

الفصل الثالث

أثر كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم في الحضارة الإسلامية

المبحث الأول : الخطط (1) السياسية والدينية والإدارية بالأندلس في عصرى الخلافة وملوك الطوائف :

شهد نظام الحكم والإدارة (2) بالأندلس في عهد الخلافة الأموية بالأندلس تطوراً مقارنة بما كان في الشرق الإسلامي أو الغرب المسيحي؛ وكان الخليفة متربعا على قمة هرم السلطة، ويعاونه "الحاجب" وهو منصب يعادل رئيس الوزراء في أيامنا هذه، إضافة إلى مجموعة من الأشخاص الذين يتولون شئون إدارة البلاد المالية والقضائية والأمنية سواء الداخلية المتمثلة في صاحب الشرطة أو الخارجية المتمثلة في قائد الجيش؛ وسنعرض لبعض الخطط السياسية والدينية والإدارية بالأندلس في عصرى الخلافة وملوك الطوائف، (وهي الفترة التي عاش فيها ابن حزم)، دون أن نحصيها جميعا في كتابنا هذا - على أن نحصيها بمشيئة الله تعالى في كتابنا تاريخ وحضارة الأندلس من الفتح حتى السقوط والذي أوشك على الانتهاء -، وذلك لأن ما بين أيدينا من نتف أو شذرات من كتاب ابن حزم لم تحصص الخطط جميعها؛ ونبدأ بالحديث عن الخلافة ثم الوزارة ثم الإمارة ثم القضاء ثم المشاورة ثم الشرطة ثم الحسبة (خطة السوق) ثم

أولا : خطة الخلافة :

الخلافة في القرآن : وردت لفظة الخلافة في القرآن الكريم في مواضع عدة منها :

- 1- سورة البقرة : وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ.

1 الخطة بضم الخاء تعنى نظام؛ أى نظام الخلافة، ونظام الوزارة؛ ونظام القضاء وهكذا.

2 حافظ المسلمون على تقسيمات الرومان والقوط الإدارية، فقسموا الأندلس إلى كور ومدن، كان لها استقلالها الإداري عن العاصمة قرطبة، أي نظام الحكم الأندلسي كان نظام حكم لا مركزي يتمتع فيه ولاة الكور وقواد المدن بقسط كبير من النفوذ المحلي وحرية التصرف.

2- سورة ص ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾.

3- سورة النور ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

الخلافة في السنة النبوية : وردت أحاديث كثيرة في السنة النبوية أشارت إلى لفظة الخلافة، ومنها :

- 1- الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة ، ثم يكون بعد ذلك الملك (1).
- 2- تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون ملكاً جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم سكت (2).

1 أخرجه أحمد (حدث 21919) وأبو داود (4647)، والترمذي (2226) وابن حبان (6943) وغيرهم، وقال الترمذي : هذا حديث حسن، وإنما سميت هذه الفترة بالخلافة كما في بعض الروايات، وخلافة النبوة في روايات أخرى، لأن الخلفاء صدقوا هذا الاسم بأعمالهم، وتمسكوا بسنة نبيهم - صلى الله عليه وسلم -، والتزموا الشريعة في أحكامهم، كما قاله حماد بن زنجرة فسانقله عنه النجاشي، في شرح السنة.

2 أخرجه أحمد في مسنده بإسناد حسن (18406)، والبيهقي والطبراني في الأوسط (6577). قال ملا علي القاري : " ثم تكون ملكاً، والمعنى : ثم تنقلب النبوة خلافة أو تكون الحكومة أو الإمارة خلافة أي، من حيث حقيقة علم منهاج النبوة أي، طبقاً للصورة والمعنى ما شاء الله أن تكون أي، الخلافة وهم ثلاثون سنة علم ما ورد، ثم بعث الله تعالى، ثم تكون ملكاً عاضاً، أي، بعض، أهلها بعضاً كعض الكلاب فكون. أي، الملك أي، الأم. علم، هذا المنوال ما شاء الله أن يكون، ثم بعث الله تعالى، أي، تلك الحالة، ثم تكون ملكاً جبرية أي، جبروتية وسلطنة عظيمة فكون. أي، الأم. علم، ذلك ما شاء الله أن يكون، ثم بعث الله تعالى، أي، الحربية) ثم تكون أي، تنقلب وتصبح خلافة، وفي نسخة بالرفع أي، تقع وتحدث خلافة كاملة علم، منهاج النبوة أي، من كمال عدالة، والمراد بها زمن عيسى عليه الصلاة والسلام والمهدي. أنظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 330/15.

- 3- الخلافة في قريش والحكم في الأنصار والدعوة في الحبشة (1).
 - 4- الملك في قريش والقضاء في الأنصار والأذان في الحبشة (2).
 - 5- إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي له فيهم إثني عشر خليفة (3).
- الخلافة في الفقه الإثنا عشري :**

يعتقد الإثني عشرية أن موضوع قيادة الأمة الإسلامية محسوم بالنص عن الرسول محمد، واحتجوا بأحاديث تأولوها على أن علي بن أبي طالب هو أول خليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث الغدير الذي جاء فيه: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه " (4)؛ وكحديث الكساء ؛ وحديث الثقلين؛ وحديث يوم الدار، وغيرها من الأحاديث المشتركة بين السنة والشيعة ، إضافة لأحاديث تفرد بها الشيعة في إثبات إمامة علي والأئمة الإثنا عشر من بعده .

والخليفة عند الشيعة هو أحد الأئمة المعصومين ، والذي يتم اختياره بأمر من الله يوحى به للإمام الذي يسبقه . وعلى الرغم من ذلك فإن الإمام الوحيد الذي تولى الخلافة هو علي بن أبي طالب، ومن بعده الحسن بن علي الذي اعتبره أنصاره خليفة المسلمين ، لكنه تنازل عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان.

وقالت الإمامية بانحصار الأئمة ولكنهم مختلفون في مقدارهم فقال بعضهم خمسة وبعضهم سبعة وبعضهم ثمانية وبعضهم اثنا عشر وبعضهم ثلاثة عشر وقالت الغلاة الأئمة آلهة أولهم محمد رسول الله إلى الحسين ثم من صلح من أولاد الحسين إلى جعفر بن محمد وهو الإله الأصغر وخاتم الآلهة ثم من بعده نوابه وهم من صلح من أولاد جعفر؛ وذهبت فرقة

1 أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن عتبة بن عبدان ، وقال السيوطي رجاله موثقون . أنظر : تاريخ الخلفاء ، ص 10 .

2 أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ، وإسناده صحيح .

3 أخرجه مسلم في صحيحه .

4 الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده . وأنظر : ابن العربي : العواصم من القواصم ، ص 183، 184 .

منهم إلى أن الإمام في هذه الأمة اثنان: محمد وعلي بن أبي طالب، وغيرهما ممن كان لا ثقاً لهذا الأمر من أولاد علي فهم نوابها (1).

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الخلافة لم تستحدث بعد وفاة الرسول (ص)، وإنما كانت ثابتة في كتاب الله في قوله تعالى (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) [البقرة آية 30]، وفي قوله (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض) [سورة ص آية 26]، وقد وقف الفقهاء من ذلك ثلاثة مذاهب :-

الأول: أن الخليفة هو خليفة الله في الأرض، ومنع جمهور أهل السنة من ذلك، وأجازه البغوي في حق آدم وداود ولورود النص القرآني بذلك.

الثاني: أن الخليفة خليفة رسول الله.

الثالث: أن الخلافة تكون عن الخليفة السابق فيقال خليفة فلان واحداً بعد واحد (2).

وقد عرفها كتاب الفكر السياسي بأنها نيابة عن صاحب الشرع (الرسول) في حراسة الدين وسياسة الدنيا (3)، وهو ما أقره ابن حزم واتفق مع القائلين به (4)، وكذا فقد اتفق مع جميع أهل السنة والمرجئة والمعتزلة والخوارج على وجوبها، وأن الأمة فرض عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بها (5).

1 الألويسي: مختصر التحفة الإثنى عشرية، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ص 257.
(2) أنظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 134؛ أحمد بن عبد الله القلقشندي، مآثر الأناقة في معالم الخلافة، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط 2، 1985م، 14/1-17؛ أحمد رمضان، الخلافة في الحضارة الإسلامية، دار البيان العربى، السعودية، 1403هـ/1983م، ص 37، 42، 43.

(3) أنظر: على بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد مبارك، دار الوفاء، المنصورة، ط 1، 1409هـ/1989م، ص 3؛ ابن خلدون، مصدر سابق، ص 134.

(4) أنظر: بين يدي شذرات من كتاب السياسة لابن حزم، جمع محمد إبراهيم الكنانى، ص 96.

(5) أنظر: الفصل، 3/3؛ مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.)، ص 124، والمرجئة سميت بهذا الاسم نسبة إلى الإرجاء بمعنى التأخير إذ أنهم يؤخرون حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ولا يحكمون عليه في الدنيا هل هو من أهل الجنة أم من أهل النار، والخوارج هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب حين قبل التحكيم بينه وبين معاوية بن أبي سفيان، وقد افترقوا إلى عشرين فرقة. لمزيد من التفاصيل أنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 72-74، 84-86، 178-182؛ أحمد رمضان؛ الخلافة، ص 235، 199-239.

وقد اشترط فقهاء الأندلس في الخليفة عدة شروط ، وهى عند ابن حزم على النحو التالى:

أولاً : الإسلام لقوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) [سورة النساء آية 141] ، ولأمره تعالى بإصغار أهل الكتاب ، وأخذهم بأداء الجزية ، وقتل من لم يؤمن منهم حتى يسلموا (1).

ثانياً: الذكورة لقوله صلى الله عليه وسلم (لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة) (2)
ثالثاً ورابعاً : البلوغ والعقل لقوله صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل) ، وإظهار ابن حزم لهذين الشرطين يفسران معارضته لقول الروافض الذى انتشر بالأندلس ، وينص على جواز إمامة الصغير الذى لم يبلغ والحمل فى بطن أمه (3) .

ويعدد ابن حزم الشروط من الخامس إلى الثامن وهى : القوة فى الحق ، والعلم ، والتقوى ، والعدالة بقوله : " وأن يكون منفذاً لأمره عالماً بما يلزمه من فرائض الدين متقياً لله تعالى بالجملة ، غير معلن بالفساد فى الأرض لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) [سورة المائدة آية 2] (4).

تاسعاً : القرشية وقد عرض ابن حزم هذا الشرط بقوله : " ولا تحل الخلافة إلا لرجل من قريش صليبة من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه ... ولا حليف لهم ولا لمولى لهم ولا لمن أمه منهم وأبوه من غيرهم " ثم عقب على من تسمى بالخلافة وليس من قريش بقوله : "

(1) أنظر : الفصل ، 93/3 .

(2) نفس المصدر ، 92/3 ؛ المحلى ، 421/8 ، والحديث رواه البخارى فى كتاب المغازى من صحيحه برقم 4425 .

(3) أنظر : الفصل ، 30،92/3 ، والحديث رواه البخارى فى كتاب الطلاق من صحيحه باب 11 ، والحدود باب 22 .

(4) أنظر : الفصل ، 94-89/3 ؛ الأصول والفروع ، ص 291،292 .

فليس خليفة ولا إماما ولا من أولى الأمر ، ولا أمر له فهو فاسق عاص لله تعالى هو وكل من ساعده أو رضى أمره لتعديهم حدود الله تعالى على لسان رسوله "(1).

وقد أجمال ابن حزم واجبات الخليفة في عشرة أمور هي :-

1- حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة وإن نجم مبتدع فيه أو زاغ ذو شبهة أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذه بما يلزم من الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل والأمة ممنوعة من ذلل .

2- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم .

3- الحماية والذب عن الحرم ليتصرف في المعاش وينتثروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو بهال .

4- إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ الأمة عن إتلاف واستهلاك .

5- تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدامغة حتى لا يظفر الأعداء بغرة ينتهكون بها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما .

6- جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقام بحق الله تعالى وإظهاره على الدين كله .

7- جباية الفىء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا .

8- تقدير العطايا وما يستحق من بيت المال ومن غير سرف ولا تقصير ، ودفعه في وقته لا تقصير ولا تأخير .

9- استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ويكل إليهم من الأموال لتكون الأعمال بالأكفاء مضبوطة والأموال بالأمناء محوطة .

10- أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة

الملة (1).

(1) أنظر : المحلى ، 8/ 420، 421 مسألة 1774 ؛ الفصل ، 3/ 6، 7، 9.

بدأ عصر الإمارة في الأندلس على يد عبدالرحمن الداخل ، ومن وقتها بدأت تلوح في الأفق مشكلة الخلافة ؛ هل يلقب الداخل بالخلافة ؟ أم يدعو للعباسيين ؟ أم يلقب بـابن الخلاف ؟ كانت هذه التساؤلات في ذهن عبدالرحمن الداخل ، وانتهى تفكيره في البداية بالدعاء في الخطبة للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، ثم الدعاء من بعده للأمير عبد الرحمن الداخل، واستمر هذا الوضع مدة ، وبعدها أصبح الدعاء للأمير الأموي منفرداً.

وقد اختلف المؤرخون في المدة التي ظل عبدالرحمن الداخل يدعو فيها للعباسيين فابن حزم يجعلها أعواماً (2) وصاحب ذكر بلاد الأندلس يجعلها سنتين (3)؛ وابن الأثير يجعلها عشرة أشهر (4) ؛ وابن الكردبوس يجعلها متصلة في عصر الإمارة بأكمله إلى أن دعا عبدالرحمن الناصر لنفسه بالخلافة (5) ؛ وجعلها ابن الأبار دون السنة (6) ، وقرىبا من قوله قول المقرئ الذي جعلها عشرة أشهر (7).

وأمام التهديد العسكري الذي شكله الفاطميون في مواجهة عبد الرحمن، ودعوتهم لنشر المذهب الشيعي في ظل ضعف الخلافة العباسية في بغداد وانحصر سلطتها في دائرة صغيرة حول بغداد، رأى عبد الرحمن أنه الأحق والأجدر بلقب الخلافة من دولة وأخرى طارئة.

فقد أصدر الأمير عبد الرحمن بن محمد في يوم الخميس مستهل ذي الحجة سنة 316هـ (15 يناير 929م) كتاباً وزعت نسخه على عمال الكور وقادة الثغور في الأندلس ليعتمد الجميع مخاطبته بأمير المؤمنين، جاء فيه : " بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد، فإننا أحق من استوفى حقه، وأجدر من استكمل حظه، ولبس من كرامة الله ما ألبسه، والذي فضلنا الله به

1 الكنانى ، شذرات من كتاب السياسة لابن حزم ، ص 97، 98 .

2 أنظر : نقط العروس ، رسائل ابن حزم ، 75/2 .

3 مجهول : ذكر بلاد الأندلس ، ترجمة وتحقيق لويس مولينا ؛ طبعة المجلس الأعلى للابحاث العلمية ، مدريد ، 1983م ، 1/114 .

4 أنظر : الكامل في التاريخ ، 209/5 .

5 أنظر : تاريخ الأندلس ، تحقيق أحمد مختار العبادى ، ص 60، 61 .

6 أنظر : الحلة السيرة ، 1/35، 36 .

7 أنظر : نفح الطيب ، 3/59 .

وأظهر أثرنا فيه، ورفع سلطاننا إليه، ويسر على أيدينا إدراكه، وسهل بدولتنا مرامه، وللذي أشاد في الآفاق من ذكرنا وعلو أمرنا، وأعلن من رجاء العاملين بنا، وأعاد انحرافهم إلينا، واستبشارهم بدولتنا، والحمد لله ولي النعمة والإنعام بما أنعم به، وأهل الفضل بما تفضل علينا فيه، وقد رأينا أن تكون الدعوة لنا بأمر المؤمنين وخروج الكتب عنا، وورودها علينا بذلك، إذ كل مدعو بهذا اللقب غيرنا منتحل له، ودخيل فيه، ومتسم بما لا يستحقه، وعلمنا أن التماهي على ترك الواجب لنا من ذلك حق أضعناه، واسم ثابت أسقطناه، فأمر الخطيب بموضعك أن يقول به، وأجر مخاطباتك لنا عليه، إن شاء الله والله المستعان⁽¹⁾؛ وأمر عبد الرحمن ولاته وقادته في المدن والكور بأن يعلنون ذلك المرسوم، ومنذ ذاك الحين ضربت ألقاب الخلافة على النقود.

وفي يوم الجمعة 2 من ذي الحجة دعا قاضي الجماعة بقرطبة الفقيه أحمد بن بقي بن مخلد لعبد الرحمن بن محمد بإمرة المؤمنين⁽²⁾، ولأجل إظهار الفرق بينه وبين من دونه واستكمالاً لمظاهر الفخامة، أصدر الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة 317هـ / 929م أمراً يقضي "بأن يكون الخطاب الموجه إليه كله جواباً بالكتابة عنه بالهاء دون الكاف وأن تخرج كتبه بالخبر عن مخاطبته تعظيماً لقدره"⁽³⁾.

وفي فترات ضعف الخلافة بايع أهل قرطبة هشام الثالث المعتد بالله سنة 418هـ / 1027م بالخلافة؛ فلما تبين لهم عدم توفيقهم في اختياره لضعفه وتردده ثاروا عليه وخلعوه سنة 422هـ / 1030م⁽⁴⁾. ومن ثم بادر محمد بن اسماعيل بن عباد أمير إشبيلية بإخراج رجل للناس يدعى (خلف الحصري) - كان شديد الشبه بهشام المؤيد - زاعماً أنه هو

1 ابن عذاري: البيان المغرب 198/2-199؛ وانظر: ابن حيان: المقتبس، تحقيق سالميتا، ص 241؛ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 30/2.

2 ابن حيان: المقتبس، تحقيق سالميتا، ص 241.

3 مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار، دار الرشد الحديث، الدار البيضاء، 1399هـ / 1979م، ص 32.

(4) ابن حزم، ذكر أوقات الأمراء، رسائل 203/2.

بعد وفاته باثنين وعشرين سنة . ونظرا لتأصل مبدأ وجوب الخلافة في قلوب الأندلسيين فقد أتت خطة ابن عباد ثمرتها ، واعترف بالخليفة المزعوم كل من أمراء قرمونة وبلنسية ودانية والجزائر الشرقية وطروشة ؛ واشتد حماس أهل قرطبة حين علموا أن هشاما لا يزال حيا ؛ ولأن أميرهم جهور بن محمد لم يكن له قبل بمقاومتهم فقد سمح لهم بتجديد البيعة لهشام المؤيد سنة 427هـ/1035م ، في حين عارض هو مسألة ظهور المؤيد مرة أخرى ورفض المبايعة (1).

وفي عصر ملوك الطوائف ظهرت إشكالية جديدة تمثلت في تعددية الخلافة بالأندلس ؛ فخلف الحصرى في إشبيلية على أنه الخليفة هشام المؤيد من سنة 425هـ/1033م إلى سنة 450هـ/1058م ؛ ومحمد بن القاسم بن حمود بالجزيرة الخضراء 427هـ - 440هـ / 1035م - 1048م ، ومحمد بن إدريس بن علي بن حمود بالقة 439هـ - 446هـ / 1047م - 1054م ، وإدريس بن يحيى بن علي بن حمود ببشتر 433هـ - 439هـ / 1042م - 1047م (2) .

وهذه التعددية لقيت معارضة من منظري ذلك العصر. وفقهائه وعلى رأسهم ابن حزم الظاهري الذي وصف تعددية الخلافة بأسلوب ساخر قائلا : " فضيحة لم يقع في العالم إلى يومنا مثلها أربعة رجال في مسافة ثلاثة أيام في مثلها ، كلهم يتسمى بإمرة المؤمنين ، ويخطب لهم بها في زمن واحد ... " (3) ، وقوله حينما تصالح كل من يحيى بن علي بن حمود بقرطبة

(1) ابن عذارى ، البيان المغرب ، 3/201 ؛ وانظر ، دوزى ، المسلمون في الأندلس ، 3/16 . الجزائر الشرقية هي عدة جزر في البحر المتوسط على مقربة من الأندلس منها ميورقة ومنورقة ويابسة ، ودانية مدينة حصينة وهي إحدى كور مدينة بلنسية ، تقع على ساحل البحر أنظر العذرى ، نصوص عن الأندلس ، ص 19

(2) تقع الجزيرة الخضراء شرقى شذونة وقبل قرطبة ، على ربوة مشرفة على البحر وسورها متصل به ؛ وببشتر حصن كان قاعدة للعجم كثير الديار والكنائس . لمزيد من التفاصيل أنظر : الحميرى ، صفة جزيرة الأندلس ، ص 37 ، 73-75 .

(3) أنظر : نقط العروس ، رسائل 2/97، 98 .

وعمه القاسم بإشيلية : " خليفتان تصالحا وهذا أمر لم يسمع في الدنيا بأشنع منه ولا بأدل على إِدبار الأمور " (1).

وعن شكل البيعة وطريقة أخذها يصف لنا المقرئ حفل مبايعة الحكم المستنصر - بالخلافة ؛ والذي أقيم بمدينة الزهراء في الثالث من رمضان سنة 350هـ (16 أكتوبر سنة 961م) فيقول: "وقعد المستنصر - بالله على سرير الملك في البهو الأوسط من الأبهاء المذهبة القبلية التي في السطح الممرد، فأول من وصل إليه الإخوة فبايعوه، وأنصتوا لصحيفة البيعة، والتزموا الأيمان المنصوصة بكل ما انعقد فيها، ثم بايع بعدهم الوزراء وأولادهم وإخوتهم، ثم أصحاب الشرطة وطبقات أهل الخدمة، وقعد الإخوة والوزراء والوجوه عن يمينه وشماله إلا عيسى بن فطيس فإنه كان قائماً يأخذ البيعة على الناس، وقام الترتيب على الرسم في مجالس الاحتفال المعروفة، فاصطف في المجلس الذي قعد فيه أكابر الفتيان يميناً وشمالاً إلى آخر البهو كل منهم على قدره في المنزلة، عليهم الظهائر البيض شعار الحزن، قد تقلدوا فوقها السيوف، ثم تلاهم الفتيان الوصفاء ، عليهم الدروع السابغة والسيوف الحالية، صفين منتظمين فيالسطح، وفي الفصلان (الصحن والرحاب التي تحدها الأعمدة) المتصلة به ذوو الأسنان من الفتيان الصقالبة الخصيان لابسين البياض، بأيديهم السيوف، يتصل بهم من دونهم من طبقات الخصيان الصقالبة، ثم تلاهم الرماة متنكبين قسيهم وجبابهم، ثم وصلت صفوف هؤلاء الخصيان الصقالبة صفوف العبيد الفحول شاكين في الأسلحة الرائقة والعدة الكاملة، وقامت التعبية في دار الجند والترتيب من رجالة العبيد عليهم الجواشن والأقبية البيض، وعلى رؤوسهم البيضات الصَّقيلة، بأيديهم التراس الملونة والأسلحة المزينة، انتظما صفين إلى آخر الفصل، وعلى باب السدة الأعظم البوابون وأعوانهم، ومن خارج باب السدة فرسان العبيد إلى باب الأقباء، واتصل بهم فرسان الحشم وطبقات الجند والعبيد والرماة موكباً إثر موكب إلى باب المدينة الشارع إلى الصحراء" (2).

1 نفس المصدر ، ص 92 .

2 أنظر : نفح الطيب ، 388،387/1.

وبعد أن تتم مراسم الاحتفال بالبيعة الخاصة التي تنتهي عادة في نفس اليوم ، وبعد أن يسمع الخليفة لإنشاد الشعراء الذين يعزونه لفقد والده ويهنئونه بالخلافة ، يتم توزيع الكساوي والأموال على الحضور حسب مراتبهم وأقدارهم⁽¹⁾، ثم يؤذن للجميع بالانصراف باستثناء الإخوة والأعمام والوزراء وأهل الخدمة، وذلك لحضور مراسم مواراة الخليفة الراحل في المقبرة الخاصة بخلفاء بني أمية والمعروفة باسم روضة الخلفاء الموجودة داخل القصر بقرطبة وعادة ما يتولى الحاكم الجديد الصلاة على جثمان سلفه⁽²⁾.

وجرت العادة في البيعة الخاصة أن تسجل شهادات الشهود في سجل خاص، وقد أورد لنا ابن الخطيب نقلاً عن ابن حيان أسماء الشهود الذين حضروا البيعة الخاصة التي جرت للخليفة هشام المؤيد بن الخليفة الحكم المستنصر. والتي تمت في يوم الاثنين لثلاث خلون من صفر سنة 366هـ (أكتوبر 977) ⁽³⁾.

أما في فترة تدهور الخلافة والتي امتدت من العام 399هـ وحتى سقوط الخلافة في العام 422هـ فقد اقتصرت مراسم البيعة على أن يقوم المبايعون بالصفق على يد الخليفة، إما في المسجد الجامع بقرطبة ، أو في داخل قصر الخلافة، وهناك من جرت بيعته على سطح القصر، وآخر بوبيع بباب السدة من قصر قرطبة⁽⁴⁾، بل من الخلفاء من كانت بيعته أولاً في الثغر ثم جددت ثانية عند دخوله قرطبة كالمعتد بالله الثالث⁽⁵⁾.

وبعد أن تتم مراسم البيعة الخاصة يتولى قاضي الجماعة وصاحب المدينة وصاحب الشرطة العليا، وصاحب الشرطة الصغرى، وصاحب أحكام السوق أخذ البيعة العامة من

1 ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، 18/2.

2 ابن عذارى : البيان المغرب ، 151/2، 90، 4877، وانظر : المقرئ : نفح الطيب ، 388/1.

3 أنظر : أعمال الأعلام : 48/2-57.

4 ابن بسام : الذخيرة ، القسم الأول المجلد الأول ص 45، 49، 50، 54 ؛ وانظر : ابن الأبار : الحلة السيرة ، 7/2 ؛ ابن عذارى : البيان المغرب ، 122/3.

5 ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، 138/2.

الناس في المسجد الجامع بقرطبة لعدة أيام، كما يتم إرسال نسخ من كتاب البيعة للعمال في الكور، والقادة في الثغور لأخذ البيعة على من قبلهم، حيث ترد بعد أيام كتب من كافة أقطار الأندلس تخبر بإنجازها (1)، كما أن وفوداً تحضر إلى القصر. من تلك الكور والثغور يستقبلها الأمير أو الخليفة بمحضر. من الوزراء وقاضي الجماعة ورجال الدولة، حيث يتلقى مبايعة أعضاء هذه الوفود، وتسجل شهاداتهم بسجل خاص، كما يتم إرسال وفد من قبل الأمير أو الخليفة لأخذ البيعة في بعض الكور (2).

ومن خلال نصين لعهدين هما عهد الخليفة هشام المؤيد لعبد الرحمن شنجول سنة 399هـ/1008م، والثاني من الخليفة سليمان بن الحكم لابنه المستعين سنة 400هـ/1009م نتعرف على شكل عقد البيعة بالأندلس. فكل منهما يبدأ بتعهد أمير المؤمنين بأنه أمعن النظر في اختيار من يخلفه، واختار من هو جدير بمنصب الخلافة؛ ثم يسمى ولي عهده باسمه، ويعدد فضائله، ويتعهد بالوفاء بعهده؛ ثم يشهد عليه ولي عهده وقاضي القضاة والوزراء وأصحاب الشرطة والفقهاء المشاورين، وأخيراً يحدد تاريخ العهد بالتقويم الهجري (3).

وقد أوقفنا المصادر على العديد من المهام التي كانت توسد لولي عهد الخليفة ومنها القيام بقيادة حملة عسكرية، أو الاضطلاع ببعض الأمور الإدارية، كقراءة الكتب الواردة إلى البلاط لتقديمها للخليفة مختصرة، أو تولي منصب كاتب السر، وإلزامه بالركوب إلى مجلس الوزراء (4)، أو توليته أمر الإشراف على الجباية والخزانة والخزان ودار الضرب وغلاتها، أو تكليفه الإشراف على إنجاز بناء ونحوه (5)، أو الجلوس للمظالم (6)، أو تفويضه بتعيين

1 ابن حيان: المقتبس، تحقيق محمود مكي، طبعة المجلى الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ص 120؛ ابن عذارى: البيان المغرب، 158/2.

2 ابن عذارى: البيان المغرب، 121/2؛ المقرئ: أزهار الرياض، 288/2.

(3) أنظر: ابن بسام، الذخيرة، قسم 1 ج 1 ص 104، 105؛ لسان الدين ابن الخطيب، أعمال الأعلام، تحقيق ليفى بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ط 2، 1956م، 93-91/2، 126، 127.

4 ابن حيان: المقتبس، طبعة أنطونية، ص 39؛ وانظر: ابن الأبار: الحلة السيرة، 42/1.

5 ابن حيان: المقتبس، تحقيق شالميتا ص 210، 469.

6 ابن حيان: المقتبس، طبعة أنطونية، ص 71.

الولاء والمشاورين، وكذلك استقبال الرسل الوافدين، وأحياناً تسند إليه مهمة الصلاة على جنائز أهل القصر⁽¹⁾.

أما عن شارات الخلافة، ومظاهر سيادة الخليفة وسلطانه في الأندلس فيمكننا أن نحصرها في التالي :

أولاً : الدعاء للخليفة في الخطبة ، وقد أسلفنا الحديث عنها آنفاً مما هو غنى عن إعادته.

ثانياً : ألقاب الخلافة : تلقب خلفاء الأندلس بألقاب مغايرة لألقاب العباسيين في بغداد ، والفاطميين في مصر- ، تأكيداً للاستقلال المذهبي والسياسي ، ومن أبرزها الناصر الذي تلقب به عبدالرحمن الثالث أول خلفاء الأندلس سنة 316هـ/929م ، وعلى بن حمود سنة 407هـ/1016م ، والمستنصر بالله الذي تلقب به الحكم الثاني عام 350هـ/961م ، والمؤيد الذي تلقب به هشام بن الحكم الثاني سنة 366هـ/976م ، والمعتلى الذي تلقب به يحيى بن على بن حمود سنة 413هـ/1022م ، والمستظهر الذي تلقب به عبدالرحمن بن هشام سنة 414هـ/1027م ، والظافر بحول الله الذي تلقب به سليمان بن الحكم عام 400هـ/1009م إلى جانب لقب المستعين الذي اتخذ سنة 399هـ/1008م⁽²⁾ ، وبعد بضع وثمانين سنة من المخالفة تلقب محمد بن هشام بن عبدالجبار بالمهدى سنة 399هـ/1008م ، وهو اللقب الذي تلقب به الخليفة العباسي محمد بن أبي جعفر المنصور سنة 158هـ/775م ، وبعده تلقب سليمان بن الحكم بلقب المستعين سنة 399هـ/1008م ، وكان لقباً لأحمد بن محمد المعتصم العباسي ، ويبدو أنه فطن إلى ذلك فاتخذ لقباً غيره وهو الظافر بحول الله . كما تلقب القاسم بن حمود بالمأمون سنة 408هـ/1017م وكان لقباً لعبدالله بن هارون الرشيد سنة 198م/813م ، ويبدو أن اتخاذ القاسم لهذا اللقب يرجع إلى التشابه بينه وبين عبدالله في

1 ابن حيان : المقتبس، تحقيق محمود مكي، ص 103، 219 ؛ ابن عذاري : البيان المغرب، 2/205؛ عياض
اليحصي : ترتيب المدارك 6/126-127.

(2) ابن حزم ، ذكر أوقات الأمراء ، ص 193، 194، 196، 197، 199، 201، 203.

التعامل مع الشيعة فالأول كان يتشيع والثاني كان يعطف على العلويين (1)، وآخر من اتخذ لقباً مشابهاً لبنى العباس محمد بن عبدالرحمن الذي تلقب بالمستكفي سنة 414هـ/1023م وكان لقباً للخليفة العباسي عبدالله بن علي، وربما يرجع ذلك إلى اتفاقه معه في الأفعال والسلوكيات حتى قال عنها ابن حزم: "وكان أبعدهم من كل خير وأجمعهم لكل خلة سوء المستكفي (الأندلسي) والمستكفي (العباسي)" (2).

وقد ضمن ابن حزم رسالته - نقط العروس - فقرة تحت عنوان - الأسماء التي تصلح للخلفاء ولم تستعمل بعد - جمع فيها سبعة وثلاثين لقباً لم يستخدمها أحد من الخلفاء حتى عصره (3). لكنها لقيت قبولا في عصره لدى بعض ملوك الطوائف مثل السامى الذي تلقب به إدريس بن يحيى بن إدريس سنة 426هـ/1054م، والمستعلي الذي تلقب به محمد بن إدريس الأول سنة 447هـ/1055م (4)، وامتد أثرها للمشرق أيضاً فتلقب ببعض خلفاء بنى العباس كال مقتدى بأمر الله سنة 467هـ/1074م، والمسترشد بالله سنة 512هـ/1118م، والمقتفى لأمر الله سنة 532هـ/1137م، والمستعصم بالله سنة 640هـ/1242م (5).

وقد حرص خلفاء الأندلس على نقش ألقابهم على المنشآت التي يدرسونها أو الأعمال التي يقومون بتجديدها، وكذا في مراسلاتهم الرسمية، وعلى العملات النقدية، ومن ذلك ما قام به الخليفة عبد الرحمن الناصر من نقش اسمه ولقب الخلافة ولقبه الخاص على لوحة تذكارية عند إقامته لجدار جديد دعم به الواجهة القديمة التي أنشأها جده الأمير عبد الرحمن الداخل، فقد نقشت لوحة بهذه المناسبة وذلك في شهر ذي الحجة سنة 346هـ (مارس

(1) نفسه، ص 202، 200، 197، 196؛ وانظر ابن حزم، أسماء الخلفاء، ص 136، 130، 126، 124: ابن طباطبا، الفخرى، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص 217.

(2) أنظر: نقط العروس، رسائل 73/2 فقرة 26.

(3) أنظر: ص 99 فقرة 84.

(4) دوزى، المسلمون في الأندلس، 217/3.

(5) السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار الفكر، (د.ت)، ص 427، 403، 397، 390.

958م) جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم، أمر عبد الله عبد الرحمن أمير المؤمنين الناصر لدين الله، أطال الله بقاءه، ببنيان هذا الوجه وإحكام إتقانه، تعظيماً لشعائر الله، ومحافظة على حرمة بيوته، التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، ولما دعاه على ذلك من تقبل عظيم الأجر وجزيل الذخر، مع بقاء شرف الأثر وحسن الذكر، فتم ذلك بعون الله، في شهر ذي الحجة سنة ست وأربعين وثلث مائة، على يد مولاه ووزيره وصاحب مبانيه عبد الله بن بدر، عمل سعيد بن أيوب" (1)؛ وفي عهد الأمان الذي كتبه عبد الرحمن الناصر لمحمد بن هاشم التجيبي ومن معه من أهل سرقسطة في أواخر شهر ذي الحجة سنة 325هـ / أكتوبر 937م استخدم اللقب الخاص به، الناصر لدين الله، بالإضافة إلى لقب أمير المؤمنين (2).

وهناك نقش في عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله، جاء مفتتحاً بلقب الإمام، ثم اللقب الخاص بالخليفة الحكم، ثم لقب عبد الله، ومن بعده الاسم الشخصي للخليفة، وأخيراً لقب أمير المؤمنين، ففي أحد النقوش في المسجد الجامع بقرطبة، نص جاء فيه: "أمر الإمام المستنصر بالله الحكم أمير المؤمنين أصلحه الله، فيما شئد من هذا المحراب بكسوته بالرخام داخله، في جزيل النور وكريم المنار، فتم ذلك على يدي مولاه وحاجبه جعفر بن عبد الرحمن رضي الله عنه بنظر محمد بن تمليح وأحمد بن ناصر وخالد بن هاشم أصحاب شرطته ومطرف بن عبد الرحمن الكاتب، في شهر ذي الحجة من سنة أربع وخمسين وثلث مائة {وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} (3).

ثالثاً: الخاتم وهو عبارة عن آلة تصنع بدقة تنقش عليها بعض الكلمات ويلبس بالإصبع ويختتم به على الرسائل أو الأوامر الصادرة من الخليفة؛ ونعرف من ابن حيان أن الخليفة عبد الرحمن الناصر كان له أكثر من خاتم، وأنه فوض أحد زعماء المغرب الذين يثق فيهم باستخدام أحد خواتمه للتصديق على الكتب والمراسلات التي تنفذ إليه، وذلك عندما أهدى

1 عنان: الآثار الأندلسية الباقية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص 30.

2 ابن حيان: المقتبس، تحقيق شالميتا، ص 407، 405.

3 حسين مؤنس: رحلة الأندلس حديث الفردوس الموعود، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1405هـ -

1985م، ص 100، 101.

الخير بن محمد - زعيم زناتة في المغرب الأوسط - هدية حسنة سنة 328هـ (940) وأرسل إليه خاتماً من خواتمه الخاصة، فصفه زمردة رفيعة القدر شريفة الجوهر، منقوش عليها اسمه، أمر أن يقتصر على الطبع به لما ينفذه من كتبه في أكثر أوقاته (1).

رابعاً : المقصورة : وهي عبارة عن حجرة تقام بجانب المحراب، يصلي فيها الخليفة ؛ ومن قبله كان الأمير الأندلسي يصلي فيها (2).

خامساً : القضيبي : وهو عبارة عن عود طوله شبر ونصف ملبس بالذهب المرصع بالدر والجوهر، يمسكه الخليفة في المواقب العظام (3) ، ونعرف من ابن حيان أن الخليفة هشاماً المؤيد عندما أخرجه الحاجب المنصور ابن أبي عامر للناس ليروه برز "معمماً على الطويلة سادلاً للذؤابة، والقضيبي في يده زي الخلافة (4).

سادساً : السرير : وهو عبارة عن "أعواد منصوبة أو أرائك منصدة لجلوس السلطان عليها مترفعاً عن أهل مجلسه أن يساويهم في الجلسة ؛ وفي الأعياد والاحتفالات يكون الخليفة على سريره في المجلس، وعن يمينه وشماله الأخوة والأعمام، ورجالات الدولة كل وفق مرتبته، ومثل هذا ما حدث في زمن الخليفة الحكم المستنصر - بالله، ففي عيد الأضحى سنة 360هـ (أكتوبر 971م) جلس الخليفة الحكم على السرير بقصر الزهراء في المجلس الشرقي للتهنئة، فكان إخوته أول المهنيين له فجلسوا على مراتبهم بعد السلام، ثم الوزراء وجلسوا عن يمين السرير بعد الإخوة، ثم سائر أهل طبقات الخدمة على منازلهم ومراتبهم (5).

سابعاً : الطراز : وهو عبارة عن ثياب تصنع بطريقة خاصة، يتميز بها الخليفة أو من ينعم به عليه من رجاله وخاصته ؛ وقد شهدت دور الطراز تطوراً كبيراً في زمن الخليفة عبد

1 أنظر : المقتبس ، تحقيق شالميتا ، ص 460.

2 أبو هلال العسكري ، الأوائل ، تحقيق وليد قصاب ومحمد المصري ، دار العلوم الرياض 1400هـ / 1980م ، 1/335.

3 محمد البقيلي : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1983م ، ص 257.

4 نقلاً عن : ابن بسام : الذخيرة ، قسم 4 مجلد 1 ص 73.

5 ابن حيان : المقتبس ، تحقيق عبدالرحمن الحجى ، ص 59.

الرحمن الناصر، وفي هذا يقول ابن الخطيب: "ومن أثاره - عبد الرحمن الناصر - التي ضربت بها الأمثال وقضيت فيها العجائب، حال الطراز ببابه لنسجما يحتاج إليه من الخلع والكسى وملابس الحرم... "(1)، وكان لدار الطراز مسؤول يتولى الإشراف عليها، يسمى "صاحب الطراز"، وقد جرت العادة ألا يتولى هذا المنصب إلا الأعيان الذين لهم اختصاص بالخليفة الأموي (2).

وهناك حالة لم تتكرر من قبل، فقد تم تطريز ثياب بدار الطراز لغير ولي الأمر، فالخليفة عبد الرحمن الناصر عندما أراد إكرام محمد بن خزر (والد زعيم زناتة بالمغرب الأوسط) إكراماً لا مثيل له، أمر صاحب الطراز أن يصنع عشر- قطع متنوعة من عتيق الخز العبيدي فطرزها باسم محمد بن خزر (3).

ثانياً: الوزارة :

وهي من أخطر الوظائف في الأندلس ، لقرب متوليها من الخليفة وارتباطه به، فعليه يقع عبء النصيح والإرشاد فيما يستشير فيه الخليفة من أمور الدولة ؛ ولذا فقد عبر عنها ابن خلدون بقوله : "هي أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة" (4). وهي مأخوذة من الموازنة أى المعاونة أو من الوزر بمعنى الثقل . كأن صاحبها يحمل مع الخليفة أوزاره وأثقاله (5).

1 أعمال الأعلام ، 40/2.

2 ابن حيان : المقتبس، تحقيق محمود مكي، ص 185.

3 ابن حيان : المقتبس، تحقيق شالميتا ، ص 268.

(4) أنظر: المقدمة، ص 165.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ص 65. وقد وردت كلمة الوزير في القرآن بسورة طه آية (29) كما وردت في السنة في أكثر من موضع عن ذلك انظر، على بن محمد الخزاعي، تخريج الدلالات السماعية، تحقيق أحمد محمد أبو سلامة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/1995، ص 44، 45.

وقد ورد لفظ الوزير في القرآن الكريم في موضعين ، هما قوله تعالى : **وَاجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِّنْ أَهْلِي** هارون أخى اشدد به أزرى وأشركه في أمري " (1) ؛ وقوله تعالى : **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا** . (2).

كما ورد في عدة مواضع من السنة النبوية مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أراد الله بالأمر خيراً جعل له وزير صدق ، إن نسى ذكره ، وإن ذكر أعانه ، وإذا أراد الله به غير ذلك ، جعل له وزير سوء ، إن نسى لم يذكره ، وإن ذكر لم يعنه (3).

وورد في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في السقيفة ، في كلامه للأَنْصار رضي الله عنهم حيث قال : " نحن الأمراء وأنتم الوزراء " . (4).

ظهرت الوزارة لفظاً ومعنى في العصر العباسي الأول ، وكان الخليفة أبو العباس السفاح أول من اتخذ وزيراً يدعى أبا سلمة الخلال من أصل فارسي (5) . وترجع دوافع إنشاء الوزارة في العصر العباسي إلى الآتي :

- 1- تأثر العباسيين المفطر بالفرس ، ومن جملة هذا التأثير نقل الوزارة عنهم .
- 2- تأسيس الوزارة خصيصاً للفرس مكافأة لهم على المساعدة التي أعطوها للعباسيين في حربهم ضد الأمويين .

3- احتياجات الدولة بعد اتساعها وتعدد وظائف الخليفة إلى من يحمل بعض المهام عن الخليفة . فكانت الوزارة للتخفيف من أعباء الخليفة .

تطورت الوزارة خلال العصر العباسي فانتقلت من وزارة تنفيذ (6) إلى وزارة تفويض (7) ، واشترط كتاب الفكر السياسي الإسلامى لوزير التنفيذ العلم بالادارة والاخلاص

1 سورة طه ؛ الآيات من 29-31 .

2 سورة الفرقان ، آية 35 .

3 أخرجه أبو داود في كتاب الإمارة باب اتخاذ الوزير . أنظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود ، 8 / 150 ؛ البيهقي : السنن الكبرى ، أدب القاضي ، باب من يُشاور ، 10/112 .

4 ابن العربي : العواصم ، ص 61 .

5 ابن طباطبا : الفخرى في الآداب السلطانية ، دار صادر ، بيروت ، ص 153 .

6 هي الوزارة البدائية الأولى التي أنشأها أبو العباس السفاح .

7 أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر في أمور الدولة والتصرف في شؤونها دون الرجوع إليه ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد أنظر : حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ؛ ص 121

والسيرة الحسنة وسرعة البديهة ؛ وجعلوا صلاحيات وزير التنفيذ قاصرة على تنفيذ قرارات وأوامر الخليفة ، حيث ينتهي دوره بتنفيذ الأمر والمهمة التي كلف بها. هذا إلى جانب كونه الكاتب الأول المقرب للخليفة لكتابة الرسائل ومحاضر الجلسات. كما كان بمثابة همزة الوصل ما بين الرعية والخليفة (1).

أما وزارة التفويض فهي الوزارة المتطورة التي نشأت في عصر الخليفة هارون الرشيد حيث استوزر فارسياً من آل برمك وفوضه بكافة أمور الدولة إلا ثلاث مهام وهي:

1- عدم التدخل في ولاية العهد.

2- للخليفة أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الخليفة .

3- الوزير مسؤول أمام الخليفة وليس بالعكس (2).

واشترطوا لوزير التفويض عدة شروط منها :

1- العلم بأمور الشريعة الإسلامية

2- العلم بأمور الخراج والمالية

3- العلم بأمور الحرب والسلام

4- العلم بأمور إدارة الدولة وتسيير أمورها

5- الإسلام والحرية

وتمثلت صلاحيات وزير التفويض في التالي:

1- النظر في أمور الجيش والشرطة .

2- تسيير الجيوش وإعلان الحرب والتوقيع على معاهدات الصلح.

3- تسيير الحجيج والنظر في احتياجاتهم.

4- تعيين وعزل موظفي الدولة .

5- النظر في أمور الجباية والخراج والتعامل مع خزينة الدولة باستقلالية (1).

1 الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص34.

2 نفسه ، ص33.

وقد عرفت الأندلس هذه الخطة منذ عصر عبدالرحمن الداخل 138هـ. 172هـ/756م. 788م حيث استوزر ولديه هشام الرضا وسليمان، وكانا يحضران مجالس مشورته بالقصر⁽²⁾؛ ونعرف أيضاً أن عبدالرحمن الداخل قلد أحد أمراء بنى أمية وبنيه الوزارة حيث قال لعبد الملك بن عمر بن مروان بن الحكم، بعد إحدى المعارك التي حسم أمرها شجاعة عبد الملك وصرامته: "يا ابن عم، قد أنكحت ابني وولي عهدي هشاماً ابتك فلانة، وأعطيتها كذا وكذا، وأعطيتك كذا، ولأولادك كذا، أقطعتك وإياهم، ووليتكم الوزارة"⁽³⁾. وبلغ عدد وزراء الأمير هشام الرضا ثمانية، بينما كان عددهم لدى ابنه الحكم خمسة وزراء⁽⁴⁾، وفي عهد عبدالرحمن بن الحكم 206هـ. 238هـ/822م. 852م تم تنظيمها حيث خصها بعنايته وقسمها لعدة أقسام وأفرد لأصحابها مجلس خاص بهم في قصره يدعى بيت الوزارة⁽⁵⁾، وقد أشار ابن حيان إلى جهود عبدالرحمن الأوسط في تنظيم الوزارة بقوله: "ألزم هؤلاء الوزراء الاختلاف إلى القصر. كل يوم، والتكلم معهم في الرأي، والمشورة لهم في النوازل، وأفردهم بيت رفيع داخل قصره مخصوص بهم، يقصدون إليه ويجلسون فيه فوق أرائك، قد نضدت لهم، يستدعيهم إذا شاء إلى مجلسه جماعة وأشتاتاً، يخوض معهم فيما يطالع به من أمور مملكته، ويفحص معهم الرأي فيما يبرمه من أحكامه، وإذا قعدوا في بيتهم أخرج رقاعه ورسائله إليهم بأمره ونهيه، فينظرون فيما يصدر إليهم من عزائمه، جرى على ذلك من تلاهم إلى اليوم"⁽⁶⁾.

1 نفسه، ص 33، 34؛ وانظر: حسن الباشا: دراسات في الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة 1992م، ص 43.

2 ابن الأبار، الحلة، 42/1.

3 وقعت هذه المعركة في العام 156هـ عندما ثار أهل الأندلس بقيادة حيوة بن ملاس الحضرمي وعبد الغفار اليحصبي بن طالوت. أنظر: المقرئ: نفح الطيب، 3/48، 59.

4 ابن عذارى: البيان المغرب، 2/61، 68.

5 ابن سعيد، المغرب، 1/46.

6 أنظر: المقتبس، تحقيق محمود مكى، ص 29.

وقد وصف ابن مفرج وزراء عبدالرحمن الأوسط بقوله : " وكان قد اجتمع للأمير عبد الرحمن من سراة الوزراء أولي الحلوم والنهي والمعرفة والذكاء عصابة لم يجتمع مثلها عند أحد من الخلفاء قبلهم ولا بعدهم " (1).

وفي عهد عبدالرحمن الناصر عرفت الوزارة لقباً جديداً أطلق على بعض الوزراء هو ذو الوزارتين ، وكان أول من تلقب به الوزير أحمد بن عبدالملك بن شهيد (2) .

ونعرف من ابن خلدون أن الوزارة الأندلسية كانت مقسمة أصنافاً لكل صنف وزير وكان لهم مجلس يجلسون فيه على فرش منضدة ، ينفذون أمر الخليفة ، وأفرد للتردد بينهم وبين الخليفة واحد منهم هو الحاجب (3) ، وهذا التعدد لا يوجد في نظام الوزارة بالمشرق، حيث كانت السلطة مركزة في وزير واحد وقلما وجد وزيران (4).

كان الأمير عبد الله بن محمد هو أول من استكثر من الوزراء حتى بلغ عددهم ثلاثة عشر وزيراً، لكنه عندما توفي لم يكن في بيت الوزارة لدية إلا أربعة وزراء فقطهم: العباس بن عبد العزيز القرشي المرواني، وأحمد بن محمد بن أبي عبد هـ، ومحمد بن وليد بن غانم وعبد الله بن محمد الزجالي الكاتب (5).

وأكبر عدد من الوزراء وجد في دولة بني أمية بالأندلس كان على عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر ففي سنة 330 هـ (942) كان عدد الوزراء لديه ستة عشر- وزيراً (6). وفي الوقت نفسه شهد عصره أقل عدد من الوزراء في الدولة الأموية، إذ أنه أصدر أمره سنة

1 نقلا عن ابن حيان : المقتبس، تحقيق محمود مكي، ص 29.

2 ابن الأبار، السابق، 1/238. وابن شهيد جده مولى معاوية بن مروان بن الحكم ، كان خادما لعبدالرحمن الناصر ترقى في المناصب حتى ولاه الكور والوزارة . أنظر نفس المصدر ، 1/237-239.

3 أنظر : المقدمة ، ص 167، 168.

4 أحمد مختار العبادي ، في تاريخ المغرب والأندلس ، ص 160.

5 ابن حيان : المقتبس، تحقيق: أنطونيه، ص 6.

6 المصدر نفسه ، 487.

339هـ (941م) بعزل جميع الوزراء البالغ عددهم تسعة وزراء ولم يبق منهم سوى وزيرين⁽¹⁾.

على أية حال لقد تدهورت خطة الوزارة وتضاءل نفوذ الوزراء في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر حيث أصبحوا لا يصلون إلى الخليفة المغلوب على أمره هشام المؤيد إلا نادراً، ومع ندرة وصولهم إليه، فإن عليهم الإنصراف مباشرة بعد أن يسلموا عليه⁽²⁾، وهذا يدل على الضعف الذي أصبحت تعاني منه الوزارة بسبب تسلط المنصور بن أبي عامر على الخليفة ودولته، ومما يؤكد أن الوزارة في ذلك الوقت كانت ضعيفة لا بهاء لها، أن زيري بن عطية المغراوي، زعيم زناته، عندما وصل إلى قرطبة زائراً للمنصور بن أبي عامر وقدم له هدية عظيمة، احتفل له المنصور وتوسع له بالعطاء ودفع له قيمة هديته وولاه خطة الوزارة وذلك في شهر رجب سنة 382هـ / سبتمبر 992م فاستقبح زير يلقب "الوزارة" واعتبرها إهانة له، وعندما خاطبه بها أحد رجاله نهاه عن ذلك ثم قال له: "وزير من يا لكع؟ لا والله إلا الأمير بن أمير، واعجباً لابن أبي عامر ومخرقته! لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والله لو كان بالأندلس رجل ما تركه على حاله وأن له منا يوماً. والله لقد تاجرني فيما أهديت إليه حظاً للقيم، ثم غالطني بما بدله تبتيتاً للكرم إلا أن يحتسب بثمان الوزارة التي حظني بها عن رتبتي⁽³⁾.

وعندما تولى الحجابة عبد الملك المظفر، تغيرت أحوال الوزارة، فهذا عيسى بن سعيد المعروف بابن القطاع رغم علو منزلته عند المنصور إلا أنه لم يتنافس الصعداء إلا بعد موت المنصور وتولي ابنه عبد الملك وذلك لأن عبد الملك المظفر فوض وزيره عيسى بن سعيد في أمر تدبير الدولة⁽⁴⁾، وقد استغل عيسى بن سعيد منصبه الوزاري وتفويض عبد الملك له في

1 المصدر نفسه، ص 470.

2 ابن خلدون: العبر، 4/147.

3 ابن الخطيب: أعمال الأعلام، القسم الخاص بالمغرب 3/157؛ مجهول: مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق، الرباط، ط 1، 2005م، ص 22، 33؛ السلاوي: الاستقصا، 1/211.

4 ابن بسام: الذخيرة، القسم الرابع المجلد الأول ص 50.

إدارة الدولة فأخذ يبيع المناصب الإدارية مما عاد عليه وعلى صنائعه بالثروة الطائلة، وأصبح لايسير إلا في موكب ضخيم، كما أن الوصول إليه أصبح أمراً عسيراً⁽¹⁾. كل ذلك لم يقنع الوزير ابن القطاع، ولذا فقد أخذ يدبر مؤامرة خطيرة للإطاحة بعبد الملك المظفر، وتسليم الدولة لهشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر، وكاد أمره أن يتم لولا أن كشفت خيوط المؤامرة في مراحلها الأخيرة، فذهب ابن القطاع ضحية لها. وبعد مقتل ابن القطاع لحق الأذى كل فرد من حاشيته، إذ صودرت أملاكه وأملاكهم، ثم صدر كتاب من عبد الملك بين فيه للناس سبب قتله لابن القطاع⁽²⁾.

وفي فترة الفتنة حتى سقوط الخلافة يصف ابن حيان حال الوزراء فيها بقوله: "ومات فلان الغني العباد، حجة الله في الرزق وغيظ الأنام، فنهض بريئاً من كل خلة جميلة تدل على فضيلة إلى عي غالب عليه، وكان أخوه مثله في الأفن والجهالة، وكلاهما ممن استهينت به خطة الوزارة بحملهما اسمها الخطير الأثير من غير تعلق بفضيلة في حديث ولا قديم ولا معرفة بشيء من التعاليم"⁽³⁾.

ثالثاً: الإمارة :-

وهي نوعان إمارة استكفاء وهي التي تعقد عن اختيار حيث يفوض الخليفة إلى متوليها إمارة بلد أو إقليم ولاية على جميع أهله، ويشتمل نظره على تدبير الجيوش، وتقليد القضاة والحكام، وجباية الخراج وقبض الصدقات، وتقليد العمال، وحماية الناس والذب عن الحرم ، ومراعاة الدين من التبديل وإقامة الحدود، والإمامة في الجمع والجماعات، وتسيير الحجج . ثم إمارة استيلاء، وهي التي تعقد عن اضطرار حيث يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها، ويفوض إليه تدبيرها وسياستها⁽⁴⁾.

1 المصدر السابق، القسم الأول المجلد الأول ص 124 ؛ ابن عذارى : البيان المغرب ، 28/3.

2 ابن بسام : الذخيرة ، القسم الأول المجلد الأول ص 125-127 ، 121 ؛ وانظر : ابن عذارى : البيان ، 34/3.

3 نقلاً عن ابن بسام : الذخيرة ، القسم الأول المجلد الثاني 592.

4 الماوردي ، الأحكام ، ص 40 ، 41 ، 44 ، 45.

وقد عرفت الأندلس إمارة الاستيلاء منذ عصر عبد الرحمن الداخل وبعده خلال الفترة التي اصطلح على تسميتها بعصر الطوائف الأول فيما بين عامي 238هـ/852م . 300هـ/912م⁽¹⁾ كما عرفت في عصر ابن حزم (عصر ملوك الطوائف) حيث استبد كل أمير بإمارته يدبر أمورها مستغلاً في ذلك الاضطراب الذي سبق سقوط الخلافة الأندلسية في عام 422هـ/1031م .

وإزاء هذه الفرقة التي شهدتها الأندلس في عصر ملوك الطوائف وجدنا ابن حزم يميز إمارة الاستكفاء لا سواها في الحكم، حتى تظل الهيمنة للخليفة على كل مجريات الأمور، ويكون كل الأمراء تابعين له منفذين لأوامره⁽²⁾ وهكذا نرى ابن حزم يفرض التفرقة ويعارض ملوك الطوائف ويشكك في شرعيتهم لاتباعهم نظام الاستيلاء والاستقلال في الحكم. والواقع أن ملوك الطوائف أنفسهم شعروا بعدم شرعية حكمهم، حتى أن بعضهم وهو مجاهد العامري 400هـ. 436هـ/1009م. 1044م أقام خليفة قرشياً من أشرف قرطبة ولقبه بالمتنصر. بالله وأثبت اسمه في سكتته وأعلامه⁽³⁾ وكذا فقد ادعى محمد بن إسماعيل بن عباد 414هـ. 434هـ/1023م. 1042م، أن هشاماً المؤيد لم يمت، وتابعه ابنه المعتضد إمعاناً منهما في صبغ الشرعية الدينية على حكمهما⁽⁴⁾ ويبدو أن تنديد ابن حزم بحكم ملوك الطوائف ومنهم المعتضد بن عباد قد لقي قبولاً من بعض أهالي إشبيلية والتف البعض حوله. مما حدا بالمعتضد أن ينزل به أقصى ما ينزل بالعالم من عقاب. فأحرق كتبه علانية؛ مبرراً ذلك بطبيعة العلماء وضجرهم منه، وإن كان الواقع يدل على أنه ضيق وضجر من تنديد ابن حزم

(1) ابن سعيد، المعجب، 53/1؛ وانظر أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص 101. 103، 175. 167.

(2) محمد إبراهيم الكناني، شذرات، ص 105.

(3) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، 252/2، 253.

(4) ابن حزم، فقط العروس، ص 97؛ وانظر، دوزي، المسلمون في الأندلس 69/3.

به وبأبيه من قبله. بل إن بعض ملوك الطوائف اسلوا الخليفة العباسي ببغداد ودعوه بإمرة المؤمنين وخطبوا باسمه طمعاً في إضفاء الشرعية على حكمهم⁽¹⁾.

ونظراً لفساد ملوط الطوائف فقد وجدنا أحد فقهاء الأندلس وهو ابن حزم يحدد عدة شروط للأمير، لا يجوز لمن تتوفر فيه أن يتولى الإمارة على أي من ولايات الدولة. وهذه الشروط هي: القوة في إنفاذ الأمور، وحسن السياسة، ونجدة النفس، والرفق في غير مهانة والشدة في غير عنف، والعدل، والجود بغير إسراف، وتمييز صفات الناس في أخلاقهم وسعة الصدر، والبراءة من المعاصي، والمعرفة بما يخصه في دينه ونفسه⁽²⁾.

رابعا : خطة القضاء في الأندلس :

وهو منصب الفصل في الخصومات، وولايته من أعظم الولايات عند العامة والخاصة لتعلقها بأمور الدين، وكون السلطان لو توجه على حكم حضر. بين يدي القاضي⁽³⁾، ونظراً لخطورة هذا المنصب فقد اختلفت فيه همم العقلاء قبله الكثير رغبة في شرف العاجلة، ورجاء المعونة من الله عليه، ونفر منه آخرون رهبة وخوفاً من الله، فضلاً عن رأي مالك الذي يدعو إلى التحذير من الولاية على كل تقدير⁽⁴⁾. ومن ثم فقد اضطر بعض الحكام إلى التدخل بالقوة لإجبار هذا الصنف على قبوله، مثل ما حدث لأبي الحسن البناهي الذي خيره يحيى المعتلى صاحب مالقة بين القضاء والقتل فقبل الأولى⁽⁵⁾.

وكان القضاء الأندلسي. يختلف عنه بالمشرق. فقد كان لقاضي القضاة في بغداد الرياسة على القضاة في أقاليم الدولة. أما في الأندلس فلم يكن له السلطة إلا في العاصمة قرطبة

(1) لم تشر المصادر إلى أسماء عنهم أنظر: المقرئ، نفح الطيب، 1/198.

(2) انظر: الأحكام، 2/118.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 154؛ وانظر، المقرئ، نفح الطيب، 1/203.

(4) محمد بن عبد السلام الخشني، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب لمصري واللبناني، القاهرة . بيروت، ط 2، 1410هـ/1989م، ص 26؛ وانظر البناهي، تاريخ قضاة الأندلس، نشر ليفي بروفنسال، دار الكتاب المصري، 1948م، ص 10، 14، 21.

(5) البناهي، المصدر السابق، ص 90.

وحدها في حين استقل قضاة الأقاليم بأقاليمهم⁽¹⁾. كان مجلس القضاء يعقد في المسجد عملاً بمذهب مالك. لأنه أقرب على الناس في شهودهم ويصل فيه الضعيف والمرأة إلى القاضي، ويتكون المجلس من القضاة والشهود والحجاب وبعض الفقهاء المشاورين والأعوان والعدول إلى جانب أصحاب القضايا، وكانت جلساته علنية⁽²⁾ وأحياناً ما يبدأ القاضي عمله بإجراء قرعة بين جميع الشاكين وأصحاب الدعاوى فيكتب أسماءهم في رقاع ويخلطها بين يديه، ويدعو أصحابها الأول فالأول حسب ما يخرج في يده من الرقاع⁽³⁾ ثم يستحلف القاضي الخصمين اليمين بالصيغة التي اعتمدها مالك وهي: أقسم بالله الذي لا إله إلا هو⁽⁴⁾.

وبعد ذلك يصدر القاضي حكمه على أصول مذهب مالك، وهي القرآن ثم السنة التي صحبها العمل، ثم أقوال الصحابة، فإن اختلفوا يقضي بها صحبته الأعمال، فإن لم يصح أن العمل اتصل بقول بعضهم تخير من أقوالهم، ثم التابعين، فإن لم يجد إجماعاً قضى بما يؤدي إليه النظر والاجتهاد في القياس بعد مشورة أهل العلم، فإن اجتمعوا على شيء أخذ به، وإن اختلفوا نظر إلى أحسن أقوالهم عنده⁽⁵⁾.

ويشتمل نظر القاضي على عشرة أحكام: أحدها: قطع التشاجر والخصام من المتنازعين، إما بصلح عن تراض يراد به الجواز، وأما بإجبار بحكم بآية يعتبر فيه الوجوب. والثاني: استيفاء الحق لمن طلبه، وتوصيله إلى يده، إما بإقرار، أو بينة. والثالث: إلزام الولاية للسفهاء

(1) البناهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 21.

(2) عيسى بن سهل، وثائق في أحكام القضاء الجنائي، دراسة محمد عبد الوهاب خلاف وآخرين، المركز العربي للروا للإعلام، القاهرة، 1400هـ/1980م، ص 68؛ وانظر برهان الدين إبراهيم بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مراجعة طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 1406هـ/1986م، 38/1.

(3) رجب محمد عبد الحليم، دولة بني حمود في مالقة الأندلس، آداب القاهرة، 1976م، ص 62.

(4) انظر: المحلي، 458/8، 462، 466، 467 مسألة 1788.

(5) ابن فرحون، مصدر سابق، 64/1؛ وانظر: محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص 414 - 419.

والمجانين، والتحجر على المفلس، حفظاً للأموال. والرابع: النظر في الاحباس، والوقوف والتفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها. والخامس: تنفيذ الوصايا على شروط الموصى إذا وافقت الشرع؛ ففي المعينين يكون التنفيذ بالاقباض، وفي المجهولين يتعين المستحق لها بالاجتهاد فإن كان لها وصى، راعاه، وإلا تولاه. والسادس: تزوج الأيماً من الاكتفاء، إذا عدم الأولياء وأردن التزويج. والسابع: إقامة الحدود؛ فإن كانت من حقوق الله تعالى، تفرد بإقامتها، إما بإقرار يتصل بإقامة الحد، وإما بينة أو ظهور حمل من غير زوج؛ وإن كانت من حقوق الأدميين، فبطلب مستحقها. والثامن: النظر في المصالح العامة، من كف التعدي في الطرقات والأفنية. وإخراج ما لا يستحق من الأجحة والأفنية. والتاسع: تصفى الشهود، وتفقد الأمناء، واختيار من يرتضيه لذلك. والعاشر: وجوه التسوية في الحكم بين القوى والضعيف، وتوخي العدل بين الشريف والمشروف (1).

وقد ذكر منظرو القضاء والحسبة الصفات الخلقية التي يجب أن يكون عليها القاضي ومنها "أن يكون جزلاً في قوله، صارماً في أمره، محقاً في حكمه، مصوناً عند الناس وعند الرئيس والجمهور عارفاً بحكم الله" (2).

ورغم توافر هذه الصفات في الكثيرين ممن تولوا هذا المنصب الخطير خلال عصر الخلافة، ومنهم ابن حزم الذي تولى هذه الخطة لآخر خلفاء الأندلس هشام المعتد بالله (3). فإن عصر الفتنة غلب عليه قضية لم يتسموا بالصفات التي اشترطت في من يتولى خطة القضاء، ولنصغ إلى ابن حيان يحدثنا عن حال أحد القضاء في تلك الفترة حيث يقول: "كان فلاحاً ثم ناسب أسرة ابن ذكوان، وتولى القضاء آنذاك، فكان ذلك الرجل، مع ثرائه "مضاع الجار، ممطول الغريم، عاتب الصديق، مكرها للأنام... ضيق الباع في العلم والفضل، والاتساع في الجهل، فلا يحفظ في الفقه مسألة، ولا يوثق من الشروط عقداً، ولا يتخلص في التلاوة من

1 البناهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 11، 12.

2 ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، نشر وتحقيق ليفي بروفنسال، ص 7.

3 عبد الباقي السيد: ابن حزم الظاهري، ص 176.

سورة، ولا يفيض في الأدب بيت شعر، ثم يأوي بجهله إلى حرج صدر، وغالب نزق، فلا تلقاه الخصوم أبداً إلا سريع الغضب، سيء التناول، ينازق الذباب شراسة" (1).

وفي عهد عبدالرحمن الناصر كان لقاضي القضاة منذر بن سعيد البلوطي الظاهري هيئته، وكان الناصر لا يرفض له حكماً حتى وإن طال به شخصياً، ومن ذلك ما ذكره ابن غالب من أن الخليفة عبدالرحمن الناصر أراد شراء دار أيتام زكريا أخيه بخدة الحيري، لحظية من نسائه، وكان أولئك الأيتام في حجر القاضي، ومن ثم فلا يجوز البيع في هذه الحالة إلا عن رأي القاضي ومشورته، ولذا ما إن شعر القاضي أن الخليفة سوف يدفع ثمناً أقل مما يجب في الدار، حتى سارع وأمر الوصي بنقض الدار حيث بيعت الأنقاض بثمن أكثر مما كان الخليفة سيدفعه، وحين اتصل الخبر بالخليفة سأل القاضي عن هذا التصرف، فكان رده: "أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً" (سورة الكهف آية 79) فما كان من الخليفة إلا أن استحسن رد القاضي وتصرفه، وقال له: نحن أولى من الانقياد إلى الحق، فجزاك الله عنا وعن أمانتك خيراً" (2).

ورغم إجلال الخلفاء للقضاة في الأندلس فقد كان القاضي لا يخاطب الخليفة إلا بلفظ التسييد والدعاء له بالبقاء والتأييد، ومن ذلك ما ذكره البناهي (3) من أن قاضي الجماعة محمد بن يقي بن زرب، (ت 381هـ/991م) كان يخاطب الخليفة هشام المؤيد بـ "أصلح الله أمير

1 نقلا عن ابن بسام: الذخيرة، قسم 1 مجلد 1 ص 592.

2 أنظر: منتقى فرحة الأنفس، ص 304.

3 هو البناهي بالباء قبل النون كما حققناه في بحثنا أجناس الكتابة التاريخية عند أبي الحسن البناهي، والذي ألقيناه بمؤتمر الحضارة الأندلسية الدولي بمركز الحضارة الإسلامية بمكتبة الإسكندرية في الفترة من 15-17 نوفمبر 2016م، وهو تحت الطبع ضمن كتاب المؤتمر، والذي سيصدر عن مكتبة الإسكندرية، وقد سبقنا إلى هذا التحقيق العلامة محمد بن شريفة في دراسة مائة له بعنوان البناهي لا البناهي؟. وسبب هذا اللبس النسخة التي نشرها المستشرق الفرنسي ليفي بروفنسال في العام 1948م جاعلاً اسمه البناهي بالنون قبل الباء، وهو وهم أكدنا عليه من خلال العديد من المخطوطات فضلاً عن كلام المتخصصين في المؤلف والمختلف من علماء الحديث كما هو مبين في موضعه.

المؤمنين سيدي وأبقاه وأيده بطاعته" (1)؛ وكذا كان القاضي ابن زرب يخاطب الحاجب المنصور بن ابي عامر بـ "يا سيدي ومن وفقه الله لطاعته وعصمه بتقواه" (2).

أما أهل الذمة فكان يقضي بينهم حسب دينهم، فالنصارى لهم قاضيههم ويدعى بقاضي النصارى أو العجم أو الذمة، يحكم بينهم بكتاب القوانين الذي ينسب إلى الملك القوطي ركسفت أوركوث 652م. 672م (3) والذي يعرف عند العرب "بركريد" (4) وكان تعيين هذا القاضي وعزله خاصاً بالخليفة أو الأمير (5). وكذلك كان لليهود قاضيه الخاص الذي يحكم بينهم بكتاب صنفه لهم أحد رجالهم ويدعى "هلال اليهودي" (6). بيد أنه كانت هناك بعض الحالات التي يطبق فيها الحكم الإسلامي على أهل الذمة حينما يريد أحدهم الاحتكام لقاضي المسلمين، أو أن تكون هناك قضية ليس لها حكم في شريعتهم، أو أن يكون أحد طرفي الخصومة مسلماً (7) أو أن يقترب الذمي حداً من الحدود كالسرقة والقذف. أما ما دونهما من الزنا وشرب الخمر فلا يجد عليه بمذهب مالك (8).

وقد عرف النظام القضائي بالأندلس حق الاستئناف، فالخصم الذي لا يرضيه حكم القاضي، يستطيع أن يتظلم أمام قاض آخر يسمى صاحب الرد، الذي كان ينظر في القضية

1 أنظر: المراقبة العليا، ص 78.

2 المصدر نفسه، ص 78.

(3) Levi Proven cal, L'Espagne Musulmane, P37.CF.Le vi Proven Cal , Histoire de l'Espagne Musulmane, T.III P.219. ولم أهتم إلى معلومات حول هذا الكتاب.

(4) ابن حزم، الفصل 252/1.

(5) عبادة كحيلة، تاريخ النصارى في الأندلس، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، 1414هـ/1993م، ص 89.

(6) ابن حزم، المحلى 342/8 مسألة 1747. وكتاب اليهود لم أهتم إلى معلومات عنه فيما بين يدي من مصادر.

(7) ابن حزم، مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 50، وانظر ابن سهل، وثائق في أحكام أهل الذمة في الأندلس، تحقيق ودراسة خلاف وآخرين، المركز العربي للدول للإعلام، القاهرة، 1400هـ/1980، ص 58.60؛ الوشريسى، المعيار، 10/129.

(8) ابن حزم، المحلى، 12/65 مسألة 2187.

مرة ثانية، فإذا وجد فيها مظلمة ردها للقاضي، أو رفعها للحاكم ليصدر فيها حكمه بعد استشارة مجلس المشورة الذي كان يضم قضاة الفتيا. ومن ثم فقد عرض البعض لصاحب خطة الرد بقوله : " كان يحكم صاحب الرد فيما استراه الحكام وردوه عن أنفسهم " (1) ؛ وبذلك فإن صاحب الرد يملك سلطة نقض الحكم ونظر دعوى المخاصمة. كما كان يكلف بمطالعة رعايا الكور والوقوف على أحوالهم ، بل وإنصاف الرعية من حكامهم حال شكواهم منهم وليس أدل على ذلك مما ذكره ابن حيان ابن حيان من خروج صاحب الرد عبد الملك بن منذر بن سعيد ومعه الخازن أحمد بن محمد الكلبي في شهر رجب من سنة 362هـ /إبريل 972) إلى مدينة الفرج أمينين ليتعرفا حقيقة ما رفعه أهلها على قائدها رشيق بن عبد الرحمن صاحب الركاب لإنصافهم منه (2).

وتجدر الإشارة إلى أن خطة الرد لم تكن موجودة إلا في المغرب والأندلس (3) إذ إن فقهاء المشرق ولا سيما الماوردي لم يذكرها في كتابه "الأحكام السلطانية". ويبدو أن صاحب الرد كان يشبه وزير الشكايات الذي ظل يقوم بدور الاستئناف في المغرب إلى عهد قريب ؛ وإذا كان المشرق قد عرف ديوان المظالم، فلم يكن له صفة الثبات والديمومة مثل ولاية الرد. ومن تولى خطة الرد في عصر- الخلافة الفقيه أبو عيسى يحيى بن عبد الله الليثي (ت 8 رجب سنة 367هـ / 20 فبراير سنة 978م) ، وأبو عبد الله محمد بن تميم التميمي (ت رمضان سنة 361هـ / يونيو 971م) الذي تولى خطتي الرد والشرطة في عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله، وكان يتمتع بمنزلة رفيعة لديه (4). ثم تولى خطة الرد عبد الملك بن منذر بن سعيد البلوطي، واستمر في منصبه طيلة عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله، وأقره على منصبه ابنه الخليفة هشام المؤيد، ثم اتهم عبد الملك بن منذر

1 البناهي : المراقبة العليا ، ص 5.

2 أنظر : المقتبس ، تحقيق الحجى ، ص 104، 105.

3 البناهي : المراقبة العليا ، ص 519.

4 ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس ، ترجمة رقم 1301، 1597.

أنه يتآمر ضد الخليفة هشام وحاجبه المنصور بن أبي عامر، فألقي القبض عليه وصُلب على باب سدة السلطان يوم الخميس 15 جمادى الآخرة سنة 368هـ / 19 يناير 979م⁽¹⁾. ثم أُسندت خطة الرد لأبي بكر عبد الله بن هرثمة بن ذكوان، واستمر متولياً لها إلى أن توفي بكركي في غزوة الصائفة وذلك في رمضان سنة 370هـ / مارس 981م⁽²⁾، وتولى من بعده ابنه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان فلم يزل قائماً بخطة الرد مشاوراً في الأحكام إلى أن قلده المنصور بن أبي عامر قضاء الجماعة وذلك يوم الأربعاء 14 محرم سنة 392هـ / ديسمبر 1001م). ثم تولى خطة الرد الفقيه يونس بن عبد الله بن محمد، المعروف بابن الصفار شيخ ابن حزم الظاهري (ت 28 رجب سنة 429هـ / مايو 1038م)، وظل إلى أن تولى خطة القضاء والصلاة والخطبة بجامع قرطبة مع الوزارة⁽³⁾، وتولى خطة الرد من بعده أبو عبد الملك راشد بن عبد الله، لكنه لم يلبث فيها إلا أياماً من سنة 401هـ / 1011م)، ويعتبر الفقيه عبد الله بن سعيد بن عبد الله الأموي، المعروف بابن الشقاق، آخر من تولى خطة الرد في عصر الخلافة، وظل في منصبه إلى أن توفي يوم الثلاثاء 18 رمضان سنة 426هـ / يوليو 1035م⁽⁴⁾.

وكان يعاون القاضي في عمله جماعة من الشهود يطلق عليهم العدول؛ يقومون بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم، لحفظ حقوقهم وأموالهم وديونهم، وكان يشترط فيهم العدالة الشرعية والبراءة من الجرح، والعلم بالفقه للقيام بواجبهم في كتابه العقود والسجلات إلى جانب الشهادة، ونظراً لخطورة هذه الوظيفة فقد كان على القاضي أن يتصفح أحوال هؤلاء العدول، ويكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم، لأن العدة والضمان عليه في اختيارهم⁽⁵⁾؛ خاصة وقد انتشر في عصر ملوك الطوائف بالأندلس شهود الزور، وهم

1 نفسه، ترجمة رقم 823.

2 نفسه، ترجمة رقم 724.

3 ابن بشكوال : الصلة، ترجمة رقم 65، 1512.

4 نفسه، ترجمة رقم 425، 587؛ وانظر : البناءي : المراقبة العليا، ص 88.

5 ابن خلدون، المقدمة ص 177، 185، ولمزيد من التفاصيل عن الشهود وشهادتهم انظر محمد عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الأندلس، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط 1، 1413هـ / 1992م، ص 249. 274.

أساساً يلتزمون رزقهم من بيع شهادتهم أمام القضاة، الأمر الذي أدى إلى تأخر إصدار الأحكام ، لالتباس الأمور وعدم تباين الحقيقة (1) .

وتجدر الإشارة إلى أن الغرب الإسلامي بصفة عامة، سار على سياسة تشريعية قائمة على التمسك بالمذهب الواحد في قضاياها الدينية والدنيوية، ألا وهو المذهب المالكي ، حتى قيل أن أهل الأندلس لا يعرفون سوى كتاب الله وموطأ مالك بن أنس (2)؛ ومن الطريف أن الممالك المسيحية الأسبانية المتاخمة للمسلمين في الأندلس، قد اتبعت هي الأخرى سياسة المذهب الديني الواحد باعتبارها هي الأخرى ثغراً للمسيحية في هذه المنطقة. فاقصرت على المذهب الكاثوليكي، وتعصبت له حتى ضرب بها المثل بأنها أكثر تعصباً للكاثوليكية من البابا نفسه ، وهذا الموقف المتشابه بين الجبهتين يدل على التداخل الحضاري بينهما.

وتجدر الإشارة أن دخول المذهب المالكي في الأندلس، لم يلبث أن تأثر بعوامل البيئة المحلية (3)، ومن ذلك أن الأندلسيين رغم اعتناقهم المذهب المالكي، أخذوا ببعض تعاليم إمام أهل الشام ودفين بيروت "أبي عمرو الأوزاعي (ت 157 هـ)"، والإمام المصري !الليث بن سعد (ت 175) " وفي ذلك يقول الفقيه أبو الحسن البناهي المالقي : "ومن المسائل التي خالف أهل الأندلس فيها مذهب مالك بن أنس هي أنهم أجازوا كراء الأرض بالجزء مما يخرج منها، وهو مذهب "الليث بن سعد"، وأجازوا غرس الأشجار في صحون المساجد وهو مذهب "الأوزاعي" (4).

وقد تابع حكام الأندلس هذا التقليد في مساجد الأندلس ابتداء من "عبدالرحمن الداخل الذي أمر الفقيه صعصعة بن سلام صاحب الصلاة بالجامع (ت 193 هـ) بغرس صحن جامع قرطبة بالأشجار البديعة. واستمرت هذه العادة الجميلة منتشرة في مساجد

1 البناهي ، تاريخ قضاة الأندلس، ص 64، 65.

2 المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ، ليدن ، 1909م ، ط 2، ص 236.

3 لمزيد من التفاصيل عن دوافع تحول الأندلسيين من المذهب الأوزاعي إلى المالكي أنظر كتابنا : ابن حزم الظاهري وأثره في المجتمع الأندلسي ، ص 50-55.

4 أنظر : المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، ص 149.

الأندلس إلى يوم الناس هذا حيث نجد أشجار الليمون وال نارنج في صحن المسجد الأموي بقرطبة بل وفي الكنائس أيضاً .

ويمكننا أن نوصف السمات العامة للنظام القضائي بالأندلس خلال عصر الخلافة في

النقاط التالية :

أولاً : أسرف بعض القضاة أمثال القاضي أسلم بن عبد العزيز في ضرب الجناة والمخالفين بالسياط (1) ، ويبدو أن هذه الظاهرة أصبحت مكروهة لدى القضاة الآخرين، فلهذا نرى القاضي أحمد بن بقي بن مخلد والقاضي محمد بن يتي بن زرب، لم يضربا أحداً بالسياط، إلا من استحق ذلك من الفسقة والمارقين (2).

ثانياً : تولى القاضي مهمات جديدة خلال هذه الفترة، وهي مطاردة المذاهب الفلسفية بالأندلس، وبخاصة مطاردة أتباع مدرسة ابن مسرة الفلسفية المشهورة، فتولى هذه المهمة القاضي محمد بن يتي بن زرب بمطاردة أتباع هذه المدرسة، ومقارعتها فكرياً كذلك بوضع كتاب يرد فيه على آراء ابن مسرة (3). كما تولى بعض قضاة قرطبة محاربة الملاحية ومجالس الطرب، وأمر أتباعه بكسر أدواتهم (4).

ثالثاً : في عصر الخلافة وتحديدًا في فترة الحجابة، سمي قاضي الجماعة بقرطبة بقاضي القضاة وأول من تسمى به القاضي أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان، وهو الذي شارك المنصور في معظم غزواته، وأفرد له بيتاً خاصاً داخل القصر لكي يكون قريباً من الحاجب المنصور حتى يشاوره في معظم الأمور (5).

1 الخشني، قضاة قرطبة، ص 108 - 113.

2 البناهي، المراقبة العليا، ص 63، 78.

3 نفسه، ص 78.

4 الخشني، قضاة قرطبة، ص 119.

5 البناهي، المراقبة العليا، ص 84.

رابعا : ضمت إلى قاضي القضاة مناصب أخرى مهمة كمنصب الوزارة الذي أضيف إلى ابن ذكوان (1)، وصاحب المظالم (ولاية المظالم) التي أعطيت إلى القاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن محمد بن فطيس، مع خطة الوزارة أيضاً والصلاة (2) وهي صلاحيات واسعة جداً كما نرى.

خامسا : خلال فترة الفتنة 399 - 422 هـ نرى أن نظام القضاء أصابه الخلل الذي عم سائر نظم الأندلس.

سادسا : رغم الشدة والتعصب المالكي فقد وجدنا بعض الظاهرية في مناصب القضاء ومنهم قاضي القضاة منذر بن سعيد البلوطي الذي كان له دور كبير في دعم الدولة وتعريضها على كافة المستويات ، ومن ثم أبقى عليه الناصر رغم تعديه حده في النقد اللاذع لأمير المؤمنين الناصر حال خروجه عن معالم الشريعة الحقيقية . فضلا عن معارضته لبعض الأمور التي اندفع الناصر لتحقيقها (3) ، ومنهم ابن حزم الظاهري الذي تولى منصب القضاء في عهد آخر خليفة من خلفاء بني أمية ، وهو هشام الثالث المعتد بالله (4).

خامسا : خطة المشاورة:

وهي من الولايات التي انفرد بها المغرب والأندلس عن بقية العالم الإسلامي، وكان عزل المشاور وتعيينه بيد الخليفة، وبعد سقوط الخلافة الأموية بالأندلس أصبح بيد ملوك الطوائف كل في مملكته (5) وقد تمثل عمل المشاورين في الإجابة على المسائل الناجمة عن

1 نفسه ، ص 86.

2 نفسه ، ص 87 ؛ وانظر : ظافر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ، دار النفائس ، 1407 هـ / 1987 م ، 577/2.

(3) ابن غالب : متقى فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمئة، تحقيق لطفى عبدالبديع، مجلة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ربيع أول 1375 هـ / نوفمبر 1955 م، المجلد الأول، 304/2.

(4) عبد الباقي السيد : ابن حزم الظاهري ، ص 176.

(5) عياض، ترتيب المدارك، 648/2، 650، 743، 744؛ وانظر ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 251؛ خلاف، تاريخ القضاء، ص 321.

المشكلات اليومية، وكانت فتاواهم محل نظر وبحث، وتتم بعد مناقشات ومناظرات طويلة، وكانت ملزمة لأقاليم الأندلس⁽¹⁾ وكان لمجلس الفتوى بقرطبة فروع في أقاليم الأندلس ورئاسته مستقلة عن قاضي الجماعة، كما كان في كل قرية فقيه مقلص (يلبس القلنسوة) تكون الفتيا في الأحكام والشرائع له، ويشترط فيه أن يكون مالكيًا يحفظ الموطأ والمدونة وعشرة آلاف حديث عن النبي (ص)⁽²⁾.

وكان عدد الذين يلبسون القلنسوة والرداء في الأندلس كثيرًا، ومنهم من كان سكنه بالقرب من قرطبة فيحضر للصلاة يوم الجمعة بجامع الزهراء ثم يسلم على الخليفة ويطالعه بأخبار بلده، وكان يشهد صلاة الجمعة بجامع الزهراء مع الخليفة عبد الرحمن الناصر من العلماء والفقهاء ثلاثة آلاف وخمسمائة مقلص⁽³⁾.

وكانت الفتوى بالأندلس على ثلاثة أقسام. قسم قلد مالك وحفظ أقواله وأقوال أصحابه، ولم يتفقه في معانيها ولا يميز صحيحها من سقيمها، وقسم قلده وحفظ أقواله وأقوال أصحابه، وتفقه في معانيها وعلم الصحيح من السقيم إلا أنه لم يبلغ درجة التحقيق، وقسم بلغ درجة الاجتهاد والقياس على الأصول⁽⁴⁾ وقد اعتمدت كتب المالكية وحدها في الفتوى كموطأ مالك، المدونة له أيضًا، والمتقى لابن الجارود وغيرها⁽⁵⁾.

ومن خلال المصادر نعرف أن عدد الفقهاء المشاورين في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر بلغ ستة عشر فقيها مشاوراً⁽⁶⁾.

ويصف لنا ابن حيان حال هذه الخطة في عصر الفتنة بقوله: "فأسهم منهم الفقهاء، فآثر العلية منهم المشاورين أصحاب الفتوى بالإرقاء إلى خطة الوزارة.. ففتنوا بهذه الخطة

(1) عزت قاسم، فقهاء المالكية، ص 160.

(2) المقرئ، نفح الطيب، 7/2؛ وانظر: رجب محمد، دولة بني حمود، ص 158.

(3) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، 1/166,34.

(4) الونشريسي، المعيار، 10/33، 34.

(5) نفسه، 109/12، 110.

(6) القاضي عياض: ترتيب المدارك، 6/127.

وشدوا أيديهم عليها وهجروا من حطهم في خطاب عنها، معرضين بما يعاب من ذلك، إلى أن مضوا بسبيلهم، وارتقى المستكفي أيضاً بكثير ممن يحمل المحابر، ويدرس مسائل الدفاتر، ومن أصاغر الطبقة الفقهية، إلى ما بلغت عليتهم من منزلة الشورى، فوسم كافتهم بوسم الفتوى، فأسرف في ذلك، حتى بلغ عددهم بقرطبة يومئذ إلى الأربعين، وذلك ما لم يعهد في الغابرين" (1).

وفي عصر ملوك الطوائف كان الفقهاء يتمنون أن لا توسد إليهم خطة الشورى، ومن ثم وجدنا محمد بن عتاب بن محسن الجذامي، (ت 462هـ / 1070م) - وكان يهاب الفتوى ويخاف عاقبتها بالآخرة - يقول: "من يحسدني فيها جعله الله مفتياً" وإذ رُغِبَ في ثوابها وعُغِبَ بالأجر عليها يقول: "وددت أني أنجو منها كفافاً لا علي ولا ليا" (2).

سادسا : خطة الشرطة :

عُرف من ولى خطة الشرطة على السنة العامة بصاحبة المدينة وصاحب الليل (3) و بصاحب الشرطة أو والي الشرطة أو صاحب الأحكام (4)، وكان ينظر ويفصل في الجرائم وكل ما يتعلق بحفظ الأمن في البلاد، فهو بمثابة قاضي الجنايات والمخالفات التي لا تدخل في اختصاص القاضي لأن أحكامها لا تتقيد بأحكام الشرع، وفي هذا يقول "ابن خلدون": وقد رُؤى من باب السياسة تنزيه القاضي عن هذه السلطة المدنية، ووضعها في يد شخص آخر يكون عادة من كبار القادة وعظماء الخاصة وهو صاحب الشرطة". ويضيف "ابن خلدون" أن خطة الشرطة في الأندلس كانت تنقسم إلى شرطة عليا تنظر في الجرائم التي يرتكبها عليّة القوم، وشرطة صغرى تنظر إلى الجرائم التي يرتكبها عامة الناس. في حين

1 نقلا عن : ابن بسام : الذخيرة، قسم 1 مجلد 1 ص 435-436.

2 ابن بشكوال : الصلة، ترجمة رقم 1194.

3 المقرئ : نفح الطيب ، 1/ 218.

4 ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس ، تراجم رقم

1101، 1073، 746، 707، 326، 208، 167، 166.

يجعلها ابن سهل ثلاثة أقسام: شرطة كبرى، شرطة صغرى، وشرطة وسطى⁽¹⁾؛ ونعرف من ابن حيان أن الخليفة عبدالرحمن الناصر هو من أمر بإنشاء الشرطة الوسطى سنة 317هـ (929م) لتتولى شئون تلك الفئة الجديدة وأول من تولاها هو سعيد بن جدير⁽²⁾.

وكان للشرطة في الأندلس فروع منها: فرع مختص بالعسس، وهو الطواف بالليل أو ما يسمى في الأندلس بالدرايين، ومهمة أولئك الدرايين المحافظة على الأمن عند حلول المساء، إذ ينشط الأشرار، فلا تكاد الأندلستخلو من سماع دار فلان دخلت البارحة، وفلان ذبحه اللصوص على فراشه، وقد سمي هذا الفرع بالدرايين ذلك "لأن بلاد الأندلس لها دروب بأغلاق تغلق بعد العتمة، ولكل زقاق باءت فيه، له سراج معلق وكلب يسهر وسلاح معد⁽³⁾.

وأما الفرع الآخر فهو شرطة العدو، وهى فرقة من الشرطة أشبه ما تكون برجال الدرك إذ إن كلا الطرفين يستخدمان الخيل في عملهما، ويكون مكان تواجد شرطة العدو خارج أبواب قرطبة، وذلك لمراقبة الخارجين منها والداخلين إليها، من اللصوص وقطاع الطرق الذين يستخدمون الخيل في تنقلاتهم فتقوم شرطة العدو بمطاردتهم والقبض عليهم⁽⁴⁾. وكان يشترط في صاحب الشرطة أن يكون رجلاً خيراً، عفيفاً، غنياً، عالماً، متحنكاً فيعلم الوثائق ووجوه الخصومات، ويكون ورعاً، لا يرتشي- ولا يميل، ويجري في حكمه وأمره إلى الحق والاعتدال، ولا يخاف في الله لومة لائم، ويكون أكثر جريه في حكمه إلى الإصلاح بين الناس⁽⁵⁾.

1 أنظر: تاريخ القضاء في الأندلس، ص 471.

2 أنظر: المقتبس، تحقيق شالميتا، ص 252.

3 المقرئ: نفع الطيب، 219/1.

4 محمد عبدالوهاب خلاف: النظام القضائي في الأندلس، ص 128.

5 ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص 11.

وكان يعاون صاحب الشرطة رجال من العسس الذين يطوفون بالليل للحراسة ويعرفون بالدايين، لأن المدينة الأندلسية كانت لها دروب أو أبواب تغلق في أول الليل بواسطة هؤلاء الدايين، وكان لكل واحد منهم كلب وسلاح وسراج.

ومن الطريف أن عادة غلق الأبواب ليلاً بواسطة دايين ما زالت متبعة في أسبانيا منذ الساعة العاشرة ليلاً، وبواسطة درابين يعرفون باسم سيرينوس SERENOS (أي الساهرون)، فكل من يريد الخروج من المنزل أو الدخول فيه أثناء الليل عليه أن ينادي على هذا الحارس الليلي بطريقة التصفيق. وهذا الاستمرار في وظيفة الحراسة الليلية على الطريقة الأندلسية يعتبر إسهاماً حضارياً في هذا المجال.

ويرتبط بنخطة الشرطة السجون حيث كان لكل مدينة من مدن الأندلس سجن عام ينسب إليها كسجن قرطبة بجوار الجامع (1)، وسجن شاطبة وسجن طرطوشة، وسجن إشبيلية، وسجن ميورقة، وسجن بلنسية، وسجن اندة، وسجن وبذة، وسجن مالقة، وسجن بطليوس، وسجن قرمونة، وسجن رندة، وسجن تطيلة، وسجن غرناطة، وسجن الجزيرة الخضراء، وقد يكون في المدينة الواحدة أكثر من سجن فكان في قرطبة سجنها العام، وسجن الدويرة، وسجن العامة، يضم أرباب الجرائم، ويعرف أيضاً بسجن العامرية، كما وجد بداخل قصر قرطبة سجن دار النقيقة (2).

ومن أبرز السجون بالأندلس سجن المطبق، وهو السجن الذي يقام تحت الأرض في حرم قصر الخلافة نفسه، وقد سمي بذلك لأنه يطبق على المسجون فيحول بينه وبين الضوء،

1 ابن حوقل : صورة الأرض ، دار صار ، بيروت ، 1938م ، 1/113.

2 السيد عبدالعزيز سالم : قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1997م ، 1/219 ؛ وانظر : شياء فرغلي : الجريمة والعقوبة في الأندلس عصرى الإمارة والخلافة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، 2010م ، ص 191 ؛ شياء حسن : السجون في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف حتى نهاية السيادة الموحدية ، رسالة ماجستير ، آداب أسيوط ، 2014م ، ص 26-29.

ويجعله في ظلام حالك (1)، وعادة ما كان هذا السجن للسجناء السياسيين ، وكان مقسماً لفروع وأقسام اشار ابن عذارى إلى أحدها ووسمه بيت البراغيث (2).

وكان لدى القضاة سجون أيضا بقصد الحبس على سبيل السجن الاحتياطي، حين التثبت من براءة المتهمين أو تجريمهم ، ومن احتجاز القاضى ابن منظور الإشبيلي لابن حاتم الطليطلى مدة شهرين بتهمة الزندقة (3).

ونسلم عن سجن النساء في عصر ملوك الطوائف من ابن حزم الظاهري ، والذي يعتبر رائدا في إشارته إليه بقوله ك " يعهد الإمام إلى من قلده ولاية من الولايات أن يكون لهم سجن للنساء مفرد بواباتهم موثق بهن، ولو جعل للمستورات المحبوسات في الديون والآداب سجن على حدة من سجن المحبوسات في التهم القبيحات، لكان حسناً " (4) ، وهذا الذي شرطه ابن حزم من ضرورة إفرااد النساء بسجن خاص بهن ، كان من الأمور التي تأثر بها من جاء بعده من منظري الفكر السياسى لا سيما ابن عبدون ، وابن نجيم وغيرهما على ما سيتضح بعد قليل.

كما اشترط ابن حزم على الحاكم أن يوفر إماما للمساجين ليصلى بهم الصلوات (5)، وهو ما وجدنا أثره على أرض الواقع في عصر ملوك الطوائف ، وبعده ، وفي مصنفات كتاب الحسبة كابن عبدون وغيره .

ولعل تجربة السجن التي تعرض لها ابن حزم أكثر من مرة تركت أثرا كبيرا على نفسيته ، وهو يصنف كتابه الإمامة والسياسة ، وكذا كتابه السياسة ، حيث تحدث عن أمور بالسجن لم

1التنوخى : الفرج بعد الشدة ، تحقيق عبود الشالحي ، دار صادر ، بيروت ، 1978م ، 2/150.

2ابن عذارى : البيان ، 2/270.

3 ابن سهل : وثائق في محاربة الأهواء والبدع ، تحقيق محمد عبدالوهاب خلاف ، المركز الدولي العربى للإعلام ، القاهرة ، 1981م ، ص106.

4 نقلا عن ابن رضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة، ص360.

5 نفس المصدر والمكان والصفحة.

يفطن لها إلا من كابدها وعاش مرارتها وآلامها ، ومن ثم كان يعرض لها بطريقة الإلزام للحاكم كما هو واضح من النصوص المعروضة في الفصل الرابع من هذه الدراسة .
كما عرفت الأندلس سجون الأسرى ، وسجن الرهائن ، والسجون الخاصة بتحديد الإقامة ، وسجن العسكر ، وسجن اليهود⁽¹⁾.
وقد تولى الإشراف على السجون بالأندلس في بادئ الأمر صاحب السوق (المحتسب)، ثم أصبحت السجون من اختصاص صاحب الشرطة في أواخر القرن الثالث الهجري.
كانت هيئة المسجون تختلف عما هي في حياته السابقة، لأن السجائين كانوا عادة يغيرون الأشكال والثياب، وكان المسجون يرسف أحيانا في القيود خاصة في سجون المطبق، وهي المعدة للسجناء مدى الحياة، مبالغة في التعذيب والإهانة، كما تعرض بعض السجناء لسوء التغذية . بل منهم من مات من الجوع وأكله من كان معه من السجناء من شدة الجوع⁽²⁾ ، ومن السجناء من نحل جسمه من سوء التغذية ، ومنهم من لازمته الأمراض لا سيما أمراض العظام⁽³⁾ ، ومن السجناء من تعرض للصلب ، ومنهم من ضرب بالسوط ، ومنهم من سملت عينه⁽⁴⁾.

ورغم ما سبق من آلام وتعذيب للسجناء فلم تكن كل أوضاع السجناء على هذا الحال، فقد كان لبعضهم امتيازات مثل إتاحة ادوات الكتابة . كما حظي بعض الشعراء بدخول الطلاب والمتعلمين عليه في سجنه، مثل الشاعر محمد بن فرج الجياني (ت 360 هـ) الذي سجنه الخليفة الحكم المستنصر . في حين وضع بعض الشعراء خلال فترة سجنهم مؤلفات عاجلت محتتهم ، فهذا الشاعر يوسف بن هارون الرمادي (ت 403 هـ) الذي سجن على يد الحكم المستنصر وضع في سجنه كتابا سماه "الطير" ، ووصف فيه كل طائر معروف وذكر

1 العذري: نصوص عن الأندلس ، ص 63 ؛ وانظر : ابن الأبار : الحلة السيرة ، 26/2 ، 27 ؛ شياء حسن : السجون ، ص 31-34 .

2 ابن عذاري : البيان ، 106/3 .

3 شياء حسن : السجون ، ص 96، 97 .

4 نفسه ، ص 101، 102 .

خواصه، ثم ذيل كل قطعة بمدح ولي العهد هشام بن الحكم ليشفع فيه لدى أبيه ، ووضع الشاعر عبد الملك بن غصن الحجازي (ت 454 هـ) في سجنه رسالة في "صفة السجن والمسجون والحزن والمحزون" وأودعها ألف بيت من شعره في الاستعطاف، وكانت سببا في العفو عنه.

سابعاً : خطة الحسبة (السوق):

عرفت هذه الخطة في المشرق باسم الحسبة ، وفي الأندلس عرفت بخطة السوق ، وأطلق على متوليها صاحب السوق (1) ، وكان القاضي هو الذي يعين صاحب السوق، بعد استشارة الخليفة لتكون للقاضي حجة عليه إن أراد أن يعزله أو يبقيه (2) وكان صاحب السوق يشرف على المعاملات الجارية في الأسواق، ومحاربة المنكرات فيها ، إلى جانب الإشراف على الآداب العامة وأخلاق المجتمع (3). ويلاحظ أن ولاية المحتسب (4) في بلاد المغرب والأندلس، كانت أكثر تحديداً وضرورة لمقتضيات، الحياة منها في المشرق، ولهذا استمرت فيها بدون انقطاع. ولعل أحسن دليل على أهمية المحتسب من الناحية العملية في الأندلس، أن ملوك أسبانيا كانوا كلما استردوا إقليماً من المسلمين، أبقوا فيه المحتسب. ولهذا دخل لفظ المحتسب في اللغة الأسبانية تحت اسم ALMOTACEN، ويطلق على الوالي المكلف بضبط الموازين والمكايل. أما في المغرب فالأدلة على أهمية وظيفة المحتسب وشدة الحاجة إليها أنها باقية مستمرة حتى اليوم في المدن والبوادي المغربية، بينما زالت من المشرق. ويجلس صاحب السوق بمجلس في وسط السوق، يجري فيه أحكامه. فإذا أراد التجول في الأسواق، نهض ومعه أعوانه، وفي يد أحدهم ميزان، يزن به الخبز، لأنه معلوم الوزن لديهم، كما أن اللحم موضح عليه سعره من خلال ورقة تلصق به، لذا لا يمكن التدليس على أحد بقيمتها، لأن الكل يخشى من صاحب السوق الذي كان يعتمد إلى إرسال صبي صغير أو

1 البناهي : المراقبة العليا ، ص 5.

2 ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص 20.

3 ابن حيان : المقتبس، تحقيق: د. عبد الرحمن الحججي، ص 71.

4 عرف هذا الاسم في الأندلس في القرن الخامس الهجري .

جارية فتشتري إما خبزاً أو لحماً، فيزنه بميزانه، فإن وجدته ناقصاً، علم أنه غشاش، فيعاقبه بالضرب والتجريس في الأسواق، فإن لم يتب نفاه من البلد (1).

وكان لصاحب السوق أعوان يساعدونه في أداء مهامه، وهو بدوره يقوم بمراقبتهم، ويتفقدهم دائماً، فلا يجعل لأحد شغلاً معيناً كوزن الخبز على الخبازين وغيره، لأن ذلك مدعاة لرشوته، كما يجب على صاحب السوق ألا يخبر أعوانه عن وجهته لأمر من أمور الخطة، إذ ربما حدث تواطؤ من أحدهم مع أحد أصحاب المهن، فيرسل إليه يعلمه بمقدم صاحب السوق، فيغير كل فاسد لديه، وبذلك لا يمكن إقامة الحجة عليه، ويتولى صاحب السوق بنفسه إعدام الشيء الفاسد (2).

ثامنا : خطة الخراج :

الخراج في اللغة: من خرج يخرج خروجاً بمعنى: برز؛ وأصله ما يخرج من الأرض، ويطلق على الأجرة، ومنه قوله تعالى: (أم تسألهم خرجاً فخراج ربك خير) سورة المؤمنون: آية 72، ويطلق على الإتاوة أو الضريبة التي تؤخذ من أموال الناس على الغلة الحاصلة من الشيء، كغلة الدار أو الدابة أو العبد. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان" رواه أبو داود، ومعناه أن من اشترى عيناً فاستغلها، ثم وجد بها عيباً، وتبين أن العيب كان موجوداً قبل البيع فله رد العين وأخذ ثمنها، ولا يرد للبائع الغلة التي استغلها من العين، لأنه كان ضامناً لها لو هلك، فما أخذه منها من خراج هو في مقابل ما كان يلزمه من ضمانها.

والخراج في اصطلاح الفقهاء له معنيان خاص وعام :

أما المعنى العام فهو: الأموال التي تتولى الدولة جبايتها وصرفها في مصارفها، كالجزية وغيرها.

وأما المعنى الخاص فهو: "الضريبة" التي يفرضها إمام المسلمين على الأرض الخراجية النامية. وتسمى الأرض التي يفرض عليها الخراج أرضاً خراجية.

1المقرى : نفح الطيب، 218/2-219.

2السقطي : آداب الحسبة ، ص24.

والأرض قسمان: صلح وعنوة :

فأما الصلح فهو: كل أرض فتحها المسلمون صلحاً، وصالحوا أهلها عليها لتكون لهم، ويؤدون خراجاً معلوماً كل سنة، فهذه الأرض ملك لأربابها، وهذا الخراج في حكم الجزية، فمتى أسلم أهل الأرض سقط الخراج عنهم، ولهم بيعها ورهنها وهبتها لأنها ملك لهم. (1).

والقسم الثاني: ما فتحه المسلمون عنوة. أي بالسيف. ولم تقسم بين الغانمين، فهذه تصريح

للمسلمين، يضرب الحاكم عليها خراجاً معلوماً يؤخذ في كل عام، وتقر في أيدي أربابها ما داموا يؤدون خراجها، سواء كانوا مسلمين أو من أهل الذمة، ولا يسقط خراجها بإسلام أربابها ولا بانتقالها إلى مسلم، بل إذا أسلم أهلها أو انتقلت إلى مسلم يجتمع مع الخراج أيضاً عشر ما تخرج، زكاة عليها، ولا يمنع أحدهما وجوب الآخر، وهو قول أكثر الفقهاء (2).

وأول من وظف الخراج هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما فتحت العراق، حيث اجتهد مع الصحابة، ولم تقسم بين الفاتحين وضرب عليها الخراج، وكذلك سائر ما فتح في عصره، كأرض الشام ومصر وغيرها، لم يقسم منها شيء، وضرب عليها الخراج (3).

وفيما يخص الأندلس فلا بد أن نعود إلى الوراثة قليلاً حيث إتمام الفتح على يد موسى بن نصير الذي قام بتخميس جزء بسيط من أرض الأندلس وهو الأراضي الواقعة جنوب الوادي الكبير، فجعل أربعة أخماس تلك الأراضي بأيدي من شارك في عملية الفتح، والخمس ملكاً للدولة، يقوم بزراعته البعض، واعتبروا زراع أرض الدولة، وأطلق عليهم الأخماس، وأطلق على أبنائهم بنى الأخماس، وطبق هذا الحكم على الأراضي الواقعة بين الوادي الكبير ووادي أنه، وما بين هذا النهر والمحيط الأطلنطي، فيما عدا شنترين وقلنبرية ومدينة شية - مدينة صغيرة تقع في الجنوب الشرقي -، وهي المدن التي استسلم أهلها

1 محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية ، مكتبة التراث ، القاهرة ، ط 5 ، 1985م ، ص 116-120.

2 نفس المرجع والمكان والصفحة .

3 نفسه ، ص 122، 123.

للمسلمين، وبذلك لم يجر عليها حكم العنوة⁽¹⁾. وأما الأراضي الواقعة شمال الوادي الكبير فقد فتحت صلحا، وأخذ أهلها عهودا بذلك تقرر فيها ما عليهم من مال تجاه الدولة⁽²⁾. وخلال فترة الخلافة الأموية بالأندلس ظل العرب والبربر - منذ دخولهم الأندلس في أوائل الفتح - يدفعون العشر على الأراضي التي كانت بحوزتهم⁽³⁾، إضافة إلى قيامهم بتلبية نداء الدولة عند الغزو، واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن أعفاهم المنصور بن أبي عامر من الغزو، شريطة أن يدفعوا مبالغ إضافية زيادة على العشر⁽⁴⁾.

تولى جباية الخراج من أراضي الصلح، أحد موظفي الدولة، يساعده في ذلك رؤساء أهل الذمة، وكان القومس زعيم أهل الذمة في الأندلس، أشهر مستخرجي خراج الذميين للمسلمين. في حسن تولى زعيم كل قبيلة من زعماء القبائل العربية جمع خراج قبيلته، فإن كانت القبيلة شامية اكتفى زعيمها بإرسال ما تمت المقاطعة به على أموال أهل الذمة التي في أيديهم، وذلك دون العشر، لأنهم معفيين منه، إذ إن قبائلهم معدة للغزو، فضلا عن تقديم الأمويين في الأندلس لهم على من سواهم، وأما إن كانت القبيلة بلدية، أدت ضريبة العشر إضافة إلى ما تمت المقاطعة عليه⁽⁵⁾.

تاسعا : خطة البريد :

يرجع الأصل في كلمة البريد إلى الكلمة اللاتينية "Veredus" أي الدابة التي يركبها العامل في نقل مكاتبة من مكان لآخر، فالبريد في الأصل اسم الدابة التي يركبها العامل، ثم نقلت مجازاً إلى المسافة المقطوعة⁽⁶⁾؛ ولعل هذا يتضح أكثر من قول ابن حزم: "وقد كان لبعض ملوك بني أمية وبني العباس دواب موقوفة على الطرق يسمونها البريد"⁽⁷⁾.

1 حسين مؤنس : فجر الأندلس ، دار المناهل ، بيروت ، ط 1 ، 1423 هـ / 2002 م ، ص 631، 632.

2 المرجع نفسه ، ص 633 ، 634 ، 632.

3 محمد الغساني : رحلة الوزير في افتكاك الأسير ، دار السويدي ، أبو ظبي ، ط 1 ، 2002 م ، ص 141.

4 ابن الخطيب : أعمال الأعلام ، 68/2.

5 ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة ، 103/1 - 107.

6 نظير حسان سعداوي : نظام البريد في الدولة الإسلامية ، مكتبة مصر بالفجالة ، القاهرة ، 1372 هـ /

1953 م ، ص 19.

7 ابن حزم : الإمامة والسياسة ، نقلا عن ابن رضوان : الشهب اللامعة ، ص 329.

عرفت الأندلس البريد مع الفتح الإسلامى إلا أنه انقطع في أواخر عصر الولاة بسبب القحط الذي ضرب الأندلس لعدة سنوات (1)، وظل كذلك إلى أن تمكن عبد الرحمن الداخل من إعادته مرة ثانية حيث بنى داراً خاصة بالبريد، كانت تقع في صدر السوق على الجانب الغربي لقصر الإمارة بقرطبة (2).

ظلت دار البريد التي بناها عبد الرحمن الداخل في مكانها، ولم تجدد إلا في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، إذ تعرضت لحريق أتى عليها وعلى ما جاورها من السوق وذلك في رمضان سنة 324هـ/أغسطس 936م فأعاد الخليفة بناءها وفق رسم أعده بنفسه، وأمر أن ترفع فوقها علبة، لتقيها من الأضرار من مطر وغيره (3).

وفي عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله جرى نقل دار البريد من موقعها بجانب القصر، إلى دار الزوامل الواقعة بالمصارة في طرف قرطبة يوم الأحد 20 من شهر المحرم سنة 361هـ/نوفمبر 971م (4).

وكان صاحب البريد يمد الخليفة بالكثير من المعلومات والأسرار عن الأفراد والكيانات وما يحدث في الخطط الإدارية والمالية، ومن ثم فقد كان الخليفة عبد الرحمن الناصر على علم بكل ما يدور في المجالس والأسواق، لكثرة رجاله الثقات الذين بثهم بين الناس لهذه المهمة (5). كما أوصل البريد للخليفة الحكم المستنصر بالله خبر تجاوزات بعض عماله، ومن ثم أرسل إليهم كتاباً عنفهم فيه على جرأتهم وحذرهم من مغبة جورهم (6).

ويشترط في صاحب البريد شروطاً، على الخليفة مراعاتها إذا ما وقع اختياره على أحد ليوليه خطة البريد، ومن ثم فقد كان الخليفة يكتب لصاحب البريد ظهيراً بتوسيد الخطة إليه

1 ابن عذارى : البيان المغرب ، 2/118، 37، 38.

2 ابن حيان : المقتبس ، تحقيق عبدالرحمن الحجى ، ص 66.

3 المصدر نفسه ، تحقيق شالميتا، ص 383.

4 ابن حيان : المقتبس ، تحقيق عبدالرحمن الحجى ، ص 96.

5 المصدر نفسه ، تحقيق شالميتا، ص 23، 24.

6 ابن عذارى : البيان المغرب ، 2/239.

يوصيه فيه بتقوى الله تعالى في السر والعلانية، وألا يرفع إليه إلا الصدق، وألا يستعين بأحد في أداء عمله إلا بمن يثق بصناعته، وورعه، ونزاهته.

ثم يتطرق الظهير إلى صلاحيات صاحب البريد، فهو مراقب لعمال الخراج والضيايع، مستقصياً لأخبارهم، منها لها على الحق والصدق، ويتعرف على حال عمارة البلاد، وما يجري في أمور الرعية من الإنصاف والجور، كما أن عليه أن يتعرف على أحوال الحكام في أحكامهم، وحال دار الضرب وما يجري عليه مما يُضرب فيها من العين والورق، وأن يثبت العيون في المجالس لمعرفة ما يجري فيها، وأن يحصي أساء المرتبين لديه لحمل خرائط البريد، مبيناً رزق كل منهم، وعدد السكك في جميع عمله وأميلها ومواقعها، وأن يبحث رجاله بضرورة الإسراع بوصول البريد، وإثبات وقت مروره بكل موقع، على أن يكتب كل غرض من هذه الأغراض في سجل خاص، فأخبار القضاة في سجل، وعمال المعاون والأحداث في سجل، وأخبار الخراج في سجل، وهكذا كل غرض في كتاب، لكي لا يكون هناك تداخلاً في الأعمال⁽¹⁾.

عاشراً : خطة السكة :

عرفت الأندلس الإسلامية سك العملة منذ عصر الولاة ؛ حيث عثر على دينار ضرب بالأندلس سنة 98هـ / 717م في عهد الوالي الحر بن عبد الرحمن الثقفي ، واستمر الضرب طيلة عصر الولاة إلى أن نجح عبدالرحمن الداخل في تأسيس الدولة الأموية في العام 138هـ ، وأسس داراً لضرب السكة⁽²⁾.

استمرت دار الضرب التي أسسها عبدالرحمن الداخل تمارس عملها إلى أن عصفت الفتن بالأندلس فيما عرف بعصر الطوائف الأول في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي فأصبحت العملة قليلة التداول لعدم وفرتها، واستمر الحال على ذلك حتى

1 أقدامه بن جعفر: الخراج وصناعة الكتاب ، تحقيق محمد حسين الزبيدي، وزارة الثقافة والأعلام ، بغداد، 1981م ، ص 50-52.

2 سالم عبدالله الخلف : نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس ، ط 1 ، السعودية ، 1424هـ/2003م ، 397/1-400.

أمر الخليفة عبد الرحمن الناصر بإنشاء دار السكة داخل قرطبة وذلك سنة 316هـ / 928م وأمر أن تضرب فيها الدينار الذهبية والدراهم الفضية⁽¹⁾؛ وأصبحت الدار في عهده ذات تميز إذ امتلأت بالموظفين والسكاكين الذين خضعوا إدارياً لصاحب السكة⁽²⁾، والذي اشترطوا فيه أن يكون أميناً صاحب علم ومعرفة بالصناعة، مع دراية بأنواع خطوط الطوابع، فضلاً عن كونه نزيهاً، ديناً⁽³⁾.

ورغم هذه الشروط التي وضعت لصاحب السكة ولمن يعمل تحت رئاسته فقد وجدت بعض حالات الغش والتدليس. فقد اشتهر صاحب السكة الوزير سعيد بن حسان بالتدليس وعندما وقف الخليفة عبد الرحمن الناصر على حاله سخط عليه وحبسه ذليلاً مهاناً⁽⁴⁾.

1 ابن حيان : المقتبس، تحقيق شالميتا، ص 243

2المصدر نفسه ، ص 243.

3علي بن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة ، تحقيق حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ط 1، 1379هـ / 1960م، ص52.

4 ابن حيان : المقتبس، تحقيق شالميتا، ص 242.

obeikan.com

المبحث الثاني

اعتماد بعض الحكام والدول لما في الكتاب عمليا .

انكوى ابن حزم بنيران السياسة ، وكابد مرارتها أيام كان أبوه وزيرا للمنصور بن أبى عامر ولابنه المظفر من بعده ، وأيام كان هو نفسه وزيرا ومستشارا في عهد عبدالرحمن المرتضى ، ثم عبدالرحمن المستظهر ثم المعتد بالله الثالث آخر خلفاء بنى أمية بالأندلس ، ثم أخيرا وزيرا ومستشارا لصاحبه أحمد بن رشيق حاكم ميورقة في عصر ملوك الطوائف .

كان لهذه الممارسة السياسية أثر على ابن حزم ، ومن ثم رأيناه يلخص ويقرب لنا تجاربه وأفكاره ، وما كان يأمل أن يحققه بالمجتمع الأندلسي في عدة مصنفات . منها ما جاء ضمنيا في كتب متعددة الأفكار كالفصل في الملل والأهواء والنحل ، والذي بدأ في تصنيفه بقرطبة سنة 418هـ/1027م وانتهى منه بجزيرة ميورقة سنة 440هـ/1048م⁽¹⁾ ، وكالمحلى بالآثار ، وكمراتب الإجماع ، وكالدرة فيما يجب اعتقاده والذي صنفه في العام 453هـ حيث نص هو نفسه على ذلك بقوله : " قد حال الله عز وجل بين سكان الدنيا منذ أربعمئة عام وثلاثة وخمسين عاما ، وبين أن يأتوا بمثله أو بمثل سورة منه " ⁽²⁾ ، وقد ضمنه الحديث عن شروط الخلافة مختصرة ، وعن عدم جوازها لامرأة ولا لصبي ولا لمجنون ، وكذا عدم جواز تعددية الخلافة ⁽³⁾ ؛ ومنها ما جاء مفرداً في مجال السياسة الشرعية ، والفكر السياسى الإسلامى مثل :

أولا : كتاب السياسة الذى صنفه تقريبا سنة 418هـ/1026م وقد نشر- محمد إبراهيم الكنانى بمجلة تطوان عدد (5) سنة 1960م ص 95-107 نتفا ذكر أنها من كتاب السياسة ، والأمر ليس كذلك لأمر عدة :

1 عبد الباقي السيد : ابن حزم الظاهري ، ص 356.

2 أنظر : الدرة فيما يجب اعتقاده ، تحقيق ناصر الحمد ، سعيد بن عبدالرحمن ، مكتبة التراث ، مكة المكرمة ، ط 1 ، 1408هـ/1988م ، ص 182.

3 نفسه ، ص 370-375.

الأول : أن التتف المنشورة تعالج قضية الخلافة وما يتبعها من خطط وولايات سياسية وإدارية ودينية ومالية ، وهو ما يؤكد ما نذهب إليه من أن هذه التتف من كتاب الإمامة والسياسة في سير الخلفاء ومراتبها ، وليست من كتاب السياسة .

الثاني : أن ابن حزم أشار إلى كتاب السياسة في كتابه التقريب لحد المنطق حال حديثه عن تمييز النفس ومنفعة العقل ، ومن ثم رأيناه يقرن بينه - أى كتاب السياسة - وبين كتابه عن أخلاق النفس بقوله : " وبيان ذلك مذكور في كتابنا في " أخلاق النفس والسيرة الفاضلة " ، وفي كتابنا في " السياسة " إن شاء الله تعالى ... " (1).

الثالث : أن ذكر ابن حزم لكتابه السياسة جاء في الباب السادس عشر من كتابه التقريب وعنوانه : " باب الكلام في فضل قوة إدراك العقل على إدراك الحواس " (2) ، وهو ما يؤكد أن كتاب السياسة الذى صنفه ابن حزم لا دخل له بخطط الدولة ولا بنظمها ، بل هو على منوال كتب السياسة التى صنفها الفلاسفة كالفارابى وابن سينا ، وغيرهما ممن عرضنا لكتبهم بالفصل الثانى من كتابنا هذا .

ثانيا : كتاب الإمامة والسياسة في قسم سير الخلفاء ومراتبها والندب إلى الواجب منها (3) ، وورد عند ابن حيان فى كتابه المتين (4) باسم : " الإمامة والسياسة فى قسم سير الخلفاء ومراتبها والندب إلى الواجب منها " (5) ؛ وذكره أبو العباس أحمد العزفي السبتي باسم

1 أنظر : التقريب ، رسائل ابن حزم ، 319/4 .

2 أنظر : التقريب ، 320-312/4 .

3 ابن بسام : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ، القسم الأول ، 143/1 ؛ وانظر : المقرئ : نفح الطيب ، 1/365 .

4 من كتب ابن حيان المفقودة والتى نقل عنه ابن بسام فى ذخيرته نقولا مطولة ، ومن جملتها ترجمة ابن حزم ، والتى فصل فيها ابن حيان كثيرا من الأمور عن ابن حزم حتى وفاته فى العام 456هـ ، وقد جمع أستاذنا الدكتور عبدالله جمال الدين ما توفر له من نصوص المتين ، وطبعها فى مجلد بالمجلس الأعلى للثقافة ، وهو فى أصله كان القسم العربى من أطروحته للدكتوراة التى حصل عليها من جامعة مدريد .

5 نقلا عن : عبدالله محمد جمال الدين : من نصوص كتاب المتين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1418هـ/1997م ، ص48 .

"سياسة الإمامة وتدبير المملكة" (1)؛ وذكره المقرئ باسم "الإمامة والخلافة" (2)، ولا شك أن التسمية الأولى التي وردت عند ابن حيان مؤرخ الأندلس الشهير ومعاصر ابن حزم هي أدق التسميات للكتاب، وعنه أخذها ابن بسام في ذخيرته وأثبتها كما هي؛ ومن ثم أثبتناها عنه، وأما ما ذكره العزفي عن اسم الكتاب فلا شك أنه عني بما ذكره مضمون الكتاب، وهو وإن كان قد ابتعد كثيرا عن الاسم الحقيقي له إلا أنه أكد لنا أن مضمون الكتاب يخص الخلافة وتدبير الدولة الإسلامية، وما يتبع الإمامة من خطط وولايات. الأمر الذي يجعلنا نطمئن إلى ما ذهبنا إليه من أن الشذرات التي نشرها الكتاني ليست من كتاب السياسة لابن حزم، وإنما هي من كتاب الإمامة والسياسة الذي نحن بصدد الحديث عنه.

وقد وردت شذرات من كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم ضمن كتاب الشهب اللامعة والسياسة النافعة لابن رضوان، وضمن بدائع السلك لابن الأزرق، وضمن كتاب السياسة لمجهول. فضلا عن اعتماد كل من أبي العباس العزفي، وأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم - صاحب الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة - عليه ونقلهما منه؛ وقد تقصينا هذه النصوص في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

ثالثا: كتاب الإمامة والمفاضلة، صنفه ابن حزم ككتاب مفرد تناول فيه ما يخص الخلافة من شروط وأحكام، وطرق البيعة، وإمامة المفضول..... إلخ. ثم ضمنه في كتابه الفصل (3)، وقد جمعنا منه ما يخص موضوع كتابنا هذا، وضمناه بالفصل الرابع من هذه الدراسة.

رابعا: الرسالة اللازمة لأولى الأمر، وللأسف هي من كتبه المفقودة، ولكن لا شك أن هذه الرسالة تناولت ما يخص الخليفة وكل ما وسد إليه أمرا من أمور الحكم في الدولة الإسلامية. كما هو واضح من عنوانها.

1 أنظر: إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدرهم والصاع والمد، تحقيق محمد الشريف، ط 1999م، ص 104. 105.

2 أنظر: نفح الطيب، 365/1.

3 أنظر: الفصل، 3-110.

خامسا: مراقبة أحوال الإمام، في جزء أو كراس على حد قول الحافظ الذهبي (1)، ولعل إيراد الذهبي لها ضمن الرسائل التي تخص الصلاة، يجعل الإمام هنا هو إمام الصلاة، ومن ثم يصبح موضوع الرسالة الإمامة الصغرى أو خطة الصلاة التي عالجها ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة.

سادسا: قسمة الخمس في الرد على إسماعيل بن إسحاق القاضي ذكر الذهبي أنه في مجلد (2)، وقد ذكر ابن حزم هذا الكتاب بقوله: "وما نعرف لهذا الاحتجاج مثلاً في الشنعة والفضاعة إلا قول إسماعيل بن إسحاق في كتابه الخمس، وهو كتاب مشهور معلوم، ولنا عليه فيه رد هتكنا عواره فيه، وفضحناه بحول الله وقوته" (3). وقضية الخمس ترتبط بهال الغنيمة كأحد مصادر بيت المال التي توجه السياسة الاقتصادية للدولة، ولعل ابن حزم أراد برده على إسماعيل القاضي المالكي تعديل بعض الأحكام التي رأى أنها تضر باقتصاد الدولة، وللأسف فإن كلا الكتابين في حكم المفقود، ولو تيسر لنا العثور عليهما أو على أحدهما ستتجلى لنا العديد من الحقائق بشأن قضية الخمس، وطريقة توجيهها.

ومن تأثر بأفكار ابن حزم - التي اختمرت في ذهنه قبل أن ييئها فيما بعد في كتابه الإمامة والسياسة - الخليفة عبدالرحمن المستظهر الذي حاول أن يحمل واجبات الخليفة التي صاغها ابن حزم في عشرة بنود (4)، ويقبض على الحكم ويياشر كل صغيرة وكبيرة بنفسه إلا أن الظروف لم تسعفه، إذ سرعان ما انقلب عليه المستكفى، وخلعه وحل محله، وكان غاية في النقص والمجون.

كما تأثر المستظهر بالنظام المركزي في الحكم والذي دعا إليه ابن حزم إذ جعل الإمام مراقبا ومسئولا عن كل شئ فهو يراقب البريد ويعلم أخباره، ولا يتصرف الخازن على الأموال والأسلحة في شئ إلا بإذنه، ومن ثم فقد طبق المستظهر نصيحة ابن حزم صاحبه

1 أنظر: سير أعلام النبلاء، 195/18.

2 أنظر: سير أعلام النبلاء، 194/18.

3 ابن حزم: الإحكام، مجلد 1 ص 276.

4 أنظر هذه الواجبات في الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة.

ووزيره بخصوص النظام المركزي والتي اختمرت في عقله قبل أن يصنف كتابه الإمامة والسياسة ، ولو قدر للمستظهر الاستمرار في الحكم لأرسى قواعد هذا النظام ، وأظهر أثر ابن حزم جليا واضحا (1).

ويرجع إيمان ابن حزم بالنظام المركزي واعتماده له في كتابه الإمامة والسياسة إلى الآتي :
أولا : منهجه الظاهري الذي يعتمد على النصوص . فقد كان الرسول (ص) والخلفاء الرشيدون يحكمون الدولة حكما مركزيا .

ثانيا : تأثره بالدولة الأموية بالشرق والتي كانت تسيطر على مجريات الأمور في البلاد التي فتحتها ، واتباعها لهذا النظام (2)؛ فضلا عن تأثره بعبء الرحمن الناصر الذي دخلت الأندلس جميعها في طاعته (3).

ثالثا : الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الأندلس في الربع الأخير من القرن الخامس الهجري خاصة في عهد هشام المؤيد ، ومحمد المستكفي ، وهشام المعتمد بالله ، لضعفهم وتغلب كبار رجال الدولة عليهم ؛ الأمر الذي أدى إلى سقوط الخلافة وتفكك الأندلس إلى إمارات تحارب كل منها الأخرى .

وبشأن الشروط التي وضعها ابن حزم للخليفة ، ولم نعثر عليها في الشذرات التي بين أيدينا . فلا شك أنها كانت مضمنة في كتابه الإمامة والسياسة لأمر :

الأول : أن ابن حزم فصل الحديث عنها في مواضع أخرى من كتبه لا سيما الفصل ، والمحلى ، فمن المحال أن يضمناها كتبه التي لم يفردها للنظرية السياسية ، ولا يضمناها كتابه الذي أفردته للخلافة وما يتبعها من خطط إدارية وسياسية ومالية .

الثاني : أن الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية نقل عن ابن حزم كثيرا مما دونه في كتابه الإمامة والسياسة على ما سيتضح بعد قليل ، كنقله عن ابن حزم واجبات الخلافة كاملة وبصورة حرفية ، وقوله بقول ابن حزم بشأن تعددية الخلافة ، وأخذة تقسيمته بخصوص

(1) ابن الأبار ، الحلة ، 13/2 .

(2) أنظر : أسماء الخلفاء ، ص 121، 120 .

(3) ابن حزم ، ذكر أوقات الأمراء ، رسائل 194/2 .

الخطط المنبثقة عن الخلافة ، كإمارة الحج وإمامة الصلاة وغير ذلك ، ومن ثم فلا يعقل أنه استفاد كذلك من الشروط التي وضعها ابن حزم للخليفة لا سيما أن ما ذكره ابن حزم من شروط في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل . أقرب ما تكون للشروط التي وضعها الماوردي في أحكامه .

الثالث : أن كتب السياسة الشرعية بعامة لا يمكن أن تغفل ما يخص الخليفة من واجبات وشروط وحقوق وبيعة إلخ ، ومن ثم فنحن نجزم جزماً يقينياً أن كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم استوعب النظرية السياسية كاملة ، والتي نسج الماوردي على منوالها في أحكامه ، وكذا الفراء الذي تأثر بالماوردي . فجاء تأثر الفراء بابن حزم بطريقة غير مباشر .

على أية حال مما سبق يتضح أن ابن حزم راعى في كتابه الإمامة والسياسة مسألة شروط الخليفة ، ومن جملتها القرشية التي عرض لها في موضعين من كتبه التي بين أيدينا فقال : " ولا تحل الخلافة إلا لرجل من قريش صليبة من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه ... ولا لخليف لهم ولا لمولى لهم ولا لمن أمه منهم وأبوه من غيرهم " ثم عقب على من تسمى بالخلافة وليس من قريش بقوله : " فليس خليفة ولا إماماً ولا من أولى الأمر ، ولا أمر له فهو فاسق عاص لله تعالى هو وكل من ساعده أو رضى أمره لتعديهم حدود الله تعالى على لسان رسوله " (1) .

ويتضح أثر ابن حزم فيما يخص شروط الخليفة لا سيما شرط القرشية على الصقالبة . فقد كانوا يوقنون بضرورة النسب القرشي للخلافة ؛ وأنهم لا يصلحون لها ؛ ومن ثم فلم يجزؤ أحد منهم ادعاء أحقيته بالخلافة ، وأقصى ما فعلوه أن أقاموا إلى جانبهم قرشياً ليضفوا الشرعية على حكمهم مثلما فعل مجاهد العامري صاحب دانية وجزر البليار ، الذي أقام أحد أشرف قرطبة ، وهو الفقيه أبو عبد الله بن الوليد المعيطي ولقبه بالمتنصر . بالله وأثبت اسمه في سكتته وأعلامه (2) .

كذلك فإن قضية القرشية التي أصلها ابن حزم في الأندلس عملياً بمساندته لخلفاء بني أمية القرشيين ، وتنظيراً من خلال مصنفاته . قد لقيت قبولاً بعد سقوط الخلافة . إذ وجدنا

(1) أنظر : المحلى ، 8/ 421، 420 مسألة 1774 ؛ الفصل ، 3/ 9، 6، 7 .

(2) ابن الخطيب ، أعمال الأعلام ، 2/ 252، 253 .

من ملوك الطوائف من أعاد إلى الأذهان قضية الخلافة الأموية في العام 426هـ متمسكا في دعوته هذه بخليفة أموى قرشى وهو هشام المؤيد أو شبيهه خلف الحصرى ، وأصل هذه الحادثة أن قاضي إشبيلية محمد بن إسماعيل بن عبّاد كان قد انفرد بإمارتها، وقيل له: إن هشاماً المؤيد مازال حياً، وأنه لم يُقتل سنة 403هـ كما قال الناس، وإنّا اختفى فأراً وهو منزو في مسجد بقلعة رباح، وكان ذلك سنة 426هـ، فذهب إليه، فوجده يشبه هشاماً، فأتى به إلى إشبيلية، واستحضر بعض عبيد هشام المؤيد، وعرضه عليهم، فقام أحدهم وقال: هذا مولاي! وقبّل قدمه، فألبسه ابن عبّاد كسوة الخلافة، وأمر منادياً يصيح: " يا أهل إشبيلية اشكروا الله على ما أنعم به عليكم. هذا مولاكم أمير المؤمنين هشام قد صيره الله إليكم "، ونقل الخلافة من قرطبة إلى بلدكم، فتسابق الناس لرؤية الخليفة، ومن أبى أن يشهد حلّ به البلاء، فقوي به أمره وانتعشت دولته، وانقطعت أطماع ملوك الطوائف عنها، وكتب ابن عبّاد إلى ملوك الأندلس يرعّبهم في طاعة المؤيد هشام المزعوم. وأقام نيافاً وعشرين سنة، يُحُطّب له على المنابر ويُدعى بأمر المؤمنين وحجّابه من آل عبّاد يحكمون البلاد. ومات في أيام المعتضد فأخفى موته إلى أن أحكم أمره، ثم أظهر ذلك سنة 451هـ.(1)

على أية حال بعد أن أخذ القاضي ابن عباد البيعة للمدعو هشام المؤيد بإشبيلية، أرسل رسله إلى أمراء الأندلس يطلب منهم أخذ البيعة والنزول على حكم الخليفة القرشى، فلم يعترف به سوى عبد العزيز بن أبي عامر صاحب بلنسية، والموفق العامري صاحب دانية والجزائر الشرقية وصاحب طرطوشة (2).

ولما انتشر الأمر مالت نفوس أهل قرطبة إلى الخليفة القرشى هشام المؤيد، وأعلنوه إماماً للجماعة في الأندلس، ورفض ابن جهور في بادئ الأمر، وكادت أن تقوم ثورة ضده في قرطبة، فأخذ البيعة لهشام المؤيد المزعوم، وخطب له في مساجد قرطبة وجامعها (3). كذلك

1 ابن عذارى: البيان المغرب، 3/197 وما بعدها.

2 ابن عذارى: البيان المغرب 3/190؛ وانظر: ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص 155؛ دوزى: ملوك الطوائف، ص 34.

3 دوزى: ملوك الطوائف، ص 35.

كان المأمون بن ذي النون أحد من دخل في طاعة هشام المؤيد بالله المزعوم التي دعا إليها المعتضد بن عباد - بعد إعلان والده اسماعيل له في فترة حكمه - ؛ وأخذت البيعة لهشام المؤيد المزعوم في طليطلة، وأعلن له بالدعاء على المنابر (1).

ويتضح أثر ابن حزم بخصوص شروط اختيار الوزراء على الخليفة المستظهر صاحبه الذي عرض عليه رأيه قبل أن يدونه بكتابه الإمامة والسياسة. فنفاذ خلال فترة حكمه القصيرة. إذ اختار خيرة الكتاب والعلماء وقربهم منه وجعلهم مستشاريه ووزرائه، الذين يحضرون مجلسه ليناقتشهم ويحاورهم فيما يعن له من أمور الدين والدنيا مثل ابن حزم، وأبو المغيرة بن حزم، وابن شهيد وغيرهم (2).

وفي عصر الخليفة المعتد بالله آخر خليفة أموي بالأندلس اتفق رأى الكافة على أن يكون ابن حزم وزيرا له، فضلا عن توليته خطة القضاء، ويرجع ذلك إلى أمرين :

الأول: النزعة الأموية التي سيطرت على ابن حزم.

الثاني: الخبرة السياسية التي كانت عند ابن حزم، والتي اتضحت من خلال ممارسته للسياسة عن قرب، فضلا عن مساندته لكل من عبدالرحمن المرتضى-، ثم عبدالرحمن المستظهر لاستعادة مجد الخلافة الأموية بالأندلس. بل تعدى ذلك بتدوين نظريته السياسية في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، وفي كتابه الإمامة والسياسة، وفي كتابه السياسة، ومن ثم فقد كان على دراية كاملة بنظم الحكم، وبالخطط التابعة للخلافة، ومن جملتها خطة الوزارة والقضاء.

ويبرز أثر ابن حزم واضحا بخصوص الشروط التي وضعها للوزراء على أحمد بن رشيق صاحب ميورقة. إذ اتخذ مستشاريه ووزرائه من صفوة العلماء والصالحين الذين قربهم من مجلسه نزولا على نصيحة صاحبه ابن حزم الذي كان أحدهم، ومن المقربين له (3).

1 ابن عذاري: البيان المغرب 278/3، 279؛ عنان: دولة الإسلام، 99/3؛ محمد بركات البيلي: طليطلة في عصرها الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م، ص 75.

(2) ابن سعيد، المغرب، 85/1؛ وانظر المراكشي، المعجب، ص 54؛ دوزي، السابق، 213/2.

(3) ابن الآبار، الحلة، 128/2.

وقد وضع ابن حزم نظاماً يومياً متكاملًا للإمام ينظم به أوقاته ، خوفاً عليه من الانحراف أو إضاعة وقته فيما لا ينفع الرعية فحواه أن يجعل الخليفة يوماً في الأسبوع للعامّة ولا يمنع عنه مشتتات ، ويجعل سائر الأيام للنظر في الأمور دون الإسراف على نفسه ، ويمنع أهل الفضول من الوصول إليه ، ويجعل عشي نهاره إلى الإصفرار للجلساء ويختارهم من أهل العلم والفضل ويتحدث معهم في الفقه وسائر العلوم الشرعية والسياسية والتاريخ (1) ، وهذا النظام يظهر الحاكم بالصورة المثالية المرجوة ليأخذ بيد الدولة إلى القوة والعز ، ويرتبط بالواجبات التي وضعها ابن حزم لمتولي الخلافة ، وهو وليد تأثره بالمجتمع المثالي على عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين ، فضلاً عن المعاناة التي عانتها الأندلس في عهد المستكفي ، ومن بعده ملوك الطوائف من خلاعة ومجون وبعد عن الطريق القويم .

ويتضح أثر ابن حزم في ذلك على المستظهر الذي نصحه ابن حزم بالالتزام بهذا النظام باعتباره صاحباً ووزيراً له قبل أن يدونه في كتاب السياسة؛ يشهد على ذلك تقديمه لكل من أبي محمد بن حزم وابن عمه أبي المغيرة عبد الوهاب بن حزم ، وابن شهيد كوزراء ومشيرين له. وكلهم كانوا من أهل العلم والفضل ، وكان يتحدث معهم المستظهر في العلوم الشرعية والسياسة وأخبار الناس والأدب والبلاغة ، حتى وصفه ابن حزم بأنه في غاية الأدب والبلاغة والفهم ورقة النفس (2).

ونظراً لسقوط الخلافة سنة 422هـ/1030م. فإن أثر ابن حزم تعدى الخلفاء إلى الأمراء حيث عمل بهذا النظام بعض ملوك الطوائف الذين حل ابن حزم بمدنهم ، وكان أحد المقربين لهم مثل محمد بن قاسم 421هـ. 434هـ/1030م. 1042م صاحب البونت ، وأحمد بن رشيق صاحب ميورقة ، اللذان كانت مجالسهما حافلة بمدارسة أصناف العلوم والآداب ، وتقريب العلماء والصالحين ، دون غيرهما من أهل الفضول (3).

(1) الكنانى ، شذرات من كتاب السياسة ، ص 99، 98 .

(2) أنظر: ذكر أوقات الأمراء ، رسائل 2/202؛ دوزى ، المسلمون في الأندلس ، 2/213.

(3) ابن حزم ، رسالة في فضل الأندلس ، رسائل 2/172؛ وانظر : الحميدي ، جذوة المقتبس ، ترجمة 207.

هذا فيما يخص أثر ابن حزم في عصرى الخلافة وملوك الطوائف ؛ أما في عهد الدولة المرابطية والتي ارتضت المذهب المالكي مذهبا رسميا لها ، وخاصمت كل المذاهب السنية المخالفة له . فرغم ذلك فإن الأثر الحزمي السياسي لم يعدم في عهد هذه الدولة . حيث وجدنا من القضاة والعلماء المالكية من تأثر بابن حزم وعلى رأسهم ابن رشد الجدل⁽¹⁾، ومن ثم فلا نستغرب أن يكون لابن حزم أثر فيما يخص شرط القرشية للخليفة ، سواء بطريقة مباشرة من خلال عرض رأيه ونظريته السياسية ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال قيام فقهاء المالكية - الذين تأثروا برأيه - بطرح الأمر اعتمادا على حجج ابن حزم وأقواله في المسألة دون التصريح باسمه وباسم مذهبه الظاهري ؛ لا سيما وأن الفقهاء الذين حدثوا يوسف بن تاشفين أوقفوه على أن شرعيته لن تتم إلا بمراسلة الخليفة الشرعي القرشي ، وهو عين كلام ابن حزم ، ومن ثم كانت مبايعة يوسف بن تاشفين للخليفة العباسي أبو العباس أحمد المستظهر بالله (487هـ - 512هـ / 1074م - 1118م) باعتباره قرشيا سنيا وخصما لدودا للفاطميين ، فأرسل إليه بعثة ضمت عدداً من أمرائه وفقهائه، وزودهم بهدية ثمينة وبكتاب يذكر فيه ما فتح الله على يده من البلاد في المغرب والأندلس، ويطلب تقليداً بولاية البلاد التي بسط نفوذه عليها، أدت البعثة مهمتها بنجاح، فتلطف في القول وأحسن البلاغ، وعادت إلى المغرب بتقليد الخليفة وعهده للأمير يوسف بن تاشفين⁽²⁾.

ولعل إيمان يوسف بن تاشفين بقضية القرشية وضرورة مبايعة الإمام المتفق على إمامته من جموع أهل السنة كانت الركيزة الأساسية التي انطلق منها عندما رفض كلام بعض أرباب دولته وفقهائه الذين طالبوه بالتسمي بإمرة المؤمنين ، وهو ما يؤكد حقيقة التأثير بابن حزم أو بالفقهاء المالكية - الذين تأثروا بابن حزم باعتباره أحد رواد الأندلس في هذا المجال - الذين حثوه على مبايعة الخليفة العباسي ، ويوضح لنا صاحب الحلل الموشية هذا الأمر بقوله : " ولما ضخمت مملكة يوسف بن تاشفين واتسعت عمالته، اجتمعت إليه أشياع قبيلته، وأعيان

1 عبد الباقي السيد : الظاهرية والمالكية ، ص 54، 55.

2 النويري : نهاية الأرب ، تحقيق حسين نصار ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1403هـ / 1983م ، 273، 272/24 ، وانظر : السلاوي : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 2 / 58.

دولته، وقالت له: أنت خليفة الله في أرضه، وحقك أكبر من أن تُدعى بالأمير، بل ندعوك بأمير المؤمنين، فقال لهم: حاشا لله أن نتسمى بهذا الاسم، إنما يتسمى به خلفاء بني العباس لكونهم من تلك السلالة الكريمة، ولأنهم ملوك الحرمين مكة والمدينة، وأنا رجلهم والقائم بدعوتهم، فقالوا له: لا بد من اسم تمتاز به، فأجاب إلى "أمير المسلمين وناصر الدين"، وخطب لهم بذلك في المنابر وخطب به من العُدْوَتَيْن - أي المغرب والأندلس " (1).
كذلك يتضح أثر كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم في دولة المرابطين لا سيما في عهد يوسف بن تاشفين .

الذي تمسك بالنقود الشرعية وزنتها فكان درهمه فضة، وديناره تبراً محضاً أي ذهباً خالصاً ، وقد نقش على أحد وجهي الدرهم "لا إله إلا الله محمد رسول الله" .
أما الوجه الآخر : "أمير المسلمين يوسف بن تاشفين" .

وفي الدائر : "ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين" (2) ؛ وهذا الذي طبقه ابن تاشفين هو عين ما نص عليه ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة حيث قال : " للإمام أن يأمر الناس أن لا يجري بينهم في معاملتهم إلا الذهب المحض الخالص والفضة المحضة الخالصة، ويأخذ الإمام بسبك كل سكة منقوشة ويميز محضها من غشها ، ثم يصرف ذلك إلى صاحبه " (3).

وتجدر الإشارة إلى أن أثر ابن حزم السياسي - ممثلاً في فكره وكتابه الإمامة والسياسة - قد برز بروزاً غير مسبوق في عهد دولة الموحدين : 524هـ - 668هـ / 1130م - 1269م التي اتخذت من المذهب الظاهري مذهباً رسمياً لها . فقد تبني عبدالمؤمن بن علي الواجبات التي حددها ابن حزم للخليفة في المرسوم الذي أصدره في ربيع الأول 543هـ / 1148م وجاء فيه وجوب التزام الدقة في تطبيق الأحكام الشرعية ، والكف عن فرض أية مغارم أو مكوس لا تبيحها الشريعة ولا تتفق مع قواعد العدل ، وضروة الرجوع للخليفة في حالة الحكم

1 أنظر : الحلل الموسوية في الأخبار المراكشية ، ص18.

(2) ابن الخطيب : الإحاطة ، 303/4.

(3) أنظر هذا النص ومثله في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

بالإعدام ، ووجوب تحريم الخمر ومطاردتها في سائر أنحاء الدولة ، وحماية أموال المخازن وصونها ، وعدم التصرف فيها دون استئذان الخليفة ، وقد حذا يوسف بن عبدالمؤمن حذو أبيه بتأكيد هذه الأسس في رسالة شبيهة وجهها في رمضان سنة 561هـ/1165م إلى أخيه وإلى قرطبة (1). كما أن المنصور يعقوب بن يوسف كان من أشد المتأثرين بابن حزم في ذلك ، فقد عمل على حفظ الدين وأرجع العمل فيه للكتاب والسنة ؛ وعاقب على ترك الصلاة ، وأقام الحدود وتشدد في تطبيقها خاصة شرب الخمر ، وعمل على تحصين الثغور وجهاد النصاري لنشر الإسلام واسترداد الحصون والمدن التي سيطروا عليها بالأندلس مثل قصر الفتح جنوب شرق أشبونة ، وحصن قلما له وحصن المعدن ومدينة شلب (2) .

وفيما يخص شروط الخليفة لا سيما شرط القرشية فقد وجدنا رأس الموحدين ابن تومرت يحرص على إظهار نفسه مستجمعا كل الشروط الخاصة بالخليفة ومنها القرشية حيث ادعى أنه قرشي النسب موصلا نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو الأمر الذي قبله جماعة من المؤرخين منهم ابن القطان (3) وابن صاحب الصلاة مؤرخا الموحدين ، وابن رشيق (4)

(1) محمد عبدالله عنان ، عصر المرابطين والموحدين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط 1 ، 1384هـ/1964م ، قسم 2 ص 619،620 .

(2) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، 11/12، 7 ؛ وانظر عنان ، مرجع سابق ، ص 186-188 . والأشبونة مدينة تتصل بأحواز مدينة شترين ، ومن مدنها شنترة ومنت شيون أنظر ابن غالب ، فرحة الأنفس ، ص 291 ، وشلب مملكة تجاور إشبيلية ، وهي غربها وشمالها أنظر ابن سعيد ، المغرب ، 380/1 . وعن ظاهرية دولة الموحدين يراجع في ذلك كتابنا " الظاهرية والمالكية وأثرهما في المغرب والأندلس في عهد الموحدين " ، وكذلك كتاب الباحث النابه الدكتور توفيق الغلبزوري ، المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ، دار ابن حزم ، ط 1 ، 1427هـ/2006م .

(3) أنظر : نظم الجمان ، ص 87 . قسم ابن تومرت أتباعه إلى ثلاثة عشر طبقة وهي (العشرة) (أهل الجماعة) - أهل خمسين - أهل سبعين - الطلبة - الحفاظ وهم صغار الطلبة - أهل الدار - هرغة - أهل تينملل - جدميوه - صفيصة - هتانه - أهل القبائل - الغرات وهم الأحداث الصغار الأميون . أنظر: نفس المصدر ، ص 82؛ النويري ، نهاية الأرب ، ص 287؛ ابن أبي زرع ، روض القرطاس ، ص 227؛ عبدالله علام ، الدعوة الموحدية ، ص 172، 173 .

(4) عنان ، عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية ، ص 159 .

والزركشى ناقلا ذلك عن الكاتب أبى عبدالله محمد بن نخيل في تاريخه على حد قوله (1) وابن أبى زرع معزيا قوله لمؤرخى الموحدى (2) ، وابن خلدون الذى اعتبر أن الطعن فى نسب ابن تومرت من أوهام المؤرخين (3). فى حين انتقد جماعة من المؤرخين انتساب ابن تومرت لأهل البيت منهم ابن مطروح القيسى الذى قال إنه من هرغة من قبائل المصامدة(4).

وقد لعبت الدعاية دورا مهما فى تأكيد النسب القرشى لابن تومرت فنجد ابن طفيل ينسبه هو وعبدالمؤمن بن على للعرب وقريش فى قصيدة سياسية له (5) ، ويرجع انتحال ابن تومرت للنسب العربى القرشى العلوى إلى عدة أسباب :

الأول : أنه أراد أن يكسب أهل البيت من المغاربة إلى دعوته بإعلانه أنه قرشى من نسل الحسين بن على ، خاصة وأنه اتخذ اللون الأخضر شعارا له كى يظهر ميله إلى الدعوة العلوية ، ولقد أثمرت سياسته هذه فى المغرب بل وفى المشرق حيث نجد أن الشاعر الشيعى عمارة اليمنى الذى عاش بمصر- فى أواخر العصر- الفاطمى يعتبر ابن تومرت أعظم شخصية فى عصره وارتفع فى رأيه إلى أعلى درجات المجد والنفوذ(6).

الثانى : أن الملكية كانت تشترط النسب القرشى لمتولى الخلافة (7)، فلم يشأ فى هذه المرحلة الأولى من دعوته أن يعارضهم وهم السواد الأعظم من الناس آنذاك ، كى يكسب تأييدهم لفكره وهو ما حدث بالفعل إذ اتبعه جماعة كبيرة من الملكية .

(1) الزركشى ، تاريخ الدولتين الموحدية والخفصية ، ص 6.

(2) أنظر : روض القرطاس ، ص 217.

(3) أنظر : المقدمة ، تحقيق على عبدالواحد وافي ، دار نهضة مصر بالاشتراك مع مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2006م ، ص 318، 319.

(4) نقلا عن ابن أبى زرع ، روض القرطاس ، ص 217، 218.

(5) إميليو غرسية غومس ، قصيدة سياسية لابن طفيل لم تنشر ، ترجمة أحمد هيكى ، مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية ، مدريد ، العدد الأول ، 1372هـ/ 1953م ، ص 30-32.

(6) أحمد مختار العبادى ، سابق ، ص 110، 111، 112.

(7) القرافى ، الذخيرة ، تحقيق سعيد إعراب ، دار الغرب الإسلامى ، ط 1 ، 1994م ، 24/10، 25؛ وانظر : الونشريشى ، المعيار ، 24/10، 25.

الثالث : أن ابن تومرت تأثر بابن حزم في جوانب كثيرة من فكره ومنها عدم جواز الخلافة في غير قریش (1).

الرابع : أن المهدي ومن بعده من الموحدين استغلوا هذا الأصل العربي في اصطناع القبائل العربية المقيمة في أفريقية للاشتراك معه في جهاد النصاري في أسبانيا ، وكان شعراء الموحدين يدعون العرب بأبناء العم ، ويذكرونهم بصلة القرى التي تجمعهم بالموحدين في قيس عيلان (2) .

الخامس : أراد ابن تومرت بإعلان نسبه القرشي أن يطل اتهام المرابطين له بأنه خارجي النزعة ، إذ إن الخوارج لا يشترطون النسب القرشي لمتولى الخلافة.

وبشأن النظام المركزي الذي وضعه ابن حزم فقد وجدناه متصلاً في عهد الموحدين خاصة عبدالمؤمن بن علي وخلفائه من بعده أبى يعقوب يوسف ، ويعقوب المنصور ، ومحمد الناصر بن المنصور فيما بين عامي 524هـ/1130م – 611هـ/1214م . فقد أشرفوا على كل ولايات الدولة ، وراقبوا الولاة والرعية وطاردوا من ظلم من العمال ، فقد نكب أبويعقوب يوسف وزيره أبا العلاء إدريس بن إبراهيم بن جامع وبنه وقبض عليهم واستصفى أموالهم عام 573هـ/1177م . كما نكب عدداً من العمال الذين ثبت ظلمهم للرعية مثل أبى عبدالله بن المعلم مشرف إشبيلية ، وأبى الحسن على بن حنون ، وابن فاخر مشرف سجلماسة ؛ وكان أبويعقوب يوسف قد أصدر في رمضان سنة 561هـ/1165م رسالة وجهها لصاحب قرطبة ومختلف مدن الأندلس أوصى فيها بأن تجرى الأحكام وفقاً للعدل ، وأن ترفع إليه أحكام الإعدام ، وتكتب أقوال المظلومين وحججهم وحجج الظالمين للنظر فيها وإعطاء كل ذي حق حقه ، وأن يدقق في الجرائم التي دون القتل ، وسائر المعاملات والأموال ، والاستناد إلى الأحكام الصحيحة والنصوص ، كما فرض أبويعقوب يوسف الزكاة على حكم الكتاب

(1) أنظر نص فتوى ابن حزم بخصوص القرشية ، المحل ، 8/420، 421.

(2) ابن صاحب الصلاة ، المن بالإمامة ، ص 292-299؛ وانظر : العبادي ، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، ص 112.

والسنة ، وأنفقها في وجوهها المشروعة (1) ، وقد حذا محمد الناصر بن المنصور حذو أبيه وجده في مطاردة العمال الظلمة ، وتوقيع العقوبات الرادعة عليهم . فقد أمر بالقبض على أبي الحسن أبي بكر وإلى فاس ، وأبي الربيع بن أبي عمران وإلى مكناسة ، واستصفى أموالهما لشكوى الأهالي منهما . كما قبض على يوسف بن عمرو ومؤرخ الخليفة المنصور الموحدى وصاحب النظر على بعض الأشغال المخزنية والسهام السلطانية لتطرق الشك إلى بعض تصرفاته (2) .

كما يتضح أثر ابن حزم جلياً على حكام الموحدين الذين جلسوا للمظالم ومنعوا أهل الفضول من الوصول إليهم ، وأقروا العدل حتى أحبهم الرعية ، وقربوا إليهم العلماء والصالحين ، وخاصة أبو يوسف يعقوب المنصور الذى قرب العلماء وطلبة العلم وكان لهم ملجأ وملاذاً ، وكان يداوم على نظر المظالم وإجراء العدل . يحرص على استطلاع أحوال عماله وولاته بحيث أنه كان إذا وجد عليه أهل بلد أول ما يسألهم عليه عمالهم وقضاتهم وولاتهم (3) .

وكان الولاة فى فترة ازدهار الدولة الموحدية يخضعون لرقابة شديدة من قبل الخلفاء ، إذ على الوالى أن يخبر الخليفة بكل أمر فى ولايته ويستشيريه فيما يريد أن يفعله ، ومن استبد برأى دون مشورة الخليفة كان يعزل أو ينقل من ولايته ، وذلك تحقيقاً للحكم المركزى الذى سارت عليه الدولة منذ نشأتها (4) ، ومن ثم فقد تعرض عدد من الولاة للتكيب بسبب خيانتهم وظلمهم للرعية واستيلائهم على أموالهم قهراً ، والسيطرة على أموال بيت المال مثل ما كان من أمر والى مرسية الملقب بالرشيد ، والذي نكب به المنصور سنة 584هـ / 1188م ،

(1) محمد عبدالله عنان ، عصر المرابطين والموحدين ، ص 21، 18، 133، 99 .

(2) عنان ، عصر المرابطين والموحدين ، ص 271، 620 .

(3) المراكشي، المعجب، ص 278، 280، 285، 286؛ محمد عبدالله عنان ، عصر المرابطين والموحدين، ص 143، 620 .

(4) عزواى ، رسائل موحدية ، 229/2 ، 228؛ وانظر : عز الدين موسى ، الموحدون ، ص 185، 184، 186 .

وفي سنة 593هـ/1196م بدأ المنصور حملة تطهيرية للعمال والولاة الفاسدين أيام كونه بإشبيلية بعد أن تأكد من سوء تصرفاتهم ، فشكل لجنة للتحقيق معهم ووضع تحت تصرفها خمسين كاتباً واستمر التحقيق لمدة ستة أشهر ، وقد أدانت اللجنة الكثير منهم وغرمتهم أموالاً طائلة ، بعد أن أودعوا السجن عقاباً على ما ارتكبوه في حق الدولة والرعية (1) .

وقد تابع الناصر سياسة أبيه هذه فلما اشتط بعض الولاة وأرهقوا الرعية بالضرائب وصادروا أموالهم وتطاول أحدهم على أحكام القضاء وتدخلوا فيها حسب مصالحهم ، كما حدث في إشبيلية في عهد حاكمها أبي إسحاق فإن الناصر لجأ إلى عزله وتنكيهه ، وولى أبا موسى بن الناصر أمر إشبيلية (2) .

وكان نقل الولاة من مكان لآخر سمة بارزة للإدارة الموحدية في طور الازدهار ، وذلك لإفادة الولاية بجهود وال من الولاة ، وحمايتها من تقصير سلفه (3) ، وفي قرطبة كان أهلها يعارضون في بعض الأحيان الوالي الموحدى وذلك بسبب تمسكهم بالفقه المالكي وبالخلافة الأموية (4) ، وهو الأمر الذى يعكس وجود رفض للخلافة الموحدية ومذهبها في قرطبة ، والذى يخالف المذهب المالكي الذى درج عليه القرطبيون طوال حياتهم واتخذوه مذهباً رسمياً حتى إنهم كانوا يقولون لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك (5) .

ومما سبق يتضح أن الموحدين اتخذوا معظم ولايتهم من أبناء الطبقة الحاكمة وإخوانهم ممن كانوا ظاهري المذهب ، أو على الأقل درسوا المذهب الظاهري على أيدي علماء من الظاهرية ، ومن هؤلاء إبراهيم بن أبي يوسف يعقوب الذى ولى إشبيلية مرتين أولهما سنة 605هـ/1208م ، وأبى زكريا بن عبدالمؤمن على بجاية ، وأخيه أبى إسحاق على قرطبة ، وأبى

(1) ابن عذارى ، البيان المغرب ، ص 224، 225، 198، 199؛ وانظر : العبادى ، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، ص 382.

(2) العبادى ، سابق ، ص 382.

(3) عز الدين موسى ، الموحدون ، ص 185.

(4) المقرئ ، نفع الطيب ، 2/ 261.

(5) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص 236؛ وانظر : بروفنسال ، الحضارة العربية في أسبانيا ، ترجمة الطاهر مكى ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 2 ، 1405هـ/1985م ، ص 158.

سعيد بن عبدالمؤمن على غرناطة، وأبى عبدالرحمن بن عبد المؤمن على مرسية وغيرهم⁽¹⁾. كما أنهم حرصوا على أن تكون إماراتهم إمارات استكفاء طوال فترة الازدهار، وهو الأمر الذى دعا إليه فقهاء الظاهرية منذ القرن الخامس الهجرى/الحادى عشر-الميلادى، وحتى عصرهم، حتى تظل الهيمنة للخليفة على كل مجريات الأمور، ويكون كل الأمراء تابعين له منفذين لأوامره. كما أن نقل الوالى من ولاية لأخرى من أجل نشر-عدله وخبرته بين الولايات، وحمائتها من تقصير سلفه أحد الأفكار التى دعا إليها منظرى الظاهرية قبل الموحدىين⁽²⁾.

وبشأن الشروط التى وضعها ابن حزم للوزراء فنرى صداها فى عهد الموحدىين إذ اتخذ حكاهم وزراء عدول وعلى دراية بالعلوم، وبعضهم كان ظاهري المذهب. فقد استوزر يوسف بن عبدالمؤمن ابنه يعقوب المنصور- كان وقتها ظاهري المذهب- الذى اتخذ تحت إدارته الوزير أبا بكر بن يوسف الكومى وقد استفاد المنصور من هذا العمل الوزارى أيما فائدة حتى أن المراكشى يعبر عن ذلك بقوله "ولى الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأمور بحثاً شافياً، وطالع أحوال العمال والولاية والقضاة وسائر من ترجع إليه الأمور مطالعة أفادته فى معرفة جزئيات الأمور... وكان لا يكاد يظن شيئاً إلا وقع كما ظن، مجرباً للأمر، عارفاً بأصول الشر-والخير وفروعهما⁽³⁾". كما استوزر يوسف بن عبدالمؤمن أخاه أباحفص بن عبدالمؤمن⁽⁴⁾.

وقد شغل منصب الوزارة فى عهد المنصور أخويه أبى عبدالله، وإبراهيم، وجماعة من أشياخ الموحدىين وأعيانهم معظمهم من زعماء قبيلة هتانة مثل أبى يحيى بن أبى حفص

(1) المراكشي، المعجب، ص 308، 309؛ وانظر: ابن خلدون، العبر، 239/6، 241، 244، 245، 246،

251. ولم تشر المصادر إلى تواريخ تولية هؤلاء الولاة، سوى إبراهيم بن أبى يوسف.

(2) محمد إبراهيم الكنانى، شذرات، ص 105.

(3) أنظر: المعجب، ص 204، 219.

(4) المراكشي، المغرب، ص 308؛ وانظر، ابن خلدون، العبر، 238/6.

التهتاني ، وأبى زيد عبدالرحمن بن يوجان الهنتنى (1). كما استوزر المنصور أبا بكر محمد بن عبدالملك بن زهر الأندلسى ، وكان وزيرا لأبيه من قبله ، وكان حاذقا فى صناعة الطب والجراحة ومن أطباء المنصور أيضا (2) ، وإلى جانب عمله بالطب فقد أشرف على بناء جامع إشبيلية ، وشارك فى مجالس الخليفة المنصور بأمر منه ، وكانت تجرى المناظرات بينه وبين الفقهاء والمفكرين خاصة ابن رشد الحفيد فى حضرة المنصور (3) .

واستوزر محمد الناصر أخاه إبراهيم بن المنصور والذى كان يذهب مذهب أبيه فى الظاهرية على حد قول المراكشى ، وقد ظل إبراهيم فى الوزارة حتى عام 605هـ/1208م ثم ولاه الناصر على إشبيلية وعين مكانه فى الوزارة أبا عبدالله محمد بن موسى الضريير ، والذى كان يرتبط بصلة قرابة ببنى عبدالمؤمن إذ كانت عمته زينب زوجة لعبدالمؤمن ، وأنجبت له يوسف جد الناصر ، وكان هذا الوزير دائما يحض الناصر على فعل الخير ونشر العدل ، والإحسان إلى الرعية والأجناد ، فرأى الناس فى أيام وزارته من الخصب وسعة الرزق وكثرة العطاء مثل ما كان أيام يوسف بن عبدالمؤمن (4).

وتجدر الإشارة إلى أن خطة الوزارة فى عهد الموحدين كانت على النهج الظاهري الذى ضمنه ابن حزم فى نظريته السياسة ؛ وكتابه الإمامة والسياسة ، ومن ثم يمكننا أن نصف السات العامة لنظام الوزارة فى عهد الموحدين فى النقاط التالية :

أولا : أن الموحدين لم يقبلوا فى الوزارة سوى وزارة التنفيذ ورفضوا وزارة التفويض ، معارضين بذلك ما كان سائدا بالمشرق ، وهو ما أفتى به فقهاء الظاهرية منذ ابن حزم حتى عهدهم (5) ويرجع ذلك إلى تأثرهم بالمذهب الظاهري وإيمانهم بالنظام المركزى فى الحكم

(1) المراكشى ، المعجب ، ص 220 ، 219 ؛ وانظر : العبادى ، دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس ، ص 167، 168.

(2) العبادى ، سابق ، ص 169.

(3) المقرئ ، نفح الطيب ، 1/ 155 ؛ وانظر : العبادى ، سابق ، ص 170، 171.

(4) المراكشى ، المعجب ، ص 255، 256، 257 ؛ وانظر : ابن خلدون ، العبر ، 6/ 238.

(5) عبدالباقى السيد ، ابن حزم ، ص 105. وزارة التفويض هى تفويض الخليفة لشخص يدبر الأمور برأيه على أن يكون من المسلمين ، ووزارة التنفيذ قائمة على أن ينفذ الوزير ما يأمره به الخليفة . أنظر : الماوردى ، الأحكام ، ص 30، 34، 36.

والذى دعا إليه فقهاء الظاهرية أيضا إذ الخليفة هو المسيطر على كل أمور الدولة فى ظل هذا النظام، والوزراء معاونون له فى ذلك ومنفذون لأوامره. أضف إلى ذلك أنهم فطنوا من واقع استقراؤهم للتاريخ أن وزارة التفويض كانت أحد أسباب استبداد بعض الوزراء بأمور الدولة، والعمل على إضعاف سلطة الخليفة والحد منها، وليس أدل على ذلك من البرامكة فى عهد هارون الرشيد (170-193هـ/787-808م)⁽¹⁾.

ثانيا : أنهم اشترطوا للوزراء أن يكونوا من أفضل الكتاب والأطباء والعلماء والقضاة والأمرء، وأن يكونوا أصحاب آراء سديدة وكتمان للسر، وأن يحضروا مجلسه ويلازمونه فى التدبير، وأن يكونوا من المسلمين وأهل الدين وهى نفس الشروط التى اشترطها فقهاء ومنظري الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم⁽²⁾، ومن ثم كان الموحدون ينكبون بالوزير الذى تشتكى منه الرعية أو يثبت ظلمه وعدم عدالته مثل ما وقع لكل من عبدالسلام بن محمد الكومى، وابن جامع كما سبق.

ثالثا : أنهم رفضوا منصب الحجابة - رئيس الوزراء - رغم أنه كان معروفا قبلهم فى المغرب والأندلس⁽³⁾، ويرجع ذلك إلى تأثيرهم بفقهاء الظاهرية الذين اشترطوا للوزراء أن يحضروا مجلس الخليفة، ولا ينفردوا عنه فى مجلس خاص، حثيلا يحجب الحاجب الكثير من القضايا عن الخليفة، ويقطع الكثير من الأمور دونه⁽⁴⁾، ومن ثم فإن وجودهم فى مجلس الحكم يفرض على كل منهم أن يعرض مشاكل الرعية ومطالبهم على الخليفة مما يعود أثره بالإيجاب على الدولة والرعية.

(1) محمد بن على طباطبا، الفخرى، ص 208.

(2) أنظر: محمد إبراهيم الكنانى، بين يدى شذرات من كتاب السياسة لابن حزم، مجلة تطوان، منشورات الجامعة المغربية، كلية الآداب، 1960م، عدد5، ص 99.

(3) ابن خلدون، المقدمة، 169. لم يستخدم الموحدون منصب الحاجب كما كان معروفا من قبل بأنه رئيس الوزراء، وإنما استخدموا اللفظ فقط وهو الشخص الذى يقف على باب الخليفة، وعادة كان من الخصيان مثل كافور الخصى مولى يوسف بن عبدالمؤمن، وريحان الخصى، ومبشر الخصى حاجبا الناصر. أنظر: المراكشى، المعجب، ص 257، 205.

(4) أنظر: محمد إبراهيم الكنانى، شذرات من كتاب السياسة، ص 99؛ عبدالباقي السيد، ابن حزم، ص 106.

رابعاً : أنهم اتخذوا وزراء من الظاهرية كأبي حفص بن عبدالمؤمن الذي وزر لأخيه أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن ، والمنصور الذي وزر لأبيه يوسف ، وإبراهيم بن أبي يوسف الذي وزر لأخيه أبي عبدالله محمد الناصر بن المنصور، وقد عملوا على تطبيق آراء الظاهرية في الوزارة⁽¹⁾ وهو ما يوضح تبني هذه الدولة للفقه الظاهري في نظمها .

خامساً : أن الوزارة كانت تبقى في الأسرة الواحدة أجيالاً متعاقبة ، كما حدث في أسرة بنى جامع ، التي تولى أبنائها الوزارة منذ خلافة عبدالمؤمن ، حتى عصر الناصر ، وأسرة بنى يوجان ، ومع ذلك كان التنكيب وتصفية الأموال ليس بمستبعد عن أى وزير - لأسرته شأن أو تاريخ في خدمة الدولة - ما دام خرج عن شروط الوزارة وأصولها المتعارف عليها وسلك مسلك النهب والظلم للرعية .

سادساً : أنهم اشترطوا في الوزير أن يكون مسلماً ولم يولوا ذمياً الوزارة لسببين أولهما : تأثرهم بالفقه الظاهري الذي اشترط منظره للوزير بأن يكون مسلماً معتمدين في ذلك على قوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) قالوا فقد منع الله بهذه الآية أن يكون لغير المسلمين سبيلاً على المؤمنين ، ورغم إجازة مذاهب السنة الأخرى للذمى أن يتولى وزارة التنفيذ ، فإن الموحدين تمسكوا بالمذهب الظاهري في هذا الشأن⁽²⁾ ، ثانيهما : الواقع التاريخي الذي أثبت مدى الفساد الذي تعانیه الدولة إذا ولي فيها وزير ذمى ، وليس أدل على ذلك مما وقع من بعض ملوك الطوائف بالأندلس الذين اتخذوا وزراء يهوداً ونصارى فتسلطوا على المسلمين ، وفرضوا عليهم الجزية والضرائب الباهظة ، وأفسدوا الوضع الاقتصادي في إماراتهم⁽³⁾ .

وفيما يخص السكة وما وضعه ابن حزم لها من شروط حال ضربها . فقد ضاعف يعقوب المنصور من وزن الدينار الموحدى الذى كان صغير الحجم قليل الوزن منذ عهد عبدالمؤمن إذ كان وزنه جرامين وخمسة وثلاثين في المائة من الجرام ، فأصبح وزنه أربعة جرامات وسبعة من عشرة من الجرام من الذهب ، وهو الوزن الشرعى الذى كان أيام سيدنا عمر بن

(1) المراكشي، مصدر سابق، ص 255، 256، 204، 219؛ وانظر، ابن خلدون، العبر، 6/238.

(2) عبد الباقي السيد ، ابن حزم ، ص 106 ، والآية 141 من سورة النساء .

(3) ابن حزم ، رسالة في الرد على ابن النغيلة ، رسائل 3/42 ، 43 ، وانظر ، ابن سعيد ، المغرب ، 1/55.

الخطاب، وأخرجته دار السكة بفاس ، وبذلك أصبح أكثر وزنا من الدينار المرباطى الذى كان يقل قليلا عن أربعة جرامات من الذهب ، وقد كان لهذا الإجراء أثره فى استقرار الأوضاع المالية ، وتدعيم الثقة فى الاقتصاد الموحدى (1) ، وظهور جماعة من الفقهاء اهتموا بعلم الثروة وتاريخها مثل محمد بن عبد الواحد الغافقى الأندلسى (ت 635هـ/1238م) (2). وقد نقش المنصور على الدينار " بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحده لا إله إلا الله محمد رسول الله المهدي إمام الأمة وإلهم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، وما بكم من نعمة فمن الله وما توفيقى إلا بالله " ، وعلى الوجه الآخر " القايم بأمر الله الخليفة أبو محمد عبد المؤمن بن علي أمير المؤمنين أبويعقوب يوسف أمير المؤمنين أبو يوسف يعقوب بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين (3).

ومما سبق يتضح تأثر المنصور ومن قبله بابن حزم الذى طالب الإمام بأن يأمر الناس أن لا يجرى بينهم فى معاملتهم إلا الذهب المحض الخالص ، والفضة المحض الخالص ، ويأخذ الإمام بسبك كل سكة منقوشة ، ويميز فحصها من غشها ، وقد اشترط الموحدون لتحقيق سلامة العملة من الغش أن يكون ناظر السكة أمينا وعالما وعارفا بالنقود وأوصاف المعادن ، وأسباب غشها ، وأن يكون نزيها ، وعينوا شاهدى عدل للشهادة عند السك كل يوم (4) ، أضف إلى ذلك أن اعتماد المنصور فى وزن الدينار للوزن الذى كان مستعملا أيام عمر بن الخطاب ما هو إلا أثر ظاهرى إذ إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة فى تحديده حجم الدينار ، فصار عمله إجماعا على حد قول الظاهرية والأصوليين.

(1) ابن عذارى ، البيان المغرب ، ص 182 ؛ وانظر : إبراهيم على حسن ، يعقوب المنصور الموحدى ، ص 118 ؛ كمال السيد ، تاريخ الأندلس ، ص 319 ؛ سلوى عبد الخالق ، الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسى ، ص 468.

(2) ياسر الحوراني ، مصادر التراث الاقتصادى الإسلامى ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ط 1 ، 1421هـ/200م ، ص 101، 102.

(3) كمال السيد ، تاريخ الأندلس ، ص 320.

(4) على بن يوسف ، الدوحة المشتبكة ، ص 50-54.

وفيما يخص الغراسة والفلاحة والتي اعتبرها ابن حزم مصدر اللذة والسلامة والعز فقد وجدنا صداها في عهد الموحيدين حيث غرس عبدالمؤمن بستانا خارج مراکش سمها بستان المسرة ، وغرس به كل فاكهة تشتهيها الأنفس ، وكان طوله ثلاثة أميال وعرضه مثل ذلك ، وكان إنتاجه وفيرا إذ بلغ مبيع زيتونه وفواكهه عام 543هـ/1148م ثلاثون ألف دينار ، رغم رخص الفواكه بمراكش آنذاك ، كما أنشأ عبدالمؤمن بستانا كبيرا بمراكش سنة 552هـ/1157م اسمه بستان الصالحة تولى تنسيقه أمير من أمراء الأندلس هو أحمد بن ملحان أمير وادي آش ، كانت له خبرة واسعة بفن البساتين فزود البستان بسائر أنواع الفاكهة وأشجار الرياض والزينة واجتلب كثيرا منها من الأندلس ، وبعد عدة سنوات أصبح البستان مصدرا من مصادر الاقتصاد بالمغرب ، وكان منتزها عاما يتمتع به الشعب في أيام الجمع والأعياد والمواسم ، وأنشأ يوسف بن عبدالمؤمن البحائر التي فاقت في غراساتها ما غرسه عبدالمؤمن ⁽¹⁾ ؛ وأمر بإقامة قصوره داخل بساتين فسيحة في القطاع الشرقي من سور إشبيلية سنة 567هـ/1171م وعمل على غرسها بالزيتون والأعناب والكمثرى والتفاح وغيرها من أشجار الفاكهة ، وأنشأ المنصور بن يوسف بن عبدالمؤمن بحيرة بمراكش طولها اثنا عشر ميلا ، على جانبها الواحد أربعمئة شجرة من النارج ، وبين كل اثنتين إما ليمونة وإما ريحانة ⁽²⁾ ، كما عمل على توصيل المياه إلى إشبيلية لرى بساتينه وقصوره ولشرب أهل المدينة ، وجلب عشرات الألوف من الغروسات لبحيرته قرب باب قرمونة في إشبيلية ، وشيد عددا من الصهاريج في مراکش والرباط ، وكان يخرج منها جداول يسقى الواحد منها عشرة فراسخ ⁽³⁾ .

(1) مجهول ، الحلل الموشية ، ص 120، 121 ؛ وانظر : المنوني ، حضارة الموحيدين ، ص 162 ، 16 ؛ عبدالله علام ، الدولة الموحدية ، ص 385، 386 ، والبحائر هي أرض زراعية وبساتين كانت تتميز بإنتاجها الوفير ، وتسقى بماء الخزانات أو الصهاريج .

(2) ابن صاحب الصلاة ، المن بالإمامة ، ص 374 ؛ وانظر : المنوني ، حضارة الموحيدين ، ص 162 .

(3) ابن صاحب الصلاة ، سابق ، ص 376 ؛ وانظر : أحمد محمد إسماعيل ، دولة الموحيدين ، ص 308، 309 .

وفي سنة 592هـ/1195م أمر المنصور بن يوسف بإقامة بستان له بحصن الفرج عند جبل الشريف بإشبيلية ، وكان للسادة من بنى عبدالمؤمن العديد من البساتين بمدينة جبل طارق جلبوا إليها الماء من سفح الجبل (1) ، كما أحدث الناصر بن المنصور في مكناسة بحائر واسعة ، وجلب لها ماء النهر ، وعمت المدينة بساتين وغراسات جديدة خاصة الزيتون والكروم والكتان (2) ، كما اهتم الموحدون بقرية بليونش بسبتة والتي كانت ذات جنات وبساتين وأشجار وقصب سكر وفواكه كثيرة ، حتى غدت مركزا من مراكز تصدير الفاكهة للبلاد المجاورة لسبتة (3).

وإذا كانت دعوة ابن حزم بشأن الغراسة قد لقيت قبولا وانتشارا من قبل الحكام في ظل الموحيدين . فإن الفقهاء والقضاة أيضا تأثروا بهذه الدعوة ولعبوا دورا مهما في نشرها والترويج لها بين الحكام والرعية . فقد أشرف الفقهاء من المالكية والظاهرية على أعمال الفلاحة والغراسة وتقسيم الأرض (4) ، بل من القضاة من فضل الاشتغال بالفلاحة عن احتراف مهنة القضاء (5).

وهكذا فقت آتت دعوة ابن حزم ثمارها بشأن الغراسة والفلاحة وتحققت اللذة والسلامة والعز للرعية والحكام في عهد الموحيدين إذ ازدهرت زراعة البساتين ، وبلغ ثمن زيتون بحيرة مكناس خمسة وثلاثون ألف دينار في السنة ، وزيتون بحيرة فاس خمسون ألف دينار في السنة (6) ، وامتدت الزراعة حتى مناطق الحلفا ، وفي المناطق المألحة في فاس بعد

(1) ابن صاحب الصلاة ، سابق ، ص374؛ وأنظر : الحميري ، صفة جزيرة الأندلس ، ص 121 ؛ كمال السيد ، تاريخ الأندلس الاقتصادي ، ص152.

(2) بوتشيش ، إسهامات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكناس ، ص 39، 40.

(3) المنوني ، حضارة الموحيدين ، ص162.

(4) عبدالهادي التازي ، مقدمة كتاب المن بالإمامة ، ص56.

(5) بوتشيش ، إسهامات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكناس ، ص40.

(6) الحميري ، الروض المعطار ، تحقيق إحسان عباس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1984م ، ص 544 ؛ وأنظر : المنوني ، حضارة الموحيدين ، ص16.

استصلاحها ، وعمت الزراعة سهول المدن المغربية بعد أن كانت مقفرة (1) ، وزرعت مساحات كبيرة بقصب السكر في ولايتي بلنسية وإشبيلية ، واتسعت زراعة الزيتون بإشبيلية حتى أقيم بالقرب من المزارع نحو مائة ألف معصرة لاستخراج الزيت (2) .

وفي العصر- الحديث وتحديدًا في مملكة بهوبال بالهند نجد حاكمها صديق حسن خان الظاهري المذهب (1248هـ - 1307هـ) (3) بعد زواجه من الملكة شاهجهان بيكم يقوم بالعديد من الإصلاحات التي ينبغي أن يكون عليها الحاكم في دولته ، وهي بعينها التي دعا إليها ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة ، وفي سائر كتبه السياسية ، ومن هذه الإصلاحات جلب كبار العلماء إلى بهوبال ، ونصبهم في المصالح العلمية والعملية ، وإدارة الشؤون الدينية ، مثل الفتياء ، والقضاء ، والتدريس ، والحسبة ، وأكرمهم ، فولي رئاسة القضاء الشيخ زين العابدين بن مُحَسِّن البياني ، وبعد وفاته تولاها العلامة محمد بن عبدالعزيز الجعفري المَجْلِي شَهْرِي ، وجلب للتدريس والإفتاء المحدث الكبير حسين بن مُحَسِّن الأنصاري اليماني ، ومنهم سلامة الله الجيراني جُفُوري (4) .

ومن أعماله الإصلاحية - والتي راعى فيها الشرع متأثرًا بما خطه ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة عن الفلاحة والحسبة وتنظيم الزكاة والغنائم - توزيع الأراضي على الفلاحين ، ورفع كثير من الضرائب ، وتنظيم جباية الزكاة على الوجه الشرعي ، وإقامة المحاكم الشرعية ، وإنشاء إدارة للحسبة ، وتحريم الربا والرشوة والمسكرات التي كان فاشيةً من قبل ، حتى كانت من قبل تتعاطى في مساجد بهوبال ! ومن ثم انتشر- الرخاء ورسا العدل كما قال المؤرخون ، وسارت الركبان بالثناء على صديق حسن خان وعلى الملكة وأعمالهما .

(1) أحمد محمد إسماعيل ، دولة الموحدين ، ص 309 .

(2) يوسف أشباخ ، تاريخ الأندلس ، ص 494 ، 495 .

3 عنه بالتفصيل : أنظر : عبد الباقي السيد : تاريخ أهل الظاهر ، ص 295-304 ؛ الأزهر وأثره في ترسيخ القيم والتعايش السلمي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2016م ، ص 188-195 .

4 أبو الحسن الندوي : شخصيات وكتب ، ص 77 .

المبحث الثالث

المصنفات التي نقلت عن الكتاب وتأثر أصحابها به .

تعددت الكتب والمصنفات التي نقلت عن كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم سواء أكان ذلك نقلا مباشرا أو بواسطة ، ومن أصحاب المصنفات من أشار إلى ابن حزم في نقله ، ومنهم من لم يشر ، ويمكننا أن نضرب أمثلة لبعض الناقلين والمتأثرين بالكتاب في النقاط التالية :

أولا : القاضي الشافعي أبو الحسن الماوردي (ت450هـ) في كتابه الأحكام السلطانية :

رغم أن الماوردي حظى بشهرة غير مسبقة فيما يخص الفقه السياسي ، وفيما يخص الأحكام السلطانية والولايات الدينية حتى اعتبره البعض رائداً في هذا المجال ، إلا أننا وقفنا على العديد من الحجج والبراهين التي تؤكد أن ابن حزم كانت له الأسبقية في تناول القضايا التي تناولها الماوردي في أحكامه ، وأنه -أي ابن حزم- غير مسبوق إليها لا في المشرق ولا في المغرب ، ومن ثم فقد عول عليه كل من عاصره ممن كتب في الفقه السياسي كالماوردي أو أتى بعده ، ويؤيدنا فيما ذهبنا إليه عدد من الحجج والبراهين منها :

1- أن واجبات الخليفة التي صاغها ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة ، ووقفنا عليها من خلال التتبع التي وردت في بطون الكتب ، هي بعينها التي ذكرها الماوردي في أحكامه بنفس التطابق في العدد والكلمات (1) ، ومن ثم كان علينا أن ننظر في أمر أسبقية كلا الكاتبين ، فوجدنا أن ابن حزم كان صاحب السبق على ما سيتضح في الحجة التالية .

2- أن ابن حزم صنف كتبه الخاصة بنظريته السياسية في الفترة من 418هـ حتى 440هـ ؛ فكتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل صنفه في عصر هشام المعتد بالله والذي حكم فيما بين سنتي (418هـ - 422هـ) ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " وفي شهادة الحس أن كل ما وجد من الأعوام على الأبد إلى زماننا هذا الذي هو وقت ولاية هشام المتد بالله ... " (2) ، وفي

1 أنظر : ما نشرناه بشأن واجبات الخليفة في الفصل الرابع من هذه الدراسة ؛ الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص22، 23.

2 أنظر : الفصل ، 28/1 .

نفس هذا الباب (1) من كتابه الفصل ذكر ابن حزم أنه قد أحكم الحديث عنه بكتابه التقريب لحد المنطق (2)، وهو ما يؤكد أنه صنف كتاب التقريب في الفترة من 418هـ حتى 422هـ، وهي الفترة التي صنف فيها الفصل أو قبلها بقليل؛ وإذا كان ابن حزم قد ذكر في التقريب أنه فصل الحديث عن قوة إدراك العقل في كتابه السياسة (3). فهذا يعني أنه صنف كتاب السياسة قبل تصنيف التقريب أي قبل 418هـ.

وقد زاد ابن حزم زيادات على كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، وانتهى منه تماماً بجزيرة ميورقة سنة 440هـ/1048م (4)، الأمر الذي يؤكد أن جل مصنفاته صنف في الفترة من 418هـ حتى 440هـ لأن كتاب الفصل يضم غالب نظرية ابن حزم السياسية، ومن ثم فيمكننا القول بناءً على ما سبق أن تصنيف ابن حزم لكتابه الإمامة والسياسة، كان في نفس الفترة التي صنف فيها الفصل، وصنف فيها كتابه السياسة أي بين سنتي 418هـ - 422هـ. هذا فيما يخص مصنفات ابن حزم السياسية عامة، وكتابه "الإمامة والسياسة" خاصة. أما القاضي الماوردي فلم يصنف كتابه (الأحكام السلطانية) إلا بعد عام 434هـ/1042م بفترة، وتحديدًا حوالي عام 445هـ (5).

3- أن كتب ابن حزم عرفت طريقها إلى المشرق على يد أصحابه وتلاميذه خاصة العراق (6) التي هي موطن الماوردي. في حين لم تعرف كتب الماوردي بالأندلس في عصر ابن حزم ولا بعده بقليل.

4- أن كتب الماوردي لم تظهر للنور إلا بعد وفاته سنة 450هـ، إذ إنه جمعها في موضع، فلما دنت وفاته، قال لمن يثق به: الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها

1 باب مختصر جامع في ماهية البراهين الجامعة الموصلة إلى معرفة الحق في كل ما اختلف فيه الناس وكيفية إقامتها. أنظر: الفصل، 13/1.

2 أنظر: الفصل، 14، 13/1.

3 أنظر: التقريب، رسائل ابن حزم، 4/319؛ ابن حزم: الأصول والفروع، ص 201.

4 عبد الباقي السيد: ابن حزم الظاهري، ص 356.

(5) أنظر: تصدير محقق الأحكام السلطانية، ص. ح؛ نصر عارف: في مصادر التراث السياسي الإسلامي، ص 137، 138.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، 12/644.

لأنني لم أجد نية خالصة ، فإذا عاينت الموت ، ووقعت في النزاع ، فاجعل يدك في يدي ، فإن قبضت عليها وعصرتها ، فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها ، فاعمد إلى الكتب ، وألقها في دجلة وإن بسطت يدي ، فاعلم أنها قبلت . قال الرجل : فلما احتضر وضعت يدي في يده ، فبسطها ، فأظهرت كتبه⁽¹⁾ . وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه سلفا من أن ابن حزم لم يطلع بتاتا على مصنفات الماوردي ومنها كتابه الأحكام السلطانية ، ومن ثم فابن حزم كان متفردا في طروحاته التي طرحها بكتابه الإمامة والسياسة ، والتي كانت مادة خصبة لكل من كتب في الفكر السياسي الإسلامي ، وعول عليها من عاصره كالماوردي ، ومن أتى بعده كما سيوضح .

5- أن القرشية هي إحدى الشروط التي اشترطها ابن حزم لمتولي الخلافة ، وقد عرض لها بقوله : " ولا تحل الخلافة إلا لرجل من قريش صليبة من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه ... ولا حليف لهم ولا لمولى لهم ولا لمن أمه منهم وأبوه من غيرهم " ثم عقب على من تسمى بالخلافة وليس من قريش بقوله : " فليس خليفة ولا إماما ولا من أولى الأمر ، ولا أمر له فهو فاسق عاص لله تعالى هو وكل من ساعده أو رضى أمره لتعديهم حدود الله تعالى على لسان رسوله " ⁽²⁾ ، وقد وجدنا الفقيه الماوردي هو الآخر يقطع بضرورة النسب القرشي في نفس أسلوب ابن حزم وصراحته مما يؤكد أنه اطلع على نظرية ابن حزم السياسية ، في كتبه السياسية المتعددة ، ومن جملتها كتاب الإمامة والسياسة⁽³⁾ .

6- أن قضية تعددية الخلافة وجدت قبولا من بعض فقهاء المشرق في إطار التعايش مع الواقع الذي فرض عليهم عدة خلافات في بغداد ومصر - والأندلس ، ورغم ذلك وجدنا الماوردي الفقيه الشافعي يتبنى رأي ابن حزم في التعددية ، ويصف من أجازها من فقهاء المشرق بالشذوذ قائلا : " وإذا عقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما لأنه لا يجوز

(1) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، 67/18 .

(2) أنظر : المحلى ، 8/421، 420 مسألة 1774 ؛ الفصل ، 3/9، 6، 7 .

(3) أنظر : الأحكام السلطانية ، ص 5 .

أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد وإن شذ قوم فجوزوه " (1) . مما يجعلنا نجزم بأن الماوردي اطلع على نظرية ابن حزم السياسية كاملة.

7- أن الولايات التي تحدث عنها الماوردي في أحكامه هي بعينها التي تحدث عنها ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة . كما هو ظاهر من التتبع التي بين أيدينا . فابن حزم تحدث عن الخلافة والوزارة والإمارة والإمامة على الصلوات ، والإمارة على الحج ، وصاحب الخراج ، والفلاحة والمغارسة ، وإحياء الموات وخلافه ، وهي نفس الأمور التي فصل الماوردي الحديث عنها ، مما يؤكد حقيقة استفادة الماوردي من كتاب ابن حزم الإمامة والسياسة ، وسائر كتبه التي تناول فيها نظريته السياسية ، وإن كانت للماوردي طريقة مختلفة في الطرح والتنظير ، الأمر الذي يؤكد الفرق بين المشاركة والمغاربة في تناول القضايا ، فضلا عن الوجهة المذهبية والسياسية لكل من الفقيهين .

8- أننا لم نجد أحداً سابقاً لابن حزم ولا للماوردي في طرحهما واستيعابهما لجملة القضايا التي تناولت الولايات والعمالات الشرعية ؛ ومن ثم كانت القضية محصورة في هذين الرجلين (ابن حزم - الماوردي) أيهما أسبق من الآخر في التناول ؛ خاصة وأنها من أهل المعاصرة . فكانت الحجج والبراهين التي أسلفنا القول عنها خير محرك لنا . كي نجزم بأسبقية ابن حزم ، وتأثر الماوردي به ، ونقله عنه دون أن يشير إلى ذلك ؛ وهو نفس الأمر الذي فعله أبو يعلى الفراء مع الماوردي كما سيتضح بعد قليل .

ثانيا : القاضي الحنبلي أبو يعلى الفراء (ت 458هـ) في كتابه الأحكام السلطانية :

يعتبر كتاب الأحكام السلطانية للفراء صورة طبق الأصل من كتاب الماوردي في عنوانه وموضوعاته ، ولا يختلف الأول عن الثاني إلا فيما يخص الطرح المذهبي - فالماوردي باعتباره فقيها شافعيًا ينزع منزع الشافعية ، والفراء باعتباره فقيها حنبليًا ينزع منزع الحنابلة - ، ومن ثم لما وقع الخلاف بين الفقهاء ومنظري الفكر الإسلامي حول أي الكتابين أسبق ، وجدنا من الأدلة والاعترافات ما يؤكد أسبقية الماوردي للفراء ، ونقل الفراء عن الماوردي دون أدنى إشارة لنقله ، وهناك من الأدلة والبراهين والشواهد ما يؤكد هذا الرأي ومنها:

(1) أنظر : الأحكام السلطانية ، ص 10 .

1- أن الماوردي أسبق من الفراء في التأليف (1).

2- شهادة الفقيه الحنبلي الشهير ابن رجب والذي قال : " ذَكَرَ القاضي أبو يعلى الفراء في الأحكام السلطانية متابعةً للماوردي أنَّ أموال الصَّدَقَاتِ يجوزُ أَنْ ينفَرِدَ أربابُها بقسمتها في أهلها، بخلاف مَنْ في يده مال الفيء؛ فإنه ليس له أَنْ ينفَرِدَ بقسمته، حتى يتولاهُ أهلُ الاجتهاد من الأئمة. " (2) ؛ وفي موضع آخر يتحدث ابن رجب الحنبلي عن إقطاع الاستغلال ، ويبين أن الفراء كان متبعاً لقول الماوردي بشأنه فيقول : " وكأنَّه لم يقفْ على كلام الماوردي في الأحكام السلطانية، فإنَّه ذَكَرَ فيها إقطاعَ الخراج كما ذَكَرَها القاضي (أى الفراء) ، بل القاضي اتَّبَعَهُ في ذلك " (3).

3- ما نص عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني أحد أئمة الشافعية الكبار من أن كتاب الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء مأخوذٌ من كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، لكنَّه بناه على مذهب أحمد بن حنبل (4).

وتجدر الإشارة إلى أن الفراء إذا كان قد استفاد من كتاب الماوردي كما أسلفنا ، فحتمياً يكون قد تأثر واستفاد من كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم ، بطريق غير مباشر ، وذلك بنقله عن الماوردي ، والذي بدوره نقل عن ابن حزم وتأثر به وبنظريته السياسية كما أشرنا آنفاً.

ثالثاً: المؤرخ الأندلسي الشهير ابن حيان (ت 469هـ) في كتابه المتين :

ويتضح أثر ابن حزم على ابن حيان المؤرخ الشهير بشأن القرشية بعد أن طالع نظريته السياسية في كتابيه (الفصل في الملل والأهواء والنحل ، والإمامة والسياسة في قسم سير

1 لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر : محمد الحاج عبدالقادر : القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ؛ محمد علي بدر الدين الغلايني : الإمام الماوردي وأثره في الفقه الدستوري ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الأزهر ، 1975م ، ص 215 - 235 .

2 أنظر : الاستخراج لأحكام الخراج ، تصحيح وتعليق عبدالله الصديق الغماري ، دار المعرفة ، بيروت ، ص 116 .

3 المصدر نفسه ، ص 112 .

4 نقلاً عن السخاوي : الجواهر والذُرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، تحقيق حامد عبدالمجيد ، طه الزيني ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1406 هـ / 1986م ، 1/ 315 .

الخلفاء) (1)، فراح يعارض اسماعيل بن ذى النون صاحب طليطلة أشد معارضة عندما علم أنه ينفى القرشية ويعارضها (2)؛ ومن جملة قول ابن حيان في إسماعيل بن ذى النون لرفضه القرشية: "كان فرط الملوك في إثارة الفرقة؛ فاقتدى به من بعده، وأموا في الخلاف نعهجه. فصار جرثومة النفاق، وأول من استن سنة العصيان والشقاق، ومنه تفجر ينبوع الفتن والمحن، فتبارك من أملى له، ولم يرض له عقوبة الدنيا مثوبة. فقد كان أصحابه حفظوا عنه كلمات في سبيل ذكر السلف الصالح زيادة إلى مساوئه. وذلك أنه نوظر في شأن التأمير لبني أمية فقال: والله لو نازعني سلطاني هذا الصديق لقاتلته ولما سلمت له، فكيف أسلم سلطاني لمن يدعى إليه من بني أمية، ممن لا يوجب الله طاعتهم، عترة مروان خيط باطل، الذين لم يسبق لهم صحبة، ولا أدخلهم السلف في شورى الإمامة ومن أشهر حكاياته في ذلك، ما أخبر عنه أبو العباس السكري الإسكندري - رجل ممتع الحديث طيب المجالسة - وحضر مجلس ابن حمود بهالقه، فسأله إسماعيل بن ذى النون عن مجلسه معه، فأثنى عليه، فقال أثنى على أدياء - فعل الله بهم وصنع، فبهت الإسكندراني وقال: معذرة إليك أيديك الله، فإني جهلت رأيك في هذا الرجل مع أي ألزمت نفسي ألا أذم ذا سلطان البتة، وأنت غير منازع في أتمتك المروانية، وهم أهل ذلك منك، أقاديم الملوك، وذو العدل والسياسة. [ومضى] الإسكندراني في إطرأهم ظناً أنه يسره، إذ كان يقول بدعوتهم في ذلك الوقت. فقطع عليه ابن ذى النون بأسوأ من قطعه على الهاشميين، وأنحى على ذم بني أمية فلم يبق، ووصل كلامه بأن قال: توارثوا هذه الإمارة مخرقة وضعها قريش لاستعمال الناس، والناس لأب وأم، والفخار باطل، أحقهم بالملك من استقل به. والله ما أولي غير نفسي، ولا أقوم إلا بسلطاني، ول نازعني فلان وفلان - وذكر السلف الصالح الذي كرم الله ذكرهم - لضربتهم

1 نقلا عن: عبدالله محمد جمال الدين: من نصوص كتاب المتين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1418هـ/1997م، ص48.

(2) أنظر: الندوة العلمية عن حياة وآثار أبي مروان بن حيان، الرباط، محرم 1402هـ/1981م، ص252، 253.

دونه بسيفي ما استمسك بيدي. فقام عنه الإسكندراني مبهوراً وأفشاه في غير أرضه. وأخباره في مثل هذا كثيرة⁽¹⁾.

رابعاً : الإمام الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب القرشي الفهري الأندلسي المعروف بابن أبي رندقة (ت 520هـ) الذي تشدد في ضرورة توافر النسب القرشي لمتولى الخلافة (2) ، كما أفتى بأن الذمي متى ما نقض العهد بمخالفته لشئ من الشروط المأخوذة عليه لم يرد إلى مأمنه، والإمام مخير فيه بين القتل والاسترقاق (3) وهو نفس ما أفتى به شيخه ابن حزم ؛ وهذا التأثير بابن حزم ليس مصادفة . إذ كان الطرطوشي ممن يغشى مجلس ابن حزم ، وهو لا يزال صغيراً ؛ ولما كبر وحصل العلم كان شغوفاً بكتب ابن حزم وإحصائها ومدارستها مع المتخصصين فيها. فقد ذكر لنا الطرطوشي أنه جلس مع أبي سليمان المصعب على تواليف والده ابن حزم كلها مع المختصين من أصحابه ، وأحصوا المدة التي يمكن نسخ جميعها لناسخ تكون صناعته لا يفتر عن النسخ إلا في وقت وضوء وصلاة وطعام، وما شابه ذلك فوجدوا مدة ذلك ثمانين سنة (4).

خامساً : أبو الحسن سلام بن عبدالله بن سلام الباهلي الإشبيلي (ت 544هـ) في كتابه الذخائر والأعلاق في آداب النفوس ومكارم الأخلاق ، وقد شرع أبو الحسن الباهلي في تصنيف هذا الكتاب " عند استيفاء الكبر ، ومكابدة الغير ، ومشاهدة العبر " ، وقد جعله في أربعة عشر باباً، هي: العقل، والعلم، والطاعة، والصبر، والزهد، والورع، والعدل، والحلم، والصدق، والكرم، والوفاء بالعهد والأمانة، وباب متنوع يتعلق بالأفعال الشرعية، وآخر في خمسة فصول مما ورد فيه النهي والمنع، ثم أنواع من الأدب، وآخر باب يختص بالرسول صلى الله عليه وسلم (5) ؛ ويتضح تأثر الباهلي بابن حزم من خلال كتابه الإمامة والسياسة ، وسائر كتبه التي حوت نظريته السياسية ، من خلال ما عرضه بكتابه في الباب الثالث عشر

1 نقلاً عن : عبدالله محمد جمال الدين : من نصوص كتاب المتين ، ص 192.

(2) أنظر : سراج الملوك ، تحقيق جعفر البياني ، رياض الريس للكتب والنشر ، ط 1 ، 1990م ، ص 409.

(3) أنظر : سراج الملوك ، ص 403.

(4) نقلاً عن محمد إبراهيم الكنانى ، مؤلفات ابن حزم ، ص 86 .

5 أنظر : الذخائر والأعلاق ، تحقيق إحسان ذنون ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، 1432هـ / 2011م ، ص 6.

من فصول تخص الخليفة وشروطه ، والواجب عليه ، والقضاء وشروط القاضي ، وخطه الوزارة والشروط التي ينبغي أن يستوفيه متوليها . فضلا عن الصفات التي يجب أن يتحلى الوزير بها ، وخطه الكتابة (1).

سادسا : أبو العباس أحمد العزفي السبتي (ت 633هـ) في كتابه : " إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدرهم والصاع والمد " ، والذي ذكر نصا مطولاً عن ابن حزم يخص السكة ، والنص يشبه نصوص ابن حزم الأخرى من كتاب الإمامة والسياسة ، حيث يبدأ المسألة بقوله : " يجب على الإمام... " أو " ويلزم الإمام .. أن يفعل كذا .. أو " ينبغي للإمام... الخ " . وهو نفس ما ابتدأ به النص المنقول من " سياسة الإمامة وتدير المملكة " حسب تسمية العزفي له ، والذي هو كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم ، ورغم أن العزفي تعقب كلام ابن حزم في صفحات متعددة عقب إirاده هذا النص . إلا أن ذكره للنص يؤكد أثر كتاب ابن حزم ، وانتشاره بين الناس ، مما أثار الحديث حوله ، ومن ثم اضطر العزفي أن يتعقب كلام ابن حزم بالنقد تارة وبالتأييد تارة أخرى ، وهو ما يؤكد حقيقة تأثره بابن حزم وإن كان مالكيًا مخالفًا له في المذهب (2).

سابعا : الإمام محمد بن أحمد الأنصاري المفسر المشهور بالقرطبي (ت 671هـ) تبنى رأي ابن حزم في رفض تعددية الخلافة ، مستندا على حججه في إبطالها والرد على من أجازها (3) ؛ وهو ما يوضح امتداد أثر ابن حزم حتى القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي بالأندلس .

ثامنا : ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ) ، والذي عرض في رسالته السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية لقضيتي الأموال والحدود (4)، وهما مما فصل ابن حزم الحديث عنهما تفصيلا في كتابه الإمامة والسياسة ، وغيره من كتبه السياسية والفقهية ، وإذا

1 أنظر : الذخائر ، ص 330-335.

2 أنظر : إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدرهم والصاع والمد ، تخريج محمد الشريف ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، 1999م ، ص 106-118.

3 أنظر : الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق أحمد عبدالعليم ، دار الشعب ، القاهرة ، ط 2 ، 1372هـ ، 1/264 وما بعدها .

4 أنظر : السياسة الشرعية ، ص 45-159.

علمنا أن ابن تيمية كان يحفظ كتاب المحلى لابن حزم ، وكان كثير المطالعة لكتبه (1) ، تيقنا من تأثر الأول بالآخر واستفادته من مصنفات ابن حزم السياسية والفقهية لا سيما كتابه الإمامة والسياسة .

تاسعا: الحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ) رغم أنه لم يذكر كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم ضمن مسرده لمصنفات ابن حزم في ترجمته له ضمن كتابه العظيم سير أعلام النبلاء . إلا أن إحصاءه لسائر الكتب التي ذكرها بما فيها كتب ابن حزم التي تحمل نظريته السياسية كالفصل في الملل والأهواء والنحل ، ومختصر الفصل ، وقسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي وغيرها (2) ، يؤكد تأثر الذهبي بنظرية ابن حزم السياسية ، التي صاغها في كتابه الإمامة والسياسة ونثرها في كتبها الأخرى التي سبقت الإشارة إليها .

عاشراً : أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم في كتابه الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة مما اقتطفه من الروضة الغضة في معرفة أحكام الذهب والفضة؛ وقد نقلنا النص الذي استفاد من كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم بالفصل الرابع من هذه الدراسة مما يؤكد تأثره بابن حزم وكتابته في مسألة السكة والنقود .

حادى عشر : أبو القاسم ابن رضوان المالقي (ت783هـ) في كتابه الشهب اللامعة في السياسة النافعة:، حيث أكثر النقل في كتابه السابق عن كتاب ابن حزم الإمامة والسياسة ، وقد عولنا عليه تعويلاً كاملاً في نشر وتحقيق النصوص السياسية الخاصة بكتاب الإمامة والسياسة لابن حزم (3) ، كما هو واضح من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

1 الصفدى : أعيان العصر وأعوان النصر ، تحقيق على أبو زيد وآخرون ، دار الفكر ، دمشق ، 1/349 ؛ وانظر : عبد الباقي السيد : تاريخ أهل الظاهر ، ص813 .

2الذهبي : سير أعلام النبلاء ، 18/194، 195 ؛ وانظر : عبد الباقي السيد : تاريخ أهل الظاهر ، ص816، 817 .

3 ذكرنا في كتابنا تاريخ أهل الظاهر أن المالقي نقل عن كتاب السياسة لابن حزم ، ولم نكن وقتها قد وقفنا على الحجج والبراهين التي دفعتنا للترجيح بأن النقل تم من كتاب الإمامة والسياسة ، وليس من كتاب السياسة . أنظر : تاريخ أهل الظاهر ، ص831 .

ثاني عشر : ابن خلدون (ت 808هـ) قاضي القضاة المالكي ، والذي تأثر بابن حزم في مواضع عديدة ، منها ما يخص الأنساب ، ومنها ما يخص فلسفة التاريخ ⁽¹⁾ ، وفي مقامنا هذا ما يخص نظرية ابن حزم السياسية في كتابه الإمامة والسياسة وغيره ، ويتضح تأثر ابن خلدون بابن حزم في مسألة القرشية التي عرض لها ابن خلدون بقوله : " وأما النسب القرشي فلاجماع الصحابة يوم السقيفة على ذلك ، واحتجت قريش على الأنصار لما هموا يومئذ ببيعة سعد بن عباد و قالوا : " منا أمير ومنكم أمير " بقوله صلى الله عليه وسلم : " الأئمة من قريش " وبأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم ونتجاوز عن مسيئكم ، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصية بكم ، فحجوا الأنصار ، ورجعوا عن قولهم : " منا أمير ومنكم أمير " ، وعدلوا عما كانوا هموا به من بيعة سعد لذلك . وثبت أيضاً في الصحيح : " لا يزال هذا الأمر في هذا الحي من قريش وأمثال هذه الأدلة كثيرة ... " . ثم يتعقب من رفض القرشية كشرط للخلافة بقوله : " إلا أنه لما ضعف أمر قريش وتلاشت عصبيتهم بما نالهم من الترف والنعيم ، وبما أنفقتهم الدولة في سائر أقطار الأرض عجزوا بذلك عن حمل الخلافة ، وتغلبت عليهم الأعاجم وصار الحل والعقد لهم ، فاشتبه ذلك على كثير من المحققين حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية وعولوا على ظواهر في ذلك ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي ذو زبيبة " ، وهذا لا تقوم به حجة في ذلك ، فإنه خرج مخرج التمثيل والفرض للمبالغة في إيجاب السمع والطاعة ، ومثل قول عمر لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته " أو " لما دخلتني فيه الظنة " ، وهو أيضاً لا يفيد ذلك لما علمت أن مذهب الصحابي ليس بحجة ، وأيضاً فمولى القوم منهم ، وعصية الولاء حاصلة لسالم . في قريش ، وهي الفائدة في اشتراط النسب . ولما استعظم عمر أمر الخلافة ورأى شروطها كأنها مفقودة في ظنه ، عدل إلى سالم لتوفر شروط الخلافة عنده فيه ، حتى من النسب المفيد للعصية كما نذكر ، ولم يبق إلا صراحة النسب فرآه غير محتاج إليه ، إذ الفائدة في النسب إنما هي العصية

1 عبد الباقي السيد : تاريخ أهل الظاهر ، ص 832.

وهي حاصلة من الولاء. فكان ذلك حرصاً من عمر رضي الله عنه على النظر للمسلمين وتقليد أمرهم لمن لا تلحقه فيه لائمة ولا عليه فيه عهدة" (1).

كما يتضح تأثر ابن خلدون بابن حزم في الفصل الذي عقده بمقدمته عن الخطط الدينية الخلافية، والتي بدأ الحديث عنها بإمامة الصلاة (2)، وهي نفس الخطة التي بدأ ابن حزم الحديث عنها في كتابه الإمامة والسياسة كما سيتضح بالفصل الرابع من هذه الدراسة. كذلك تناول ابن خلدون الحديث عن خطط الفتيا والجهاد والقضاء والحسبة والسكة، وهي ذات الخطط التي ذكرها ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة. بل إن تأثر ابن خلدون بابن حزم يبدو واضحاً من خلال حديثه عن السكة وضرورة حفظها من الغش أو النقص (3)، وهو ما دعا إليه ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة كما سيتضح بالفصل الرابع من هذه الدراسة.

ثالث عشر: شهاب الدين أبو هاشم أحمد بن البرهان الظاهري (ت 808هـ) كان ظاهري المذهب، وتأثر بالنظرية السياسية لابن حزم، وكان من أهم الأركان التي تأثر بها القرشية كشرط لمتولى الخلافة، ومن ثم فقد دعا بثورة ضد الظاهر برقوق عرفت تاريخياً باسم "الفتنة الظاهرية" وامتدت أحداثها لتشمل مصر والشام والعراق (4)، وكان سببها أن الملك الظاهر برقوق قبض على الخليفة المتوكل على الله بن المعتضد (763هـ - 808هـ) في سنة 785 وخلعهم من نصب الخلافة وحبسهم القلعة، وبويع بالخلافة لمحمد بن إبراهيم بن المستمسك بن الحاكم، ولقب الواثق بالله، وقد كلم الناس السلطان في إعادة المتوكل إلى الخلافة فرفض، وأحضر زكريا بن إبراهيم بن المستمسك وولاه منصب الخلافة ولقب بالمستعصم بالله خلفاً لأخيه الذي تولى أياماً يسيرة (5). غضب أحمد بن البرهان الظاهري من

1 أنظر: المقدمة، تحقيق على عبدالواحد وافي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2006م، 569، 568/2.

2 نفسه، 603/2.

3 نفسه، 612/2.

4 عبد الباقي السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص 290، 291.

5 السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 463، 464؛ وانظر: عبد الباقي السيد: أهل الظاهر وأثرهم بالمجتمع المصري في العصر المملوكي، حولية التاريخ الإسلامي والوسيط، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد الرابع، 1436هـ/2014م، ص 124.

فعل الظاهر برقوق وخرج في سنة 785هـ إلى الشام ثم إلى العراق يدعو إلى طاعة رجل من قریش ثم رجع إلى الشام فتبعه كثير من أهلها ، ونمى أمره إلى بيدمر نائب الشام فسمع كلامه وأصغى إليه، ثم نمى أمره إلى نائب القلعة خالد العاجلي الحلبي المعروف بابن الحمصي. وكان بينه وبين بيدمر عداوة شديدة فوجد الفرصة في التآليب على بيدمر فاستحضر ابن البرهان واستخبره وأظهر له أنه مال إلى مقالته فبث عنده جميع ما كان يدعو إليه فتركه وكاتب السلطان وأعلمه بقصتهم فوصل كتاب السلطان إلى بيدمر يأمره بالقبض على ابن البرهان ومن وافقه على رأيه وأمره أن يسمرهم فتورع بيدمر عن ذلك وأجاب بالشفاعة فيهم والعفو عنهم وأن أمرهم متلاش وإنما هم قوم خفت أدمغتهم من الدرس ولا عصبية لهم ووجد ابن الحمصي- الفرصة لعداوته لبيدمر فكاتب السلطان فوصل إليه الجواب بالقبض على ابن البرهان ومن كان على مثل رأيه وإن آل الأمر في ذلك إلى قتل بيدمر، ولما أحضر ابن البرهان إلى السلطان استفهمه عن سبب قيامه عليه فأعلمه أن غرضه أن يقوم رجل من قریش يحكم بالعدل وأعلمه بأن هذا هو الدين ولا يجوز غيره وزاد في نحو ذلك فسأله عمن معه على مثل رأيه من الأمراء فبرأهم وأمر بضربه فضرب هو وأصحابه وحبسوا بالخزانة المعدة لأهل الجرائم وذلك في ذي الحجة سنة 788هـ ثم أفرج عنهم في ربيع الأول سنة 791هـ فاستمر ابن البرهان مقيماً بالقاهرة حتى مات (1).

ومن شارك في الثورة على السلطان برقوق من أهل الظاهر الحافظ صدر الدين سليمان بن يوسف بن مفلح بن أبي الوفاء الياسوفي (ت 789هـ) حيث أيد ابن البرهان في دعوته فأخذ في من أخذ فمات في سجن القلعة مبطوناً شهيداً في شعبان سنة 789هـ واستراح من المحنة التي أصابت أصحابه (2) ، ومنهم الفقيه أبو زيد علي بن زيد بن علوان بن صبرط بن

1 ابن حجر ، إنباء الغمر ، 2 / 167 . وفيات سنة 808هـ ؛ وانظر : عبد الباقي السيد : أهل الظاهر وأثرهم بالمجتمع المصري في العصر المملوكي ، ص 125 .

2 ابن حجر : مصدر سابق ، 1 / 340 ، 341 .

مهدي بن حريز الردماوي الزبيدي (ت 813هـ) إلا أنه خشى على نفسه فاختم بالصعيد⁽¹⁾.

وكان السلطان برقوق قد أصدر مرسوماً بشأن هذه الفتنة جاء فيه : " بلغنا أن بدمشق جماعة ينتحلون مذهب ابن حزم وداود الظاهري ويدعون إليه ويظهرون مقالته منهم القرشي وابن الجابي وابن الحسباني والياسوفي، ومرسومنا يتقدم بطلب المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء عمل معهم ما يقتضيه الشرع الشريف من الضرب والنفي وقطع معاليمهم ويولاهما من هو من أهل السنة والجماعة" ⁽²⁾.

الجدير بالذكر أن جهد ابن البرهان السياسي لم يقتصر على ما قام به من ثورة حقيقية ضد السلطان بل أصل فكرته في رسالة وسمها بالإمامة، وهو ما يؤكد حقيقة تأثره بفكر ابن حزم السياسي في كتابه الإمامة والسياسة، وسائر كتبه الأخرى، وللأسف فإن هذه الرسالة مفقودة، ولكن الذي لا شك فيه أنه جعل القرشية شرطاً من شروط الخلافة في رسالته هذه، وركن إلى الكثير من آراء ابن حزم فيها ⁽³⁾.

رابع عشر: تقي الدين المقرئ (ت 845هـ) المؤرخ الشهير، وأحد أرباب أهل الظاهر كما حققناه في كتابنا تاريخ أهل الظاهر وغيره ⁽⁴⁾. تأثر المقرئ بابن حزم في أمور كثيرة بعد أن تحول إلى أهل الظاهر، ومن جملة ما تأثر به حرصه على تنفيذ ما صاغه ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة بشأن خطة الإمامة في الصلاة، وخطة الحسبة وهما من الوظائف التي تولى أمرها المقرئ ⁽⁵⁾، ومما يؤكد هذا الأمر وهو حرص المقرئ على أن يستوفي شروط خطة الإمامة عكوفه على الكتب التي تناولت إمامة الصلاة فدرسها، واهتم باختصار أفضلها،

1 ابن حجر، إنباء الغمر، 2/ وفيات سنة 813هـ؛ وانظر: عبد الباقي السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص 293.

2 عبد الباقي السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص 292.

3 عبد الباقي السيد: أهل الظاهر وأثرهم بالمجتمع المصري في العصر المملوكي، ص 125.

4 أنظر: تاريخ أهل الظاهر، ص 658-668؛ أهل الظاهر وأثرهم بالمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص 114، 115.

5 عبد الباقي السيد: تاريخ أهل الظاهر، 659.

وهو كتاب قيام رمضان للحافظ محمد بن نصر المروزي (ت 294هـ)، والذي راق له لأنه تناول العديد من القضايا التي تخص إمامة الصلاة. كحكم إمامة الرجال للنساء، وإمامة المرأة للنساء، وقراءة الإمام من المصحف في قيام رمضان، وحكم التعوذ عند القراءة وخلافه (1).

خامس عشر: أبو عبد الله محمد بن الأزرق (ت 896هـ) الأندلسي في كتابه بدائع السلك في طبائع الملوك: ومن جملة النصوص التي نقلها ابن الأزرق عن كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم والتي توضح تأثره بابن حزم وكتابه الإمامة والسياسة:

1- ينبغي للإمام أن يولى الصلاة رجلاً قارئاً للقرآن حافظاً له عالماً بأحكام الصلاة والطهارة فاضلاً في دينه خطيباً فصيحاً معروفاً فقيهاً في جميع ذلك، ويأخذه ويأخذه الإمام بإقامة مؤذن راتب لكل مسجد فإن لم يكن فيهم من يقوم بذلك ولا الصلاة يكفل لهم بإمام ومؤذن يجري عنهما مما يكفيهما إن كانا فقيرين (2).

2- إن رأي الإمام أن يفرق الأعمال فحسن كما ولي رسول الله أعمال اليمن جماعة وإن رأى أن يجمعها أو بعضها لواحد في بلد واحد فحسن كما جمع رسول الله عمال كلهم لعمر بن العاص رضي الله عنه (3).

3- ويلزمه الإمام أن لا يبحث عن شيء من الحدود إلا أن يجاهر بها صاحبها أو يشتكي إليه بها وحينئذ يلزمه السؤال عن ذلك (4).

4- وإذا نزلت بالسلطان معضلة ليس عنده فيها يقين شاور من أصحابه وولاة جنوده من يرجو عنده فرجا من ذلك ويشاور في الحرب وسياستها، ويسأل عن كل علم أربابه ولا

1 المقرئ: مختصر كتاب قيام الليل للمروزي، تحقيق محمد أحمد عاشور وجمال الكومي، الدار الذهبية، القاهرة، (د.ت)، ص 66 وما بعدها.

2 نقلا عن ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملوك، تحقيق على سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، ط 1، 238/1.

3 نقلا عن بدائع السلك، 284/1.

4 نقلا عن بدائع السلك، 291/1.

يتكل على رأي أحد ولا يطلعهم على ما يختار من رأيهم فإذا انقضى ما عندهم أنفذ مما سمع منهم⁽¹⁾.

5- يلزم الإمام أن يتخير ولاته وعماله لتعذر مباشرته لجميع الأمور ولئلا يشتغل عن التدبير بأعظم من ذلك⁽²⁾.

6- يلزم الإمام أهل كل جهة من جهات بلده أن يفد عليه من خيارهم وعلمائهم ليستخبرهم عن حال الأمير والناس ويكسوهم ويصلحهم كما كان عليه السلام يفعل فإذا وفدوا عليه انفرد بهم واحداً بعد واحد حتى يقف على الحق من الباطل في أمر الناس وأمر ولاته وجميع أحوال عماله⁽³⁾.

7- ويتخذ من وجوه الكتاب والعلماء والقضاة والأمراء قوما ذوي آراء سديدة وكتمان للسر فيجعلهم وزراءه الذين يحضرون مجلسه يلازمونه في التدبير لجميع ما قلده الله تعالى من أمور عبادته⁽⁴⁾.

8- ويجعل الإمام للرعية يوماً في الجمعة ، ولا يمنع منه مشتك كائناً من كان ، ولا يسرف على نفسه لكن طرفي النهار من صلاة الصبح إلى نحو ثلاث ساعات من النهار ومن صلاة العصر إلى إصفرار الشمس ويجعل وسط نهاره لراحة جسمه والنظر في ماله وأهله⁽⁵⁾.

9- قال ابن حزم عن السلطان : يعود إلى الظهور لخواصه ما بين صلاة العصر واصفرار الشمس وقد عين بعد ذلك ما لا يعمر به ذلك الوقت . يجعل الإمام عشي نهاره إلى الإصفرار للجلساء ويختارهم من أهل العلم والفضل والعقل وحسن التدبير يخوض معهم في الفقه وفي سائر العلوم الشرعية وفي مذاكرة السياسة والأخبار وقد كان رسول الله مجلس مع أصحابه ويذاكرهم ويشاورهم ويعلمهم وكذلك الخلفاء بعده⁽⁶⁾.

1 نقلا عن بدائع السلك ، 308/1.

2 نقلا عن بدائع السلك ، 335/1.

3 نقلا عن بدائع السلك ، 339/1.

4 نقلا عن بدائع السلك ، 351/1.

5 نقلا عن بدائع السلك ، 363،362/1.

6 نقلا عن بدائع السلك ، 365،364/1.

10- ينبغي للملك أن يفرغ نفسه في ليلة لعياله ونسائه وولده ويعدل في القسم بين نسائه⁽¹⁾.

11- قال ابن حزم عن الحاكم : ويمنع أهل الفضول من الوصول إليه وملازمة داره ومجلسه لئلا يشتغل بمجالسه من لا يجدي نفعا في دينه ودنياه وليغلق الباب دون ذلك جملة فلا يطمع أحد في الوصول إليه لغير معنى⁽²⁾.

سادس عشر : ابن نجيم المصري الحنفى (ت 970هـ) في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق : حيث قال : ويجعل للنساء سجن على حدة نفياً لوقوع الفتن⁽³⁾ ، وهذا النص فيه تأثر واضح برؤية ابن حزم فيما يخص سجن النساء.

سابع عشر : القاضى محمد بن على الشوكانى فى كتابه نيل الأوطار : يقول الشوكانى : إن الحبس وقع فى زمن النبوة ، وفى أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الآن ، فى جميع الأعصار والأمصاّر ، من دون إنكار ، وفيه من المصالح ما لا يخفى ، لو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم ، الذين يسعون فى الإضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ، ويعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يوجب حداً ولا قصاصاً حتى يقام عليهم فراح منهم العباد والبلاد ، فهؤلاء إن تركوا وخلى بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية وإن كان سفك دمائهم بدون حقها فلم يبق إلا حفظهم فى السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضى الله فى شأنهم ما يختاره ، وقد أمرنا الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والقيام بهما فى حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه وبين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس⁽⁴⁾ ، ويتضح من هذا النص الذى أوردناه عن الشوكانى تأصيله لخطة السجون ، وما يترتب عليها من ردع للمجرمين ، ومحافظة على مصالح العباد ، وهو ما يؤكد استفادة الشوكانى من ابن

1 نقلا عن بدائع السلك ، 368/1.

2 نقلا عن بدائع السلك ، 368/1.

3 البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، 308/6.

4 الشوكانى : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، 343/8.

حزم ، في هذا الخصوص وغيره ، لا سيما إذا علمنا أن الشوكاني كان من أبرز منظري الإسلام تأثراً بابن حزم في الفقه والأصول والحديث ، وكتبه شاهدة على ذلك من نقول لأقوال ابن حزم وترجيحات لآرائه في مواضع عديدة منها (1). كذلك نجد الشوكاني يتبنى رأى ابن حزم بشأن رفض التعددية في الخلافة رغم أنه من المتأخرين (2) ، وهذا الأمر من الأمور التي لا شك أن ابن حزم عاجله في كتابه الإمامة والسياسة كأمر القرشية وغيره ، كما عاجله في سائر مصنفاته السياسية ، لأن عنوان الكتاب يقتضى ذلك .

وقد عالج العلامة صديق حسن خان - أحد أبرز علماء الظاهرية في عصره ، وتلميذ الإمام الشوكاني - قضية التعددية في كتابه الروضة الندية ، شرح الدرر البهية (3) كما عاجلها شيخه الشوكاني ، مما يؤكد حقيقة تأثره بابن حزم في هذا الجانب .

ثامن عشر : صاحب الفتاوى الهندية ، والذي يتضح تأثره بابن حزم وكتابه فيما يخص خطة السجون وإفراد النساء بسجن خاص حيث قال في فتاواه : وينبغي أن يكون للنساء محبس على حدة تحرزاً عن الفتنة ... " (4) ، وهو عين ما ذكره ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة ، والذي يتضح مما نشرناه في الفصل الرابع بخصوص خطة السجون .

تاسع عشر : مجهول في كتابه السياسة (5) ، وقد نقل صاحبه نقولاً عديدة عن كتاب الإمامة والسياسة لابن حزم . منها ما يخص الخليفة وتقسيم أيامه بما يعود بالخير على الدولة

1 عبدالحليم عويس : ابن حزم الأندلسي ، ص352 ؛ وانظر : عبد الباقي السيد : تاريخ أهل الظاهر ، ص856.

2 أنظر : السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، دار ابن حزم ، ط1 ، 1/940، 941.

3 أنظر : الروضة الندية ، المطبعة الأميرية ، مصر ، 1296هـ ، ص413.

4 الشيخ نظام : الفتاوى الهندية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 3/414.

5 وهذا الكتاب عثر عليه شيخنا ابن عقيل الظاهري متعه الله بالصحة والعافية في الخزانة العامة بالرباط برقم 77ق/2 ضمن مجموع من 138-210 ، ووصفه بأنه بقلم نسخ مغربي كتب سنة 1120هـ ، وقد نقل ابن عقيل منه كل ما يخص ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة . أنظر : ابن عقيل : نوادر الإمام ابن حزم ، 209/2.

والرعية ، ومنها ما يخص إمام الصلاة ، وما يخص الوزراء ⁽¹⁾، وهو ما يؤكد تأثره بابن حزم واستفادته من كتابه الإمامة والسياسة .

عشرون : محمد رشيد رضا صاحب المنار وتلميذ الأستاذ الإمام محمد عبده ، تأثر بابن حزم في سائر فكره ، وكان يعتبره مجدد القرن الخامس الهجري ⁽²⁾، ولعل تصنيف العلامة محمد رشيد رضا لكتابه الخلافة خير دليل على تأثره بنظرية ابن حزم السياسية ، التي صاغها في كتابه الإمامة والسياسة ، وسائر كتبه الأخرى . بل لعله كان محاكيا لابن حزم والذي حاول مرارا فعليا وقوليا أن يعيد الخلافة الأموية بالأندلس عقب تدهورها بالوقوف بجوار صاحبيه المرتضى والمستظهر ، وعقب انهيارها بالدعوة إلى توحيد الأندلس تحت لواء خليفة واحد . فمحمد رشيد رضا بتصنيفه لكتاب الخلافة كانت تحدوه نزعة الإحياء للخلافة التي سبقه إليها ابن حزم ، ولعل ما يؤكد هذا التأثير أن نجد رشيد رضا يعول على الواجبات التي حصرها ابن حزم للخليفة وينقلها كاملة في كتابه الخلافة بعينها عن الماوردي ، فيكون نقله عن ابن حزم بواسطة ⁽³⁾. وشأنه في هذا الأمر شأن أبي يعلى الفراء الذي نقل عن الماوردي ما نقله الماوردي عن ابن حزم دون أن يشير إليه ، كما تبني رشيد رضا قضية القرشية وأكد عليها كشرط رئيس من شروط الخليفة في كتابه ⁽⁴⁾، وتبنى قضية وحدة الخلافة ، ورفض التعددية في الخلافة ⁽⁵⁾، وغيرها من القضايا التي عالجها ابن حزم في كتابه الإمامة والسياسة ، وغيره من كتبه السياسية الأخرى .

1 ابن عقيل : نوادر الإمام ابن حزم ، 2/206-209.

2 عبدالحليم عويس : ابن حزم ، ص352.

3 أنظر : الخلافة ، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ، 1415هـ/1995م ، ص35،36.

4 أنظر : الخلافة ، ص26-28.

5 أنظر : الخلافة ، ص56،57.